التعريف بأقدم نسخة خطية من صحيح البخاري: قطعة منجانا والمتحف البريطاني - دراسة تاريخية توثيقية مقارنة -

إعداد/ د. أنس وكاك
عضو الرابطة المحمدية للعلماء، وأستاذ جامعي بجامعة القاضي عياض - مراكش

فكرة البحث:

لا نرى الإثقال على هذا المدخل بنقل صفحات من تاريخ اشتغال المحدثين عامرة بعبارات الاعتناء والاتصال بصحيح الإمام البخاري وأصوله ورواياته ونسخه العتيقة مما هو بسبيل الدارسين في الحديث وعلومه، ولكن حسبنا أن نثير ههنا منشأ فكرة هذا البحث التي تضعه في سياقه من الاهتمام بأقدم قطعة خطية معروفة لنا من صحيح البخاري وأسباب وروده، وكيف تم لنا -بفضل الله تعالى- اكتشاف تتمتها بعد مرور حوالي ثمانين سنة على صدور التعريف بها؟ فنقول:

لا شك أن العلماء الأقدمين قد عنوا بالبحث عن أقدم النسخ وأصَحِّها أيما عناية لأغراض عدة، أهمها التصحيح والمقابلة، وقد أكثرت كتب التراجم الأندلسية على الخصوص من الإشارة إلى ذلك في عبارات موجزة، مما يعد مداخل مهمة للبحث والاستقصاء والدراسة والفحص، وقد عشنا هذه التجربة مع أبي الخطاب ابن دحية السبتي ت633هـ لأزيد من سبع عشرة سنة ولم نزل، وسجلنا اعتناءه بأصول حديثية وغير حديثية بأدلتها وشواهدها في تجربتنا العلمية الأولى صحبته في أطروحة الدكتوراه التي سينشرها مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء قريبا -إن شاء الله تعالى-.

أما هذا البحث المتواضع؛ فمنشأ فكرته منتزعةٌ من بعض المعلومات المهمة التي كنا قد استفدناها بكل تواضع من بعض الباحثين المشارقة، وهو الباحث السوري أحمد فارس السلوم؛ في مساهمة له بموقع ملتقى أهل الحديث[1]، وفيها تعليقه على الدراسة القيمة

(1) بعنوان: «دراسة حول أقدم نسخة من صحيح البخاري وشيء من مناهج العلماء وطرائقهم في ←

التي كان قد أنجزها المستشرق ألفونسو منجانا في أوائل الثلاثين من القرن الماضي، ونشرها في كتاب بعنوان:

AN IMPORTANT MANUSCRIPT OF TRADITIONS OF THE BUKHARI ; BY A. MINGANA

وهي دراسة ماتعة[1]، عُني فيها ألفونسو بموضوع القطعة الخطية العتيقة التي حصل عليها من صحيح البخاري، وكان قد اكتشفها أوائل القرن الماضي في رحلته إلى مصر سنة1929م على ما سنذكره في موضعه من هذا البحث.

وهذه الدراسة- بلا شك- قد علم بها كثيرٌ من الدارسين المختصين من جيل آبائنا[2]؛ إذ طبعت قديما[3]، وبالرغم من صدورها منذ عام 1936م، لم نقف في الدراسات السابقة على ما يشهد بمعاينتها والاطلاع عليها إلا من خلال ما كتبه الباحث فارس السلوم المذكور آنفا.

وقد اعتاد المختصون في سياق حديثهم عن الجانب التاريخي لأصول الصحيح المعروفة الإشارة إلى خطية منجانا باعتبارها أقدم قطعة خطية وصلتنا من الصحيح اعتمادا على ما ذكره سزكين[4].

تحقيق الصحيح»، نشرت في موقع ملتقى أهل الحديث بتاريخ:14/ 01/ 07، وهي الدراسة نفسها التي ضمن معظمها مقدمة تحقيقه للمختصر النصيح 1/ 49، وهو عمل تقدم تحقيقه في رسالة جامعية ، وتغلب عليه العجلة، نشره سنة2009م مع إغفال ذكر مسرد بالمصادر والمراجع التي عليها المعول عند المحققين والمطلعين على السواء ، قال: «وقد قابلتها على أصلنا هذا في كتاب الزكاة والحج».

وقد أعفيت نفسي في هذه الدراسة من التعقيب على بعض الأوهام العلمية والأخطاء اللغوية الواردة في الدراسة والتحقيق لاعتبارات، أهمها سبقه في الاطلاع على دراسة منجانا، وتنبيهه على إسناد ابن دحية، وقد كان الشيخ نظام يعقوبي البحريني هو من أمده بالدراسة والقطعة معا، والشيخ نظام يعقوبي- حفظه الله-هو من أمدني بقطعة منجانا بواسطة الأستاذ الفاضل خالد بن محمد المختار السباعي جزاه الله خيرا، وكنا نود الحصول على نسخة ملونة من أجل قراءة السماعات والتقييدات والتملكات التي عليها بشكل أجلى وأدق، فتعذر ذلك حاليا، وسنحقق هذا المبتغى مستقبلا إن شاء الله تعالى.

(1) اصطلحت في الإحالة عليها في هذا البحث بـ: د.م.

(2) من خلال ما ذكره فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (1/ 227-228)، ومجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم (ص72)، وهي مما غفل عن ذكره كوركيس عواد في كتابه المنشور بعنوان: أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، وتبعه في ذلك يوسف زيدان في القائمة التي جمعها في كتيب بعنوان: المخطوطات الألفية.

(3) صدرت سنة 1936م، وهي السنة نفسها التي نشر فيها أعظم دليل علمي حديثي للمستشرقين، وأعني بذلك: (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي)، لونسنك ومن معه.

(4) مثل ما فعل الأستاذ الفاضل محمد البايك في بحثه الماتع حول مؤلفات البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمناسبة ندوة الإمام البخاري المنعقدة بمراكش سنة 1407هـ، والدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد في بحثه: روايات ونسخ الجامع الصحيح، (ص42)، وغيرهما.

والمفاجأة التي حصلت لنا حين الاطلاع على مستجدات موقع ملتقى أهل الحديث هي إفادة الباحث أحمد فارس بأن خطية منجانا تُعد إحدى الأصول التي ترجع إلى ابن دحية، وذلك اعتمادا منه على الأسانيد المثبتة في الصفحة الأولى (الظهرية)، ففرحنا بهذه البشرى، واغتبطنا بتلك الإفادة، فأعملنا جهدنا للحصول على القطعة المذكورة، وأخذنا في البحث أولا عن المطبوع المنشور، ونعني به: دراسة منجانا؛ إذ لا بد أن نكون على اطلاع تام بنصِّها وفصِّها، ولا بد أن نستقري فيها جميع الملاحظات التي سُجلت، مع الوقوف على مطابقتها لما في النص المخطوط.

ثم أخذنا في البحث ثانيا عن القطعة الخطية المنسوبة لابن دحية؛ إذ ليس الخبر كالعيان، إلى أن ظفرنا بالدراسة والقطعة معا في زمنين متباعدين، ثم فرغنا لدراستهما حرفًا حرفًا، وقد استغرقت هذه الدراسة سنة ونصف بتقريب.

أما القطعة الخطية؛ فقد حصلنا على مصورة منها للشيخ نظام يعقوبي قبل سنة تقريبا، وقد كان حصولنا عليها أمرا ضروريا كما لا يخفى في مثل هذا النوع من الأبحاث والدراسات التي تعتمد على المخطوط في كثير من متعلقاته المُعرفة به وبتاريخه، وكنا نبتغي في الواقع الحصول على نسخة مصورة تصويرا رقميا، فلم يتيسر لنا ذلك حتى الآن.

وأما الدراسة؛ فقد حصلنا عليها مبكرا[1]، وكان أول ما اطلعنا عليه في حينه ملحقاتها، ونعني بها: النماذج المصورة من القطعة المذكورة، وهي تسع صفحات منتقاة للتدليل بها على مضامين الدراسة، وقد وجدنا صدر أنموذجها الأول- وهي وجه الورقة الأولى من الجزء الثاني من الجامع الصحيح- أسانيد ابن دحية إلى البخاري المعروفة لنا، مثبتة في الطرة الخارجية- وقد أتلف البلل أول سطر منها- وما كدنا ننتهي من قراءتها حتى عرفنا أنها بخط أحد تلامذة ابن دحية المغمورين، وكنا حديثي عهدٍ بمعرفته، وهو الكاتب محمد بن علي بن محمد الأنصاري، حيث وقفنا على ذكره في دراسة أخرى، كنا قد أعددناها حول المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني على النهج الذي سرنا عليه في هذا البحث، وهي دراسة[2] كانت فكرتها الأولى ترجع إلى دراستنا لنسخة أحمد الثالث من الكتاب، والتي ورد في صدرها - أيضًا- إسناد ابن دحية إلى الطبراني من خلال طباق المناولة المكتوب بخط التلميذ المذكور، والذي يبدو أنه كان له اختصاص بابن دحية وببعض أصوله الخطية.

(1) ضمن محفوظات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء برقم1002238.

(2) نشرت مؤخرا في كتاب أبحاث في كتاب العربي المخطوط جائزة الحسن الثاني للمخطوطات، الدورة 38.

هكذا حصل عندنا الاتفاق من غير قصد في أصل فكرة هذه الأبحاث الذي يرجع إلى دليل مادي من متعلقات المخطوط، وهو الخط وصاحبه.

وحيث إن الأسانيد المثبتة صدر القطعة- موضوع البحث- ترجع إلى ابن دحية الذي هو مجال تخصصنا، وعليه مدار غالب أعمالنا العلمية المتواضعة[1]، ارتأينا الانتقال بالدرس والبحث من المعرفة العلمية العادية بنسخة منجانا من صحيح البخاري كما ورد مشاراً إليها في الدراسات السابقة ضمن أصول الجامع الصحيح - وهي معرفة مبنية على السماع والتقليد-، إلى المعرفة التخصصية بدراسة النسخة وفق مقتضيات البحث العلمي، وبيان تاريخها وقيمتها- وهي الدراسة المبنية على المعاينة والاطلاع والدرس والتحليل والاستنتاج.....-

وإذا كان لألفونسو منجانا فضل السبق في التعريف بها، فأثبت كونها جزءا مهما من أقدم أصل عتيق لصحيح البخاري، مستدلا على ذلك بمجموعة من الأدلة والقرائن القوية، ومستندا في شق مهم من دراسته إلى نتائج البحث الكوديكولوجي والباليوغرافي، فإنه قد فاتته أشياء وأشياء، منها ما يتعلق بابن دحية باعتباره صاحب الأصل المذكور- موضوع هذه الدراسة-، وهو المعروف بتحصيله لنوادر الأصول، ومنها ما يتعلق بتصحيح بعض المعلومات التي أخطأ فيها الصواب أو التقدير....

واستصحابا لمعرفتنا الواسعة بابن دحية إلى جانب المعطيات العلمية الأولية المرتبطة بنتائج بحث منجانا الذي كفانا مؤونة البحث في القضايا الهامة المتصلة بالجانب الفيلولوجي، ترد معنا أسئلة هذا البحث، وهي أسئلة بعضها مرتبط بالسياق التاريخي للقطعة الخطية- موضوع البحث- وتجميع المعطيات عن تداولها منذ عصر ظهورها، ومحاولة إعادة بناء سلسلة مالكيها قدر الطاقة، وبعضها مرتبط ببيان موضعها من النسخ الموثقة للصحيح، وبعضها مرتبط بالسياق التاريخي لأصل الأصيلي من الصحيح، وبعضها مرتبط بفروعه التي وصلتنا، وبعضها مرتبط بباقي الأصول المعروفة من الصحيح، وبعضها مرتبط بدراسة منجانا.

أسئلة البحث ومدخلاته:

وفي هذه الأنحاء وضعنا مدخلات البحث، وهي الأسئلة التالية:

من هو ناسخ هذا الأصل- الذي وصلتنا منه هذه القطعة موضوع البحث- ولو بتقريب؟ وهل هو أصل الأصيلي بعينه أم لا؟ لا سيما

(1) في سياق العمل بالتوصيات التي كنت قد سجلتها في أطروحتي بعنوان: الحافظ أبو الخطاب ابن دحية (ت633هـ) وجهوده في علم الحديث (1/ 414).

وقد صرّح ابن دحية في غير موضع من تواليفه بأنه قد وقف على أصل الأصيلي بخطه، وما هي تنقلات هذا الأصل بين العلماء وسياق هذا التنقل؟ وما هي صلة ابن دحية به؟ وكيف حصل له؟ وما هي المقابلات والرموز والعلامات التي عليه؟ ومتى وقعت؟ وماذا يستفاد من السماعات والتمليكات التي عليه؟وما هي الأخبار التي وصلتنا في خصوص أصل الأصيلي من طريق ابن دحية وغيره؟ وما هو أهم طريق وأدق سبيل في التعريف بهذا الأصل؟ وما هي فروعه التي وصلتنا والتي لم تصل إلينا؟ وما هي الأشياء التي استفدناها من دراسة منجانا؟ وما هي الأشياء التي أخطأ فيها منجانا التقدير أو الصواب؟

والأجوبة عن هذه الأسئلة وغيرها هي التي أفرغنا لها بالنا، وأخلصنا لها فكرنا وجهدنا، وهي المخرجات المنتظرة من هذا البحث المتواضع، وصولا إلى إخراج طبعة صحيحة محققة من نسخة منجانا من الصحيح، وسترد تلك الأجوبة تباعا بحسب ترتيب سياق مسار تنقلات القطعة الخطية - موضوع البحث- كما نبّهنا على ذلك، وقبل هذا كله وصف القطعة المذكورة.

ومما تحسن الإشارة إليه أن هذا البحث قد عرف مفاجآت وتطورات مهمة ومفيدة، أهمها الحصول على تتمة قطعة منجانا؛ ولذلك سنعرض أجوبة هذا البحث كما هي في سياقها وزمنها، وهذا أوان الشروع في بسط الإجمال السابق.

وصف قطعة منجانا:

هي جزء من أصلٍ عتيقٍ للجامع الصحيح من رواية أبي زيد محمد بن أحمد المروزي شيخ الأصيلي، محفوظة ضمن مجموعة ألفونسو منجانا برقم225، وقسم من هذه المجموعة النادرة محفوظ بمكتبة سيلي أوك ببرمنجهام، وقسم آخر محفوظ بمانشيستر.

ويلقانا ذكر انتماء هذه القطعة إلى مجموعة منجانا من خلال الخاتم المثبت على ظهرية القطعة وظهر الورقة الأخيرة منها.

وتعد هذه القطعة الخطية من المخطوطات الألفية[1] الحديثية التي وصلتنا حسب التأريخ الذي افترضه منجانا في دراسته؛ إذ قدّر عمرها بألف عام بتقريب (ونعني بالتحديد: ما بين 970 و1000عام)[2]، كما تعد أقدم مخطوط لصحيح البخاري[3]، وذلك بناء على مجموعة

(1) سواء على شرط كوركيس عواد، وهو ما كُتب حتى سنة 500هـ، أو على شرط يوسف زيدان، وهو ما كُتب حتى سنة 450هـ.

(2) ينظر: د.م،ص2

(3) كما صرّح بذلك في د.م، ص1، ونص كلامه: «.....but on palaeographical grounds it may be about A.D 1000, or to a slighty ealier date, and may thus be considered as probably the earliesg MS. Of the Sahih of Bukhari that has come down to us.....».

من المعطيات العلمية الدقيقة، أهمها نوع الورق والخط.

أما نوع الورق؛ فهو من البردي الذي كان مستعملا بمصر حتى نهاية القرن الرابع الهجري[1]، وقد بقي منه بعض الأجزاء والنماذج محفوظة بدار الكتب بالقاهرة وفيينا بالنمسا، وبخزانة جون ريلاندز بمانشيستر، ومجموعة منجانا.

وأما الخط؛ فهو خط مشرقيٌّ واضحٌ قديمٌ، يرتفع إلى القرن الرابع الهجري حسبما ذكر منجانا نفسه[2]، وهو أشبه بخط نسخة تشستربتي من كتاب طبقات الجمحي التي اشتغل عليها رائد المحققين وأستاذهم الشيخ محمود محمد شاكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

وفي كلماته المشكولة بالحركات وأسطره سعة، مع عناية واضحة بالتنسيق المتقن.

ونحسب أن هذه القطعة- موضوع البحث- هي الوحيدة من المخطوطات الألفية الحديثية الموجودة في المكتبة المذكورة آنفا كما أشار إلى ذلك الدكتور محمود مصري[3].

تقع في أربع ومائة صفحة حسبما ذكره منجانا[4]- وهو موافق لما عايناه في النسخة المصورة-أي: ما يعادل 53 ورقة أو لوحة، وهي تمثل الجزء الثاني من الجامع الصحيح، تحتوي على كتاب الزكاة بتمامه، وعدة أبوابه 75 بابًا بما في ذلك أبواب صدقة الفطر، تبتدىء بباب وجوب الزكاة[5]، وتنتهي بباب صدقة الفطر على الصغير والكبير؛ إذ كتب الناسخ بعده: «آخر كتاب الزكاة»[6]، يليه كتاب

(1) أخضع منجانا قطعة من ورقها للفحص الكيميائي بمختبر ببرمنكهام، فذكر بأنه قد تبين بأن أليافها من نبتة تنمو بالهند وبلاد فارس، وليس بمصر، وأن هذا النوع من ورق البردي هو الذي كان يستعمل وحده -في زعمه- في أرض النيل قبل نهاية القرن الرابع الهجري، وكانت نبتته تستورد وقتئذ من الشرق كبغداد وغيرها، ثم بعد ذلك ظهرت صناعة الورق بمصر بأسوان والقاهرة وبوري قرب دمياط.

وبغض النظر عن تاريخ صناعة أوراق البردي بمصر، وتناقض ما ذكره منجانا في هذا الباب مع ما درسناه على أستاذنا الخبير الدكتور قاسم السامرائي في كتابه علم الاكتناه، فإن كون القطعة من البرديات هو الذي يهمنا في هذه الدراسة.

والتناقض يظهر في زعم منجانا بأن هذا النوع من البرديات هو وحده الذي كان مستعملا بمصر إلى غاية القرن الرابع الهجري، وإن لم ينف غيره من البرديات في الاستعمال.

(2) اعتمادا على ما ذكره مرجليوث في الفهرس الذي أعده لخزانة جون غيلاندز سنة1933م، بعنوان: Catalogue of the Arabic Papuri of the Jahn Rylands Library

(3) في بحث له بعنوان: مخطوطات الحديث الألفية، (ص9).

(4) د.م ص1، قال:

«At the end of the following pages I give nine facsimile reprodutions from a manuscript consisting of one hundred and four pages».

(5) في 1/ ب.

(6) في 26/ أ.

الصوم مع نقص بآخره، وعدة أبوابه الموجودة في القطعة 61 باباً، تبتدىء من باب وجوب صوم رمضان[1]، وتنتهي بباب الصوم من آخر الشهر[2]، يليه بعض أبواب كتاب الحج، وتبتدىء من نهاية باب دخول مكة نهارا أو ليلا، من قوله: «قال حدثني نافع، عن ابن عمر، قال: بات النبي ﷺ بذي طوى حتى أصبح، ثم دخل مكة، وكان ابن عمر يفعله»[3]، وتنتهي بباب من لم يقرب الكعبة ولم يطف به حتى يخرج إلى عرفة بعد الطواف الأول، عند قوله: «وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب...»[4].

عنوان القطعة الخطية بخط مغلظ شأن عناوين الأبواب والفصول:

«**الجزء الثاني من الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه، تصنيف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري**».

هكذا من غير تعريف بهذا الأصل، من جهة تحديده بإحدى رواياته المعروفة من راويه عن مؤلفه، إلى من يليه تنزّلا – كما نجده في كثير من المخطوطات الحديثية وغيرها-، ويبدو أن قرب صلة الناسخ- أو صاحب الأصل المنتسخ منه- من أبي زيد المروزي هي التي حملته على عدم الإعلام بروايته في أول الجزء، اكتفاء منه بذكر ذلك في أول الكتاب، لكن يلقانا ذلك التعريف والتحديد في أول كتاب الزكاة والصوم من هذه القطعة.

ففي أول كتاب: الزكاة- بعد الترجمة الأولى من الباب الأول-: «**أخبرنا أبو زيد محمد بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: أخبرنا البخاري**... ».

وفي أول كتاب الصوم- بعد الترجمة الأولى من الباب الأول من الكتاب-: «**حدثنا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي، قال: حدثنا محمد بن يوسف الفربري، قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري**....».

وفي سائر أبواب هذين الكتابين بالإضافة إلى كتاب الحج وسائر الكتب الواردة في قطعة المتحف البريطاني المتممة لقطعة منجانا، ترد الأحاديث مصدرة بعبارة: «**أخبرنا البخاري**...».

وفي هذا الإيراد الواقع في أول الكتب والأبواب والأحاديث إشارة تدلنا على قرب عهد صاحبه براويه، وهو إيراد نجد شبهه في كثير من المخطوطات الألفية، ولا شك أن الضمير المستتر في قوله: «حدثنا أبو زيد»، راجعٌ لأحد الرواة عنه، ومن صنيع العلماء في نسخهم أن يذكروا سندهم إلى الكتاب قبل البسملة والترجمة وصلاً لسندهم بسند

(1) في 26/ ب.
(2) في 44/ ب، وهي نهاية الكراسة الخامسة.
(3) في 66/ أ، باحتساب الأوراق الضائعة، وعددها 22 ورقة، أي: كراستان وورقتان.
(4) في 73/ ب.

البخاري، وهو أمر لم نجده في الورقة الأولى من هذا الجزء، وهو ما وسع من دائرة الاحتمالات.

والقطعة مصححة ومقابلة، وهذا لا إشكال فيه، ومرقمة في الركن الأعلى الأيسر من وجه كل ورقة بالأرقام الغبارية حسبما هو ظاهر من خلال النسخة المصورة، وهو ترقيم يعود لشخص واحد، لكن لا نستطيع أن نجزم بأنه من وضع الناسخ نفسه إلا من خلال الوقوف على الأصل أو نسخة رقمية.

ثم إن الاضطراب الحاصل في الترقيم، والذي وقفنا عليه في تتمة هذه القطعة عند نهاية الورقة(87)؛ إذ تليها الورقة(89)، ليختل بعد ذلك انتظام الترقيم في بداية الكراسة الثالثة عشرة، وهي الورقة(115)، وذلك بنقصان ورقة، لكن بهذا النقصان يعود انتظام الترقيم إلى جادته، ثم يختل بعد ذلك عند نهاية الكراسة الرابعة عشرة، وهي الورقة(134)، تليها بداية الكراسة الخامسة عشرة، وهي الورقة(155)! ويتسلسل الاختلال في ترقيم الكراسات الموالية، على أن يختفي بعد ذلك في كثير من الأوراق التالية، ثم يظهر في بداية الكراسة (21) بترقيم متقدم؛ لنكتشف بعد ذلك بأن هذا الاضطراب سببه تقديم كراسة متأخرة على أخرى متقدمة، وذلك لتفكك أجزاء هذا الأصل وكراساته، ولعل بعض العلماء أو الوراقين لما أراد إعادته إلى وضعه الأصلي، رقم أوراقه فقدّم وأخّر، لكن سرعان ما يختفي الترقيم أيضا في الكراسة(23)، ويستمر مختفيا إلى نهاية القطعة المتممة، وتفسير ذلك يحملنا على استنتاجات متعددة، منها تنبه المرقم لخطئه؛ ولعله توقف عن الاستمرار في الترقيم لأجل ذلك، ونستبعد جدا أن يكون اختفاء الترقيم بسبب التصوير، لا سيما مع إحاطته بجميع الكتاب وظهور الأوراق الخلفية.

لهذا كله، نستطيع أن نجزم بعدم نسبة الترقيم إلى الناسخ، ولما سنذكره في النظام المتبع في ترتيبه لهذا الأصل، وإن كنا قد أشرنا إلى بعض ذلك.

أما منجانا؛ فقد اكتفى بذكر عدة صفحات القطعة من غير إشارة إلى الأرقام الأصلية ووضعها، لكن الذي يهمنا في هذا السياق هو التنبيه على الخرم الذي وقع بعد الورقة(44)، حيث ضاعت بالتحديد 21 ورقة إذا تتبعنا تسلسل الترقيم الأصلي، على أننا لم ندرج في هذا العد ما ضاع في نهاية القطعة من أوراق ولو بتقريب- وسيأتي التنبيه على مقدار الضائع على وجه التحقيق من خلال القطعة المتممة في القسم الثاني من هذه الدراسة-.

ومما يحسن التنبيه إليه هو خلو القطعة من التعقيبات، وأما التعقيبة التي وردت في نهاية القطعة المتممة فليست من وضع الناسخ، وإنما هي بخط مختلف.

ومن الطريف أن الناسخ قد اعتمد في ترتيب هذا الأصل على نظام الكراسات[1]- وهذا مدخلٌ مهمٌ جدا في دراسة النسخ الخطية- فقد جاء في أعلى الطرر الخارجية العليا من وجه أوراق المخطوط ما يشير إلى ذلك بخطه هكذا: «ثانية من الثاني من الجامع الصحيح»[2]، «ثالثة من الثاني»[3]، «رابعة من الجزء الثاني»[4]، «خامسة من الثاني من الجامع الصحيح»[5].

ونظام الكراسات بلا شك نظام دقيق، يساعد على الاهتمام بعدم إتلاف الكتاب وعلى وجود الانتظام، كما يساعدنا على تصور نظام الأصل كما هو؛ إذ الإشارات التي وضعها الناسخ أفادتنا في تحديد نمط كراسات المخطوط، وأنها خماسية، باستثناء الكراسة الخامسة، ففيها إحدى عشرة ورقة، ومثل هذا نصادفه في نهاية بعض المخطوطات، حيث يشعر الناسخ أنه قارب الانتهاء من عمله، وأنَّ عدد أوراق الكُرَّاس التي أعدّها لا تكفي لكتابة ما تبقى من النص الذي قد لا يحتاج إلى كراسٍ جديد، فيقوم بإدماج ورقة أو ورقتين في الكراس الذي بدأ استخدامه بالفعل، بحيث يتيح المكان اللازم لهذا النص المتبقي، وصنيع الناسخ بإدماج ورقة في نهاية الكراس يدل على أن هذا سائغ من غير ضرورة.

وبالرجوع إلى نظام الكراسات، استطعنا على وجه التحقيق تحديد مواضع الخرم في هذه القطعة بتحديد الكراسات الضائعة في الموضعين الأول والثاني من الخرم، وتحديد عدد الأوراق الضائعة من الكراسات التي وصلتنا من هذه القطعة التي تتضمن الجزء الثاني من الصحيح.

أما الكراسات الضائعة؛ فهي الكراسة السادسة والسابعة.

وأما الأوراق الضائعة في الموضع الأول والثاني من الخرم؛ فهي الورقة الأولى والعاشرة من الكراسة الثامنة.

وعلى القطعة أسانيد وتمليكات وسماعات وغير ذلك مما سنذكره في موضعه من هذا البحث.

متى حصل منجانا على هذه القطعة وأين وكيف؟

الجواب عن هذه الأسئلة رهين بدراسة تاريخ مجموعة منجانا وأرصدتها من المخطوطات، أي: تجميع معطياتٍ عن تنقلات منجانا في البلاد الإسلامية وصلاته بالمخطوط وإنتاجاته وترجمته وتوخِّي

(1) وهذا يعني بأن أوراق البردي ليست بالضرورة لفافات، لا سيما وأن ترتيب هذه النسخة على نظام الكراسات، وأن اللفافات خاصة في الغالب بالرسائل والوثائق مما لا يعدو أن يكون بردية واحدة، ومما يوضح ما ذكرناه بجلاء قطعة المتحف البريطاني.

(2) 4أ.

(3) 14أ.

(4) 24أ.

(5) 35أ.

الأماكن التي حصل منها على المخطوطات، وهذا موضوع واسع يفتح الباب أمام كثير من الأسئلة التي لا نستطيع الإجابة عنها حاليا، ولا تتسع لها صفحات هذا البحث، ولكن سنشير إلى بعض المعطيات الأولية في الموضوع.

ومن المظنون بقطعة خطية بهذا القدر، وبهذه القيمة- قبل استعمار البلاد الإسلامية والعربية وثورة الاستشراق الأوربي- أن تكون محفوظة ومصونة في مكتبة عمومية، أو في إحدى خزائن الأوقاف، أو في إحدى الخزائن المعروفة لأعلام كبار، قبل تغريبها إلى بلاد الأعاجم في أوائل القرن العشرين، لا سيما وأن بعض الأرقام الغبارية تظهر عليها بشكل خافت جدا بأعلى العنوان، ناهيك عن أنها لم تتعرض للتلف من أكل أرضة، أو طمس رطوبة ذي بال، لكن اللافت هو أن ألفونسو الذي انتهت إليه، والذي عاش في الفترة ما بين1878-1937م لم يذكر لنا في دراسته كيف حاز على هذه القطعة وأين؟

وبالرجوع إلى تاريخ مجموعة منجانا، وإلى ما دُوِّن حول حياته الشخصية والعلمية، نقف على مجموعة من المعلومات الدقيقة التي كتبها الأستاذ عزيز عبد الأحد نباتي في مقدمة ترجمته وتحقيقه لكتاب كرونولوجيا أربيل لمشيحا زحا[1]، منها أن منجانا قد طاف في أرجاء الدولة العثمانية وفارس في أوائل القرن الماضي للبحث عن نوادر المخطوطات، فجمع كثيرا منها بالرغم من كونه قد أضاع بعضها أثناء الحرب العالمية الأولى.

ومنها أنه بعد حصوله على الجنسية البريطانية قام بثلاث رحلات إلى المشرق، أولها سنة1924م، وذلك نزولا عند رغبة مكتبة جون رايلند بدبلن التي أمضى فيها نحو سبع عشرة سنة، طاف خلالها بمحور (بيروت/ حلب/ الموصل/ السليمانية/ همدان).

والرحلة الثانية في خريف سنة1925م بطلب من الدكتور كادبوري، اتجه فيها نحو محور (دمشق/ بغداد/ كرمنشاه/ الموصل).

والرحلة الثالثة في سنة1929م، اتجه فيها نحو مصر وشبه جزيرة سيناء.

وقد تمكن خلال هذه الرحلات الثلاث من اقتناء نحو 2670 مخطوطة، منها نحو1800 مخطوطة نادرة في التراث العربي الإسلامي، ضمنها مصاحف قرآنية عتيقة، ومخطوطات حديثية نفيسة لا تقدر بثمن.

وأهم إفادة استوقفتنا في ترجمة عزيز نباتي هي تنبيهه على مجموعة ثمينة من أوراق البردي التي حصل عليها منجانا في رحلته إلى مصر، وبهذه الإفادة نستطيع أن نرجح بأن تحصيل منجانا لهذه القطعة- موضوع البحث- قد جاء في هذا السياق، لاسيما وأنه

(1) ينظر (ص15-23).

قد أقر في تعريفه ودراسته بأنها قد كتبت بمصر[1].

وإذا رجعنا إلى تاريخ اهتمام المستشرقين بأوراق البردي الموجودة بمصر[2] في سياق عنايتهم بالبحث في الأدب الإداري للحضارة الإسلامية وغير ذلك، سنجد بأن هذا الاهتمام قد تزايد كثيرا، وبلغ شأنا كبيرا، مع تاريخ رحلة منجانا إليها، لاسيما وأن بعضهم قد تولى إدارة دار الكتب المصرية لفترة طويلة، وهو برنارد مورتز، بالإضافة إلى تآزر دور القنصليات الأوروبية وقتئذ في هذا الاتجاه.

وإذا عرفنا أن القطعة المذكورة هي جزء من أصلٍ عتيقٍ لصحيح البخاري[3]، فلنتحدث عنها بهذا الاعتبار؛ إذ قد جرت العادة في الأصول العتيقة أن تكون مقسمة إلى أجزاء، والله أعلم كم ضاع بضياع سائر الأجزاء من سماعات وخطوط.

فمن هو ناسخ هذا الأصل، ولو بتقريب؟ وهل هو أصل الأصيلي؟

لم نصل بعد البحث المتواصل إلى شيء نطمئن إليه في تعيين ناسخ هذا الأصل على سبيل القطع، ويغلب على الظن ذكر ذلك في كولوفون الجزء الأخير المفقود؛ لأن كتب أصول الحديث على وجه الخصوص يبعد فيها إغفال أبجديات التوثيق المتصلة بالنساخة، لكن بوسعنا أن نذكر بعض المعطيات التقريبية اعتمادا على أقدم سماع مؤرخ وجدناه مثبتا على صدر القطعة الخطية، وهو سماع أبي محمد ابن شجاع، وسنذكره بنصه في موضعه من هذا البحث، وفيه تحديد مكان تداول القطعة الخطية وزمانه.

أما مكان التداول ومجالس التحديث؛ فثغر الإسكندرية، وهذا الثغر في عرف بعض المتقدمين يتسع جغرافيًا، فيشمل أيضا القاهرة حسبما ورد في بعض السماعات المقيدة على بعض فروع أصل ابن الحطيئة من رواية أبي ذر[4].

وأخذُنا بعُرف المتقدمين يتفق مع ما أثبتناه في القسم الثاني من هذا البحث، حيث ورد في السماعات المثبتة في تتمة هذه القطعة التنصيص على مصر والقاهرة، مع ملاحظة التداخل في الاستعمال بين الاسمين في السياق، من مثل ما عنون به كتاب «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، وكتاب «الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة».

(1) ينظر: د.م، (ص2).

(2) وفي هذا السياق يمكن الرجوع إلى كتابات أدولف جروهمان عن أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، والبرديات العربية لعبد العزيز الدالي، وغيرها.

(3) جرى التعبير في هذا البحث عن قطعة منجانا وتتمتها بـ «أصلنا»، و«خطيتنا»، و«نسختنا».

(4) ينظر: قبس من عطاء المخطوط المغربي (1/ 100).

وأما زمان التداول والتحديث؛ فهو القرن الخامس الهجري، أي: القرن الأخير من العصر الوسيط، وهذا التحديد الزمني الموسَّع هو الذي في إمكان مفهرسي المخطوطات أن ينسبوه للمخطوط إذا جُهل تأريخه على التعيين في كثير من الأحيان؛ فإنهم يعتمدون على أقوى القرائن العلمية المعنوية، من مثل أقدم السماعات المؤرخة كما في هذه الحالة، فإن عدمت انتقلوا إلى غيرها.

إلى هنا؛ تبقى معطياتنا تقريبية؛ لأن مستندها هو أقدم سماع مؤرخ ومثبت على القطعة، وهو على وجه التحديد في شهر رمضان سنة أربع وستين وأربعمائة.

وفي نتائج البحث الباليوغرافي المذكورة في دراسة منجانا، نجد الزمن التقديري المفترض للمخطوط هو القرن الرابع الهجري، وهو عصر الأصيلي -كما هو معلوم-، مما حمل منجانا على نسبة هذه القطعة إلى الأصيلي نفسه، بالإضافة إلى القرائن المتصلة بأسانيد الرواية التي ترجع لطبقته من الرواة.

وكان منجانا قد افترض هذا الافتراض في بداية البحث[1]، ثم كرّره وأكّد عليه في منتهاه.

ونتفق معه في المعطيات العلمية المتصلة بالتاريخ الافتراضي للمخطوط، من نحو حديثه عن الخطوط القديمة ومواد الكتابة التي استند إليها في تحديد العصر الذي كتبت فيه القطعة- موضوع البحث- لكن نسبتها للأصيلي بخطه أو غيره من المغاربة والأندلسيين لا تصح لأمرين اثنين:

أحدهما: أن جل ما وقفنا عليه من خطوط علماء مهاجرة المغرب والأندلس إلى المشرق هي خطوط أندلسية ومغربية أصيلة متأثرة بفن الرسم وأوضاع حروف القرآن؛ لما جرى عليه العمل في أمصار المغرب والأندلس من تلقي ذلك في مرحلة التكتيب، ولكونهم كانوا أقوم على رسم القرآن وحفظه من غيرهم[2]، وبعيد جدا أن يكون الناسخ مغربيا وخطه مشرقيا، حتى إن بعضهم كان يلتبس عليه أمر الفاء والقاف لمخالفة مذهبهم في النقط لأهل

(1) في (ص7)، ونص الافتراض:
«These introductory sentences imply that the writer of the present MS.(a) was an important traditionist, and (b) obtained his information concerning the text of BuKhãri not from a written text emanating from BuKhãri himself, but from a text either written, or, more probably, orally given to him, by the two intermediary traditionists, Muhammad Marwazi and Muhammad Farabri. It will be suggested at the end of this study that the writer of the present MS. Was Asïli, a well Known and early authority on the text of BuKhâri».

(2) ينظر: مقدمة ابن خلدون، (ص538)، وفيها الإشارة إلى عناية أهل الأندلس بتجويد الخط والكتاب، وتميزهم بذلك عن أهل المغرب، وما يزال مجال القول في الخط الأندلسي والمغربي ذا سعة عند الدارسين المختصين.

المشرق[1]، وجل من استقر من الأندلسيين والمغاربة بالإسكندرية وغيرها من بلاد مصر قد حافظ على رسم خطه الأندلسي أو المغربي، فلا يسوغ- إذن- سوى أن نقدر رسم الخط لأحد المشارقة من تلامذة أبي زيد المروزي أو الأصيلي ومن في طبقتهم.

ويقوي هذا التقدير، ما ذكره ابن سماك العاملي في رونق التحبير، قال: «لا يعرف اليوم في زماننا هذا من أصناف الخط غير أربعة أنواع:

خط المغاربة، وهو الخط الذي يكتب به الآن، ويستعمل من أقصى المغرب والأندلس إلى الإسكندرية، يُتداول الكَتْبُ به أزيدَ من خمسمائة سنة..... »[2]، إلى آخر كلامه الذي هو نص في حدود الاستعمال المكانية والزمانية.

أما ما ذكره الأستاذ محمد المنوني في تاريخ الوراقة المغربية[3]، في خصوص أبي العباس أحمد بن عبد الله ابن الحطيئة الفاسي نزيل مصر، وأنه صار فيها يكتب بالخط المشرقي، فيحمل على القليل النادر.

وثانيهما: أن السياق التاريخي لأصل الأصيلي وملامحه المستفادة من الإشارات الواردة في كتب عياض وغيره لا تتوافق مع السياق التاريخي والملامح العامة التي تحتوي عليها القطعة موضوع البحث، وبيان ما ذكرناه في هذه الجزئية متصل بما بعده، فلنتابع:

صلة ابن دحية بهذا الأصل العتيق:

تبدو هذه الصلة من خلال الأسانيد المثبتة صدر القطعة الخطية- موضوع البحث-، وبخط تلميذه الكاتب محمد بن علي بن محمد الأنصاري، نصها:

«.....**الفاطمي الحسيني الكوفي – أيده الله**-: قرأت جميعه بالأندلس على جماعة من شيوخي -رَحِمَهُمُ اللَّهُ-؛ منهم المقرىء المحدث اللغوي النحوي أبو بكر محمد بن خير، وحدثني به عن جماعة من شيوخه، أقربهم إسنادا الإمام أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن أبي البحر الزهري الشنتريني.

ورحلت إلى أم بلاد الأندلس، فسمعته على الفقيه القاضي بأركش؛ بقية المحدثين بقرطبة؛ أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأنصاري، قال: حدثنا به جماعة؛ منهم الحاج الثقة أبو العباس أحمد بن عبد الله القونكي، يُعرف بالعطار.

قالا: حدثتنا الحرة الفاضلة كريمة بنت أحمد الكشميهنية بالحرم الشريف – سماعا

(1) ومن ذلك لطيفة حصلت لأبي الحجاج البلوي حينما رحل إلى الإسكندرية للرواية عن الحافظ السلفي، ذكرها في ألف باء (2/ 159-160).
(2) نقلا عن مقال: نظرة حول الخط الأندلسي لمحمد بنشريفة، منشور ضمن أعمال ندوة: المخطوط العربي وعلم المخطوطات، ص83.
(3) (ص24).

عليها-، قالت: سمعته على الأديب أبي الهيثم الكشميهني.

قال ذو النسبين - أيده الله-: وأجازنا إجازة عامة أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السِّجزي الصوفي، قال: حدثنا جمال الإسلام أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي – قراءة عليه وأنا أسمع- ببوسنج سنة خمسٍ وستين وأربعمائة، أنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويةَ السرخسي، قال: أنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري، أنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري.

والمغيرة هو الذي أسلم من المجوسية على يدي اليمان الجعفي والي بخارى، وتوفي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ- منفيا عن وطنه، ممتحنا بقرية خرتنك على نحوٍ من ثلاثة أميالٍ من سمرقند، ليلة عيد الفطر، وهو يوم السبت سنة ست وخمسين ومائتين، وله اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوما».

وهذه الأسانيد المثبتة صدر هذه القطعة تدل عندنا دلالة قوية على قيمة هذا الأصل ونفاسته وقِدمه وعتاقته، وقد حملنا هذا على افتراض عدد من الاحتمالات على الترتيب، منها: احتمال كون صاحبه هو أبا محمد الأصيلي نفسه -كما افترض منجانا- لكن بغير خطه، أو احتمال كون صاحبه هو أحد تلامذة الأصيلي، أو أحد أقرانه.

أما تقديم الاحتمالين الأوليين؛ فلكون الأصيلي هو أشهر الرواة عن أبي زيد المروزي، وأما تأخير الاحتمال الثالث، فواضح؛ إذ لا يفترض بعد الأصيلي في هذه الحالة إلا بعض تلامذة المروزي وأصحابه.

ولتحقيق أحد هذه الافتراضات أو نفيها، اتجهنا إلى البحث في أسانيد العلماء المتصلة برواية أبي زيد المروزي، وإلى تحقيق صلة ابن دحية بأصل الأصيلي وروايته، وقبل هذا لا بد من عرضنا لأسانيد ابن دحية إلى البخاري المعروفة لنا.

أسانيد العلماء المتصلة برواية أبي زيد المروزي:

يعد أبو زيد المروزي -كما نص على ذلك الخطيب البغدادي[1] -أجل من روى الصحيح عن الفربري.

وتتصل الأسانيد المُعَرِّفة بروايته والمعروفة لنا في كتب الفهارس وأسانيد الكتب بأبي محمد الأصيلي وقرينه أبي الحسن القابسي، لكن أبا بكر ابن خير الإشبيلي أورد في فهرسته إسنادا مبهما من طريق أبي مروان الباجي، عن أبيه وعمّيه وابن عمه، عن الفقيه أبي عبد الله محمد بن

(1) في تاريخ بغداد (1/ 314)، ونقله عنه الذهبي في السير(16/ 314)، وأبو شامة في شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى، (ص53، و231).

أحمد بن عبد الله، عن أبيه، عن **بعض ثقات أصحابه المصريين**،عن أبي زيد المروزي.

وقد ثبت لنا -أيضا- بأن مجموعة من الأندلسيين والغرباء على الأندلس ممن هم في طبقة الأصيلي قد سمعوا كتاب البخاري من أبي زيد المروزي، منهم بعض المترجَمين في تاريخ ابن الفرضي[1]، كجعفر بن يحيى بن وهب بن عبد المهيمن الفهري القرطبي ت بعد370هـ بمصر، وأبي محمد حُباشة بن حسن اليحصبي القيرواني ت374هـ بقرطبة، وأبي الفرج عبدوس بن محمد بن عبدوس الطليطلي ت390هـ بطليطلة، ومن أهل المشرق: أبو محمد عبد الواحد بن أحمد بن مشماس ت419هـ[2].

ونسخة عبدوس الطليطلي، عن أبي زيد المروزي، هي من جملة النسخ التي اعتمدها الحافظ أبو علي الغساني في تقييد المهمل[3]، والقاضي عياض في مشارق الأنوار[4]، وعنهما ابن قرقول في المطالع.

(1) (1/ 122) رت320، و152 رت395، و383 رت1003.

(2) ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، (ص161).

(3) (2/ 750، 712، 710، 703، 609، 600، 590، 575، 567، 609...).

(4) (1/ 9).

أسانيد ابن دحية التي يروي بها الصحيح:

لتحقيق صلة ابن دحية بأصل الأصيلي وروايته، لابد أن نشرع أولا في سرد أسانيده المعروفة لنا في خصوص اتصاله بسند البخاري في الجامع الصحيح، فنقول:

أسانيد ابن دحية التي يروي بها الصحيح كما استقريناها في مؤلفاته وغيرها محصورة في الإسناد الجامع المذكور في الطرة الخارجية للأصل المخطوط موضوع البحث، وهو الإسناد الذي نجده في بعض المواضع من مؤلفاته، ونصه مستوفى كما في المستوفى[5]، قال: «حدثني الشيخ الفقيه القاضي الثقة؛ بقية مشيخة الأندلس؛ أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأنصاري – قراءة عليه وأنا أسمع- بجامع قرطبة، وبمسجد أبي علاقة، وبمسجد الغدير، قال: ثنا جماعة من شيوخنا؛ أقربهم إسنادا الحاج الثقة أبو العباس أحمد بن عبد الله القونكي، يُعرف بالعطار.

وقرأت بمدينة إشبيلية سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة على الشيخ المقرىء المحدث اللغوي النحوي أبي بكر محمد بن خير، قال: ثنا الشيخ الإمام الثقة أبو الأصبغ عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن مؤمل بن أبي بحر الزهري الشنتريني.

قالا: حدثتنا المرأة الصالحة كريمة بنت أحمد الكشميهنية – سماعا عليها- بمكة،

(5) 1/ أ، و2أوب.

قالت: سمعت الثقة أبا الهيثم الكشميهني يقول: ثنا أبو عبد الله الفربري، قال: سمعت البخاري...

وحدثني الفقيه أبو عبد الله محمد بن أبي الطيب الأنصاري- سماعا عليه-، قال: أنبأنا الثقة أبو عبد الله أحمد بن محمد الخولاني، قال: كتب إلينا الإمام العدل أبو ذر عبد بن أحمد الهروي، قال: أنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حموية السرخسي بهراة سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البلخي المستملي ببلخ سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وأبو الهيثم محمد بن المكي بن محمد بن زراع الكشميهني بها - قراءة عليه- في المحرم سنة تسع وثمانين وثلاثمائة، واللفظ لأبي محمد وأبي إسحاق، قالوا: أنا أبو عبد الله الفربري.

وأجاز لنا إجازة عامة الرواية[1] أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السِّجزي الصوفي، أجاز لجميع من أدرك زمانه بأمر الإمام الحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني، يُعرف بالعطار، ونقلتها من أصله بمدينة همذان، وتوفي أبو الوقت سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة، ومولده سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، بحق سماعه ببوسنج سنة خمس وستين وأربعمائة على الإمام أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي، قال: أنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حموية السرخسي في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، أنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري بفربر في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة، أنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي بالولاء، البخاري بلدا سنة ثمان وأربعين، وسنة اثنتين وخمسين، وسنة ثلاث وخمسين ومائتين».

كما يرويه عن شيخه أبي الحسن اللواتي، عن أبي عبد الله الخولاني بالسند المتقدم[2].

ويرويه أيضا عن أبي الوقت في إجازته العامة، عن أبي الحسن الداودي، عن أبي علي محمد بن عمر بن شبويه المروزي، عن الفربري[3].

صلة ابن دحية بأصل الأصيلي وروايته:

تلقانا هذه الصلة في تواليفه من خلال تنبيهه على وصوله لبعض أصول صحيح البخاري، من مثل قوله في الآيات البينات[4]: «وقرأت في **أصل الإمام أبي محمد الأصيلي بخطه** في صحيح البخاري: مَأْخرة الرَّحْل-بفتح الميم، وهو تقييد غريبٌ... ».

(1) كذا ورد في الأصل، وهو على الصواب؛ لأن المقصود في السياق وصف الرواية لا وصف الراوية.

(2) العلم المشهور 157/ ب.

(3) التنوير 20/ أ و21/ ب.

(4) (ص363).

وقوله في المصدر نفسه[1]: «وقول الصحابة: ليس عندنا ماء، **كذا ضبطه أهل الإتقان في صحيح البخاري، منهم أبو محمد الأصيلي،** وعند غيره: ما يُتوضّأُ...».

ومن عنايته برواية الأصيلي، قوله في التنوير[2]: «وقيده الأصيلي بالكسر، وكلاهما صحيح»، «ووقع عند الأصيلي والقابسي: النَّوَى-بكسر النون والقصر-....»، «قيدناها في الصحيح للبخاري: فعرضت كِبِدَةٌ - بباء مفردة مكسورة-، من طريق أبي محمد الأصيلي، وأبي الحسن القابسي، كلاهما عن أبي زيد المروزي، وكذا قيّده النسفي عن البخاري، أي: قطعة من الأرض صُلبة يشُقّ كسرها، والكِبدُ: الشدّة والمشقة، وقيّده أبو محمد الأصيلي على أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني: كَنِدَة - بنون مكسورة-، وقيّده الحافظ الكبير أبو علي ابن السكن: كَتَدَة - بتاء مثناة من فوقها مفنوحة في الموضعين.

قال القاضي عياض ابن موسى: ولا أعرف لهاتين الروايتين معنى ها هنا.

قلت: الكِنْدَةُ الأرض الصلبة - أيضا- التي لا تُنبت، والكَتَدة: المتلزِّزة المنعقدُ بعضها إلى بعض، وكله راجعٌ إلى شدة الحفر وقلّة تأثير الفأس فيها، وقيّده أبو الهيثم: كُدْيَة، وكذا لابن أبي شيبة في المسند، وابن قتيبة في غريبه، وهي الأرض الصلبة التي لا يعمل فيها الفأس شيئا، يقال: أكدى الحافر إذا حفر حتى يبلغ كُدْيَةً لا يعمل فيها المِعولُ، وقيّده أبو ذر الهروي من رواية المستملي والحموي كلاهما عن الفِرَوْرِي"[3]: كِيْدة - بياء ساكنة، كأنّ الكيد الذي هو إعمال الحيلة أعجزهم حتى لجأوا فيها إلى رسول الله ﷺ فضربها فعادت كثيباً أهْيلا، أي: سيّالاً ككثيب الرمل..»، «وبرك الغماد - بفتح الباء- لأكثر رواة البخاري، ورواه المستملي وأبو محمد الحموي وأبو محمد الأصيلي الأندلسي بكسر الباء».

ما تقدم من الشواهد يطلعنا على وقوف ابن دحية على أصل الأصيلي، كما يطلعنا على اهتمامه البالغ بنقول القاضي عياض، وينضاف إلى ذلك نقوله عن أبي علي الغساني وابن قرقول في تقييد وضبط روايته مما لا نريد الإطالة بذكره.

الأخبار التي وصلتنا في خصوص أصل الأصيلي من غير طريق ابن دحية:

قد علمنا مما ذكره ابن الفرضي وغيره أن أبا محمد الأصيلي لما وصل إلى الأندلس بعد رحلته المشرقية، نشر علمه وسار ذكره، وقرأ عليه الناس كتاب البخاري من رواية أبي زيد المروزي.

ويبدو أن رواية الأصيلي قد اشتهرت عند أهل الأندلس والمغرب منذ عصر صاحبها إلى

(1) (ص400).
(2) 301/ أ، 289/ ب، 326/ ب، 327/ أ، 242/ أ.
(3) كذا قَيَّدها وضبطها ناسخ كتاب التنوير، والصواب "الفِرَبْرِي".

نهاية المائة الخامسة، فاختصوا بها[1] وقتئذ كاختصاص أهل العراق بالرواية الكشانية، ثم انحسرت فيما بعد، وخمل ذكرها لأسباب عامة وخاصة.

أما الأسباب العامة لخمول بعض الروايات فمعروفة، منها ابتغاء العلو في الإسناد في العصور المتأخرة، وهذه الرغبة في رواية الأسانيد العالية هي التي أدت إلى خمول رواية أبي زيد المروزي، ورواية أبي علي الشّبوي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، وانتشار رواية أبي محمد الحموي، وهذا السبب ذكره تلميذ ابن دحية أبو شامة المقدسي في شرح حديث المبعث[2]، قال: «وانقطعت الرواية بهذه الطرق في هذه الأعصار، ولم تبق الرّغبة إلا في رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حموية الحموي السّرخسي، وهو أحد الرواة عن الفربري؛ لأنها العالية يومئذ».

وأما الأسباب الخاصة بخمول رواية الأصيلي، فيمكن إجمالها في الأسباب التالية حسبما تتبعناه في النقول عنها:

منها: ظهور الاختلال في الرواية، تشهد لذلك جملة من الأدلة والقرائن، منها نقد الإمام السهيلي لها في بعض أجوبته في الأمالي[3] على سؤالات أبي إسحاق ابن قرقول، قال: «وقوله: قيحا يَريه، لا يجوز فيه النصب، **ولا يُنكر في رواية الأصيلي مثل هذا، فقد تأملتها فوجدتها أكثر الروايات لحنًا وتصحيفًا**»، والسهيلي -كما هو معلوم عند المختصين به -كان من أهل جيلٍ يحسنون اختيار ألفاظهم للدلالة على مقاصدهم، ولم يكن لإصراره على تليين رواية الأصيلي في هذا الموضع معنى يستفاد غير التنبيه على ما ذكرناه.

ولا شك أن نقدا لاذعا كهذا، ومن إمام متصدر كالإمام السهيلي، كان كافيا في صد بعض طلبة الوقت عن الاعتناء برواية الأصيلي، لا سيما مع ما عُرف عن السهيلي من اعتنائه بالاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، وتخريج وتوجيه بعض الأحاديث التي شذت بعض أبنيتها وتراكيبها؛ إذ كان يلتمس لها في اللغة من الوجوه ما تنهض بها، حتى إذا لم يجد في نصوص اللغة ما يعضد الرواية، التمس ما يقيم أودها من قياس التمثيل، ومن مسالك التعليل، فإذا لم يهتد إلى شيء من ذلك، فإنه لا يتردد في إصدار أحكام قاسية بالتصحيف والتحريف ووهم الرواة،

(1) وهنا نستحضر مقولة القاضي عياض في الغنية، (ص33) قال: «ولم تدخل هذه البلاد رواية البخاري إلا من هذين الطريقين: عن الفربري والنسفي»، لكن تقديمه طريق الأصيلي عن الفربري يدل على مزية الاختصاص المشار إليه أعلاه، مع ملاحظة دخول صحيح البخاري إلى الأندلس بأخرة؛ لأن أقدم مؤلفات الأندلسيين على الصحيح هي لعلماء عرفت وفياتهم في أواخر القرن الخامس.

(2) (ص231).

(3) (ص108).

يدل لذلك قوله في توجيه حديث: «وإذا أمكنت هذه الأوجه كلها، ووجد لها في العربية نظائر، لم نُلَحِّن الرواة، ولا أبطلنا التقييد، ولكن لا نقطع على مراد رسول الله ﷺ، ولا على مقصوده منها»[1].

وكلام السهيلي- على كل حال- شاهد على ما أردناه، وشاهد أيضا على كونه من أهل المعرفة بروايات الصحيح وأغوارها، والواقفين على مشكلها وغوامضها.

وسنعود لنقود الإمام السهيلي لبعض الروايات الحديثية سواء في الصحيح أو غيره في بحث مستقل إن شاء الله تعالى؛ لأن هذا البحث لا يتسع لكل قضية نثيرها في سياق أجوبته.

ومنها انقراض أصحاب الأصيلي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري؛ لأن الشهرة المستفيضة تتحقق في الغالب من طريق التلاميذ، وقد نقل أبو طالب المرواني في عيون الإمامة[2]، في ترجمة أبي عبد الله ابن عابد المعافري ت439هـ، عن أبي عبد الله ابن الطلاع ت497هـ بأن ابن عابد المذكور آخر مَنْ بقي ممن يَحمل عن الأصيلي.

وقد ذكر أيضا بأن ابن الطلاع كان ينكر على أبي عبد الله ابن نبات ت429هـ تحامله على أبي محمد الأصيلي.

(1) ينظر المصدر نفسه، (ص88)، وأبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، (ص267).
(2) (ص96، و122).

ومن الطريف أن أبا محمد بن عتاب يروي أيضا رواية الأصيلي عن ابن نبات المذكور إجازة[3].

ومنها أن شهرة الرواية وذيوعها وانتشارها يكون أيضا مع طول مدة التصدر للإسماع، حتى إذا مات صاحب الرواية خلفه في العناية بها وإسماعها بعض عقبه، لكن الأصيلي لم يعمِّر طويلا، بل كان- كما ذكر أبو طالب المرواني[4] نقلا عن ابن حيان- يُعظم أمر الفتنة البربرية ويتوقع حلولها على رأس الأربعمائة، وشنّع فيها جدا، واستعاذ بالله من لحاق وقتها، ومدّ يده داعيا إلى الله عز وجل أن يُقدِّمه وابنه محمدا قبلها، فقدّر الله الاستجابة كما سأله، وكان أمره في ذلك عجبا.

ولا نرى الإثقال في هذا البحث بتتبع الطرق التي وصلتنا في خصوص الرواية الأصيلية من خلال الأسانيد الواردة في فهارس أبي محمد ابن عطية وأبي بكر ابن خير والقاضي عياض وغيرها؛ لأننا قد ذكرنا آنفا بأن هذه الرواية قد لقيت عناية متميزة على يد أعلام إلى نهاية المائة الخامسة، ثم أخذت تقصر بعد ذلك شيئا فشيئا، وربما قصر الاعتناء بروايتها بسبتة إلى زمن أبي الحسن الشاري.

(3) ينظر: مشارق الأنوار، (ص9).
(4) عيون الإمامة، (ص114).

ومنها أنه لما غلبت شهرة شرح مختصر الصحيح للمهلب ابن أبي صفرة[1] على رواية الأصل؛ لما في الشرح من مزايا زائدة، مثل ما يتصل بالجانب الفقهي وغيره، وهذا مما يسهل بغية الراغبين على طبقاتهم، انحسر رواج الأصل درجة، ثم لما اشتهرت رواية أبي ذر - فيما بعد -، لا سيما وأنها تسلسلت بالمالكية من طريق رواية ابن سعادة التي ولع بها المغاربة لموجبات معروفة[2]، انحسر رواج رواية الأصيلي درجة ثانية .

وبالرغم من هذا الخفوت الذي عرفته رواية الأصيلي بعد طبقة القاضي عياض والسهيلي، وذلك الظهور الذي حظيت به رواية ابن سعادة، فقد اتصلت - بلا شك- عناية العلماء بأصل الأصيلي نسخا وسماعا وتصحيحا ومقابلة وضبطا؛ لأن طبقات المحدثين ممن توفروا على ما كان بسبيلهم من الإسماع والتفقه والنسخ لا يغفلون أي شيء.

وحسب الأخبار التي وصلتنا، نجد أن هذا الأصل قد استمر معروفاً ببلاد الأندلس والمغرب من زمن صاحبه إلى أواخر المائة الهجرية السابعة، يشهد لذلك قول أبي علي الغساني ت498هـ في تقييد المهمل[3]: «عارضت كتابي من أوله إلى آخره **بنسخة أبي محمد الأصيلي التي بخطه**».

كما أن أبا عبد الله محمد بن عتاب الجذامي ت462هـ كتب أصله من صحيح البخاري من نسخة الأصيلي التي بخطه، وقابله بها كما ذكره الحافظ ابن رشيد في إفادة النصيح[4]، وسيأتي ذكره عند الحديث عن أصل ابن حزمون المنقول منه.

ومن الثابت والمستفيض عند المحدثين قديما وحديثا أن القاضي عياض وقف على أصل الأصيلي وطالعه، وصحّح نسخته من الصحيح عليه، وعارضها به حرفا حرفا، كما استفاد منه في مشارقه[5] وغيره حسبما صرّح بذلك، وقد تتبعنا ذلك في مواضعه من تواليفه حرفا حرفا، والقاضي عياض- كما هو معلوم- لم يرحل إلى المشرق.

وإنما ذكرت عدم رحلة القاضي إلى المشرق مع شهرة ذلك للتنبيه على أن أصل الأصيلي بقي متداولا بين أهل سبتة والواردين عليها من طبقة القاضي عياض وطبقة تلاميذهم، وطبقة تلاميذ تلاميذهم كما سيأتي.

ويُعد المشارق- فيما يبدو- عمدة المشارقة في تمييز رواية الأصيلي من غيرها، وذلك من خلال ما يورده القاضي من اختلاف الروايات.

(1) وقد قال عياض في ترتيب المدارك: «وبأبي القاسم حيا كتاب البخاري بالأندلس؛ لأنه قرىء عليه تفقها أيام حياته».

(2) من الناحية النظرية، وليس على سبيل المعاينة والمطابقة.

(3) (ص60).

(4) (ص110).

(5) (1/ 9).

ومما يشهد لما ذكرناه أنه حيثما ورد ذكر الأصيلي في الشروح الحديثية المشرقية إلا ويذكر معه مشارق الأنوار أو مؤلفه، ولا يذكرون عن رواية الأصيلي شيئا زائدا عما ذكره عياض وابن قرقول ومن نقل عنهما، لا سيما إذا علمنا بأن القاضي عياض نفسه لم يورد في مشارقه كل شاردة وواردة عن رواية الأصيلي.

وينضاف إلى ذلك أننا حينما اطلعنا على جميع النسخ الخطية المصورة لموسوعة مغانم للسنة النبوية - وكان بعضها بحوزتنا بمركز الدراسات والأبحاث مما اطلعنا عليه من قبل-، واستقرينا كذلك النسخ التي ليس في أولها إسناد من أجل التعرف على بعض الفروع الأصيلية، لم نعثر من بين ذلك الكم الهائل سوى على الفرع الوزاني الذي كنا قد حصلنا عليه منذ مدة طويلة.

وبهذا نفهم بأن المشارقة لم يعرفوا رواية الأصيلي في خصوص ضبط ألفاظ الأحاديث إلا من طريق القاضي عياض، ومن حسن حظهم أنهم عرفوها من هذا الطريق؛ لأن القاضي عياض دقيق جدا، وتواليفه في منتهى الدقة، وأول من روى المشارق بالمشرق هو الحافظ ابن دحية كما أثبت ذلك في بحث مستقل.

أما المهلب بن أبي صفرة؛ فلم يعن في شرحه براوية الأصيلي عناية القاضي عياض بها وبأغوارها.

ولعل من الأخطاء التي وقع فيها المشارقة من أهل القرن الرابع والخامس، زهدهم في الرحلة إلى بلاد الأندلس، لا سيما وأن الأندلسيين قد تفوقوا في بعض العلوم والفنون في بعض الفترات على المشارقة، وكانت الأندلس إذ ذاك قرارة العلم والعلماء، ومهوى أفئدة الذين يرغبون في الإلمام بالفنون التي تفوّق فيها أهل الأندلس، ولأن الإلمام-أيضا- بالروايات الحديثية الأندلسية لا يتأتى-كما هو معلوم - إلا حيث كان الأصحاب، والأصيلي حينما عُرف مرادُه بما عزم عليه من الانصراف إلى المغرب، نصحه أهل المحبّة فيه والشفقة عليه، وغبطوه بالمقام بالعراق، فلم يجبهم إلى ذلك، ثم نصحوه بالمقام بخراسان أو باتخاذ مكة داراً لينتشر علمُه منها في الآفاق، فلم يأخذ بقولهم، وحُبِّب إليه المغرب، فارتحل عنهم إلى الأندلس[1]؛ ولذلك فمن رغب في وصل روايته بالسماع، لزمته الرحلة إليه وإلى أصحابه الآخذين عنه.

ويلقانا أصل الأصيلي في عصر طبقة ابن دحية ضمن أصول الدرس الحديثي في مجالس إقراء البخاري التي كان يعقدها أبو الحسن الشاري ت649هـ بالجامع الأعظم بسبتة حسبما ذكره الرعيني ت666هـ في برنامجه[2].

(1) ينظر: عيون الإمامة، (ص102).
(2) (ص75).

ومن المعلوم أن أبا الحسن الشاري هذا قد أنشأ بسبتة مدرسة استبدت بخزانة عدّها المؤرخون أول خزانة عمومية بالمغرب، وقد توفي أبو الحسن المذكور بمالقة سنة 649هـ، وكان قد استقرّ بها في سنة648هـ بعد تغريبه عن بلده سبتة[1]، ولا نعرف على وجه التحقيق تاريخ اندثار مدرسته التي أنشأها ولا مصير خزانتها.

وتحتفظ خزانة القرويين بفاس ببعض الأوراق المخرومة التي تعود بنا إلى خزانة أبي الحسن المذكور حسبما ذكره محمد الفاسي في مقدمة فهرس مخطوطات خزانة القرويين[2].

وقد سبق للأستاذ محمد المنوني- رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أن وقف على نسختين عتيقتين من رواية الأصيلي[3]، إحداهما قطعة من السفرين: الرابع والخامس من أصل ابن حزمون الكلبي، محفوظة في خزانة ابن يوسف بمراكش[4]، قال: «بخط أندلسي، كتبه لنفسه علي بن غالب بن محمد بن حزمون الكلبي، وفرغ منه يوم الثلاثاء 12 شوال عام 535هـ/ 1141م، بمدينة باغة من الأندلس.

وانتسخه من أصل قوبل بأصل أبي عبدالله[5] بن عتاب، الذي نقله بخطه من نسخة الأصيلي من صحيح البخاري» [6].

وقد حصلنا على نسخة مصورة من هذه القطعة النادرة من طريق فضيلة الدكتور عبد اللطيف الجيلاني، وصفحنا أوراقها ورقة ورقة، فوجدناها قد قوبلت بعناية تامة، يدل على ذلك التنصيص بعلامة (صح) بمداد أحمر فوق عدد هائل من الكلمات، مع الدائرة المنقوطة، وينضاف إلى ذلك عبارات، من مثل «بلغت المقابلة بحمد الله تعالى»، «بلغت المقابلة»، «بلغت المقابلة من المنقول منه»، «معلّم في حاشية كتابه، غير مخرّجٍ إليه، وثبت في الأصل عند غيره»، «كذا عنده»، «كذا عنده محوقا عليه في داخل الكتاب»، «في حاشية كتابه: هكذا تكررت في كتاب أبي محمد: أكبادنا، وصوابه والله أعلم: أكتادنا»، «كِبِدة فجاءوا، في داخل كتابه، وفي حاشية كتابه: كَبِدة شديدة لأبي زيد في كتابه، وقرأه»، «كذا هو عنده: حتى رفعتموه»، «قتّال لأبي زيد في كتابه»، «يشتدون، لأبي زيد».

(1) أفاد بذلك بن شريفة في مقدمة تحقيق المكان والزمان (ص8).
(2) (1/ 29).
(3) ينظر: قبس من عطاء المخطوط المغربي(1/ 93).
(4) ينظر: فهرس مخطوطات خزانة ابن يوسف بمراكش، (ص109).

(5) مترجم في الصلة (2/ 515) رت1194، وهو أبو عبد الله محمد بن عتّاب بن محسن القرطبي ت462هـ، يروي الصحيح عن أحمد بن ثابت الواسطي وغيره عن الأصيلي، عن أبي زيد المروزي وأبي أحمد الجرجاني، كلاهما عن الفربري.
(6) قبس من عطاء المخطوط المغربي (1/ 93).

وفي آخر السفر الرابع عند قوله: «ولم يعاقبه» من غزوة بني المصطلق ما نصه: «تم السفر الرابع من الجامع الصحيح للبخاري بحمد الله ومنه، وصلى الله على محمد نبيه وعلى آله، ونسأله حسن العاقبة، وكتبه لنفسه علي بن غالب بن محمد بن حزمون الكلبي نفعه الله به، وشرح له صدره، وغفر له ولأبويه ولمن دعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين، من أصل قوبل بأصل الفقيه أبي عبد الله بن عتاب الذي نقله بخطه من كتاب الأصيلي، وكان فراغ علي منه بمدينة باغة حرسها الله في يوم الثلاثاء الثاني عشر من شوال سنة خمس وثلاثين وخمسمائة، يتلوه إن شاء الله الخامس: غزوة... ».

وفي آخر السفر الخامس عند قوله: «فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ» من كتاب التفسير ما نصه: «تم السفر الخامس من الجامع الصحيح للبخاري بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد نبيه وعلى آله، ونسأله حُسن العاقبة بمنه، وكتبه لنفسه علي بن غالب بن محمد بن حزمون الكلبي نفعه الله به، وشرح له صدره، وغفر له ولأبويه ولمن دعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين، من أصلٍ قوبل بأصل الفقيه أبي عبد الله بن عتاب الذي نقله بخطه من كتاب الأصيلي، وكان فراغ عليٍّ منه بمدينة باغة حرسها الله في يوم السبت العشرين من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وخمسمائة، يتلوه- إن شاء الله-السادس: كتاب فضائل القرآن، كيف نزول الوحي».

وابن حزمون المذكور ترجمه ابن عبد الملك في الذيل والتكملة[1] ترجمة وجيزة، لكنها تحوي من الشهادات على ما يفيد تبريز الرجل في الضبط والإتقان، قال: «كان نبيل الخط، ضابطا متقنا»، وقد كان بالمشرق في حدود سنة ثلاثين وخمسمائة، وتاريخ نسخه لأصل ابن عتاب بالأندلس يؤكد اختصاص الأندلسيين والمغاربة برواية الأصيلي.

ويبدو أن أصل ابن حزمون هذا قد تفرق شذر مذر بين خزانة ابن يوسف وخزانة القرويين، فضاعت أجزاؤه المفقودة فيما ضاع من كنوز هاتين الخزانتين؛ كأصل أبي ذر الذي بخطه[2]، أو فيما اختلست أيدي بعض المستعيرين لعدم أمانتهم[3]، أو أنها بقيت محفوظة ضمن أوراق شتى في دشت الخروم.

وقد أفادنا الأستاذ محمد الدباغ بوجود الجزء السابع من أصل ابن حزمون المذكور بخزانة القرويين برقم1873[4]، ولعل هذا الجزء كان قد حبّس على خزانة ابن يوسف، ثم نقل إلى القرويين، أو العكس، وقد وقفنا

(1) (5/ 272).
(2) ينظر قبس من عطاء المخطوط المغربي(1/ 98-99).
(3) ينظر: خزانة ابن يوسف ومخطوطاتها: نظرة تاريخية، للصديق بلعربي، منشور ضمن أعمال ندوة: المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي: وضعية المجموعات وآفاق البحث، (ص92).
(4) ينظر: المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي (ص61-62).

على أمثلة من هذا النوع في مخطوطات القرويين وابن يوسف والمكتبة الوطنية وغيرها حين تتبعنا للوقفيات وأجزاء بعض المخطوطات، وأشار إلى مثل هذا- أيضا- المحافظ السابق لخزانة ابن يوسف الأستاذ الصديق بلعربي[1].

أما أصل أبي عبد الله بن عتاب المذكور، فقد ذكره ابن رشيد في الإفادة[2]، في ترجمة أبي الحسن الشاري، وأفاد ثمة بأنه منقول بخط صاحبه من أصل الأصيلي، ومقابل به، كما أفاد بأنه كان عليه التعويل في ضبط رواية الأصيلي، وكذلك أصل ابنه أبي محمد ابن عتاب.

والنسخة الثانية التي وقف عليها المنوني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تتضمن الجزء السابع، وهو بخط أندلسي، فيه من الكتب: «بقية كتاب الأدب، ثم الاستئذان، الدعوات، الرقاق، القدر، الأيمان والنذور، الكفارات، الفرائض، الحدود، المحاربون، الديات، الإكراه، الحيل، التعبير، الفتن، الأحكام، التمني، الاعتصام بالكتاب والسنة، كتاب الرد على الجهمية وغيرهم، التوحيد، وبه كمُل».

وهذا الجزء محفوظ في خزانة الإمام علي بتارودانت برقم ك149، وقد حصلنا على نسخة مصورة منه، وهي في الأصل من جملة مخطوطات الشيخ محمد بن عبد السلام الناصري ت1239هـ؛ إذ عليه تملكه بخطه المعروف لنا في صفحة الغلاف الملحق به، نصه: «الحمد لله، ملك لله تعالى بيد محمد بن عبد السلام الناصري.. قال: الحمد لله، في هذا الجزء بقية كتاب الأدب..... »، إلى آخر كلامه الذي نقلناه آنفا.

وفي ختامه ما نصه: « تم الديوان بأسره، بعون الله ويسره، وهو المسند الصحيح للبخاري، الله محمود على ذلك كثيرا، لا شريك له، وذلك في غرة شهر رمضان المعظم من سنة **تسعين وأربعمائة**، وانتسخه محمد بن عبد الله بن أحمد بن القاضي لنفسه- نفعه الله به وأعانه على فهمه ودرسه- من كتاب قوبل بكتاب الفقيه أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي رحمة الله عليه.

.....كتابي الذي انتسخته منها مقابلة بكتاب.....عبد الله بن إبراهيم الأصيلي رحمة الله عليه».

وتحتفظ خزانة المسجد الأعظم بوزان[3] بالسفر الخامس[4] من نسخة عتيقة غير تامة من الصحيح، حصلنا على صورتها من طريق

(1) ينظر: خزانة ابن يوسف ومخطوطاتها: نظرة تاريخية، (ص92).
(2) (ص110).

(3) ينظر الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة المسجد الأعظم بوزان (1/ 155).
(4) كما هو مثبت في طرف الطرة العليا من الورقة (1/ ب).

الأستاذ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني، وهي بخط أندلسي مجوهر[1]، ناسخها هو محمد بن عمر بن بقي الهَوزني، نسخها في عقب شهر شوال من سنة 505هـ، ونص الختام: « تم كتاب الجامع، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيئين وسلم تسليما، وهو آخر الديوان، وكان تمامه في عقب شوال الذي من سنة خمس وخمسمائة، وكتبه محمد بن عمر بن بقي الهَوزني لنفسه، ثم لمن شاء الله بعده..... سبيل الله بأقرب وسائله إليه، وأرجاها لديه، أن ينفعه به في الدنيا والآخرة، وأن يفقهه فيه، وأن يجعل سعيه لوجهه، آمين آمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيئين وسلم، وعلى جميع النبيئين وسلم أفضل التسليم ».

وهي مقابلة بنسخة شيخ الناسخ حسبما ورد في الطرة الخارجية للورقة(99/ ب)، ولعله أبو القاسم الهوزني؛ إذ ورد بعد نص الختام سماع بخط الناسخ عليه، نصه: «حدثني الفقيه المشاور أبو القاسم الحسن[2] بن عمر بن الحسن الهَوْزَنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.... البخاري، قال: حدثني أبي[3]، عن الفقيه صاحب الصلاة بإشبيلية أبي إسحاق إبراهيم[4] بن عبد الله بن أبي قابوس الألمـ....[أبي][5]بكر يحيى[6] بن عبد الله بن محمد الجمحي الـ[ـوهراني][7]، قالا: حدثنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي، قرأت على أبي أحمد محمد بن يوسف، وعلى محمد بن أحمد بن محمد المروزي سنة ثلاث وخمسين[8]، وبعده سنة تسع وخمسين[9]، حدثكم محمد بن يوسف بن بشر بقراءتي في سنة ثمان عشرة ..البخاري رضي الله عنهم أجمعين».

ومن مزايا هذه النسخة ذكر الاختلاف بين مشايخ أبي ذر الثلاثة: أبي محمد الحموي وأبي إسحاق المستملي وأبي الهيثم الكشميهني، موازاة بما ورد عند الأصيلي، وقد ورد التنصيص على ذلك في حاشية بالطرة الخارجية من الورقة(17/ ب)، قال: «كل ما فيه من التسمية بالسين للحَموي، وبالسين لأبي إسحاق وأبي الهيثم»، ولعله يعني

(1) باستثناء الورقة الأولى، فهي بخط مغربي.
(2) مترجم في الصلة(1/ 137) رت318، وفاته سنة512هـ.
(3) مترجم في الصلة(1/ 381) رت863، وستأتي ترجمته.
(4) مترجم في الصلة(1/ 92) رت199، وهو إبراهيم بن عبد الله بن عباس بن عبد الله بن النعمان بن أبي قابوس الإشبيلي ت413هـ.
(5) ما بين المعقوفتين أثبته من مصادر الترجمة.
(6) مترجم في الصلة(2/ 629) رت1463، وهو يحيى بن عبد الله بن محمد بن يحيى القُرشي الوَهْراني، توفي في حدود سنة430 أو 431هـ.
(7) ما بين المعقوفتين أثبته من مصادر الترجمة.
(8) بإزاء هذا اللفظ علامة إلحاق، لكن الهوامش ممحوة في الأصل، ويراد بها في الغالب إدراج عبارة: وثلاثمائة.
(9) التعليق نفسه.

بالسين: ما سقط عند أحدهم، لكن لا يتبين ذلك عندنا إلا بعد المعاينة والمقارنة، ولأنا قد وجدناه يرمز بالسين والحاء:(سـ حـ) للحموي، وبالسين والهاء: (سـ هـ) أو (سهـ) لأبي إسحاق وأبي الهيثم، وبالحاء والهاء(حهـ) للحموي وأبي الهيثم، وبالهاء(هـ) لأبي الهيثم.....إلخ، وينعتهم أحيانا بالأصول، كما ورد في الطرة الخارجية للورقة(51/ ب)، قال: «ليس في الأصول التكرار في هذه الثلاثة المواضع»، ومن ذلك أيضا ما ورد في الورقة(122/ ب)، قال: «سقط ابن عباس من الأصول»، ومن مثل نعته للحموي بأصل هراة كما ورد في الورقة (49/ ب)، كما أن هذه النسخة مسموعة بالمشرق على ابن الزبيدي بقراءة مختلفة حسبما هو منصوص عليه في بلاغات السماع[1]، وابن الزَّبِيدي المذكور، هو، فيما أرجِّح: الشيخ أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى ابن الزبيدي ت631هـ[2]، وقد سمع الصحيح من أبي الوقت، ويلقانا في مفتتح إسناد مجموعة كثيرة من الفروع اليونينية من نسخ الصحيح التي وصلتنا[3].

ومن الطريف أن الحافظ شرف الدين اليونيني قد كتب نسخته (نعني: أصل سماعه من غير ما أحال عليه في الهوامش وبين الأسطر من الاختلاف بين الأصول التي ذكرها في الفرخة) عن ابن الزبيدي المذكور كما وقفت على ذلك بخط أبي الفتح اليعمري في بعض الفروع اليونينية[4].

وينضاف إلى ذلك مقابلة هذه النسخة الوزانية ببعض الأصول المتداولة في القرن السادس الهجري، كأصل المسعودي حسبما هو مثبت في الطرة الخارجية للورقة(53/ ب).

ونرجِّح بأن الرموز والعلامات التي استخدمها الناسخ في هذه النسخة في اختلاف الروايات كانت مألوفة الاستعمال، وقد وقفنا عليها في بعض نسخ الجامع الصحيح العتيقة بالمدرسة الأزاريفية وغيرها، وربما يعود استعمالها لصنيع أبي ذر الهروي ت434هـ، وقد أشار إلى بعض ذلك الحافظ ابن رشيد في الإفادة[5].

وأشار إليه-أيضا- الحافظ السخاوي في فتح المغيث[6] في باب كتابة الحديث وضبطه، قال: «...أو ابتكر اصطلاحا في المهمل (ميز مراده) بتلك الرموز والعلامات في أول الكتاب أو آخره إن كان في مجلد واحد، وإلا ففي كل مجلد كما فعل كل من أبي ذر؛ إذ رقم لكل من شيوخه الثلاثة: أبي إسحاق المستملي وأبي

(1) (55/ ب)، (59/ أ)، (79/ ب)، (114/ أ).
(2) مترجم في تكملة المنذري (3/ 361) رت2512، وسير الذهبي (22/ 357) رت222، وغيرها.
(3) ينظر على سبيل المثال نسخة البابطين برقم 1120، (2/ ب).
(4) نسخة كوبريلي (362).
(5) (ص45).
(6) (3/ 95-96).

محمد السرخسي وأبي الهيثم الكشميهني، والحافظ أبي الحسين اليونيني؛ إذ رقم للروايات التي وقعت له، في آخرين ممن بيّن الرمز أو العلامات، منهم أبو الحسن القابسي».

ورجعنا إلى نسخة المكتبة الملكية من الصحيح[1]-والتي كانت بيد أبي بكر ابن علي بن يوسف-وهي من رواية أبي علي الصدفي، عن أبي الوليد الباجي، عن أبي ذر الهروي، فوجدنا فيها الرموز المذكورة، لكن لدينا بعض الملاحظات والمعطيات العلمية الدقيقة التي استقريناها حول مجمل الرموز والعلامات الواردة في نسخ الصحيح التي وقفنا عليها[2]، ولا يتسع هذا البحث لعرضها، وسننشرها في بحث لاحق- إن شاء الله تعالى-.

وقد ظهر مما تقدم أن أقدم نسخة خطية برواية الأصيلي في الخزائن المغربية هي نسخة خزانة الإمام علي التابعة للمعهد الإسلامي بتارودانت، بل هي أقدم النسخ الباقية بالمغرب من الجامع الصحيح حسب الفهارس المتوفرة، مع ملاحظة الإخلال والنقصان الموجود في هذه الفهارس من جهة المفهرسين، وإغفالهم في بعض الأحيان لأبسط المعلومات الموثقة للنسخ.

وقد استوفينا دراسة النسخ الخطية الأصيلية المغربية، وفي انتظار استكمال جمع سائر النسخ التي تحتفظ بها خزائن المخطوطات خارج المغرب، إلى ما ينضاف إلى ذلك من تتبع النسخ المقابلة برواية الأصيلي، سنعمل- إن شاء الله تعالى- على إخراج طبعة متقنة ومحققة لصحيح البخاري برواية الأصيلي، لكن هذا المشروع رهين أيضا بإخراج نسخة متقنة ومحققة من مشارق القاضي عياض؛ إذ به تأدّت لنا رواية الأصيلي في أكثر ما لابسها من اختلافات عن غيرها في الرجال والمتون، وما ظهر فيها من قراءات لألفاظ، وما شاب بعض ألفاظها من التباس واشتباه وتصحيف.

لكن الاشتغال بتحقيق المشارق ليس بالأمر الهيّن؛ لأن تحقيقه رهين أيضا بتحقيق مطالع ابن قرقول، ولأن جل النسخ التي وقفنا عليها لم تستطع المحافظة على النص موثقا سليما، وأوثقها وأشدها إتقانا وضبطا قد ورد فيها التنصيص على كونها أشبه النسخ.

فمن تجاسر على خدمة رواية الأصيلي من غير مراعاة التسلسل المذكور، نعني: من غير دراية بمشارق القاضي عياض ومطالع أبي إسحاق ابن قرقول، ومن غير دراسة متقنة ودقيقة لنهجهما الذي انتهجاه، ومن غير اطلاع

(1) برقم10802.

(2) والذي حملنا على ذلك بعض الإشارات الواردة في كلام أبي العباس أحمد ابن ناصر الدرعي تعليقا على رموز اليونينية، قال: «وله رقوم أخرى لم أجد ما يدل عليها، وهي عط ق ج صع.... »، إلى آخر كلامه، وقال النويري: «...وما عدا ذلك من الرموز والرقوم، فلم أجد في النسخ ما يدل عليه، ولكن نقلت كما رأيت... ».

واسع بالنسخ الخطية التي وصلتنا من الكتابين، كان عرضة -بلا ريب- إلى أكثر الأخطاء والمزالق.

وفيما نتابع أخبار أصل الأصيلي في المصادر والمراجع، نقف في أحشاء مقدمة اليونيني المعروفة بـ«الفرخة»[1] على ذكره ضمن أصول الصحيح المقابل عليها، وفيها الإفادة بكونه كان وقفا بدار الحديث الضيائية المجاورة للجامع المظفري بدمشق في المائة الهجرية السابعة، ونص كلامه:

«وأما الأصل المعزو إلى الأصيلي؛ فانه وقفٌ في مدرسة شيخنا الحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبدالواحد المقدسي، وعليه حواشي بخط الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري، وهو أصلٌ صحيحٌ يظهر عليه مخايل النباهة والصحة».

-وإسناد الشرف اليونيني إلى الأصيلي من طريق والده أبي عبد الله محمد، عن أبي طاهر الخشوعي، عن أبي محمد ابن عتاب، عن محمد بن عتاب، عن أحمد بن ثابت الواسطي وغيره-.

فظاهر هذه الإفادة أن أصل الأصيلي صار وقفا على خزانة المدرسة الضيائية التي وقف عليها صاحبها الحافظ الضياء ت643هـ كتبا كثيرة بخطه، وقد كانت هذه المدرسة غنية أيضا بأوقاف أخرى لغيره من شيوخ الوقت، ثم نُهبت خزانتها في نكبة الصالحية سنة696هـ حسبما ورد في القلائد الجوهرية[2]، فاستولت عليها يد الرعاع والغوغاء.

فهل الأصل الموقوف بمدرسة الضياء المقدسي هو عين الأصل المذكور في خبر الرعيني؟ أم أن في النسبة تجوزا، وأن أحد الأصلين هو الأصل الصحيح، والآخر فرع عنه؟

مع أن الشيخين: أبا الحسن الشاري والضياء المقدسي قد تعاصرا وتباعدا، لكن الحامل على هذا السؤال يرجع إلى شهرة خزائن المدرستين وغناها بالأصول الكثيرة.

وجوابه من وجهين:

أولهما أن خبر اليونيني ليس نصا صريحا في تعيين أصل الأصيلي، بدليل قوله: «وأما الأصل **المعزو** إلى الأصيلي»، بينما خبر الرعيني نص صريح في ذلك، وما هو صريح مُقدم على ما هو غير صريح.

وثانيهما: ظاهر عبارة اليونيني تعيين بعض الفروع التي تؤول إلى الحافظ ابن عبد البر، وينضاف إلى ذلك أن الحواشي غالبا ما توجد في الفروع المنتسخة لا في الأصول التي تكثر

(1) نسخة المكتبة الملكية بالرباط.

(2) (1/ 132)، وقد قيل بأن أهم المجموعات المخطوطة بالظاهرية تؤول إلى المكتبة الضيائية، ذكر ذلك الدكتور محمد مطيع الحافظ في تحقيقه لثبت مسموعات الضياء المقدسي، (ص14).

فيها السماعات، أما التصحيحات والمقابلات فتوجد في النوعين معا.

ثم إن الذي يحملنا على الاعتقاد بما ذهبنا إليه هو ما ورد في عبارة الرعيني من التصريح والإخبار بما تقدم من كون نسخة الأصيلي كانت موجودة بمدرسة أبي الحسن الشاري، فخبر الرعيني أنصّ وأبين بحيث لا يحتاج فيه إلى تكلف، وغاية ما قصده اليونيني من كلامه أنه قابل أصله بفرع صحيح، فهذا مبلغ القول.

-وأبو الحسن الشاري هذا قد ذكره ابن الزبير الغرناطي فيمن صحب ابنَيْ دحية: أبا الخطاب وأبا عمرو، وخبرهما جملة وتفصيلا-.

وموجب خبر الرعيني ينفي كون القطعة موضوع البحث بخط الأصيلي؛ لأن ابن دحية كان قد هاجر إلى المشرق نهائيا بعد سنة 595هـ بتقريب، وقد توفي سنة633هـ، في حين يلقانا أصل الأصيلي متداولا بمدرسة أبي الحسن الشاري بسبتة، ولا يحتاج بعد هذا إلى البحث في المحتملات، لكن في مجالس أبي الحسن الشاري تنقطع عنا أخبار أصل الأصيلي بالمغرب، ولا نعلم فيما بعد المائة السابعة عن هذا الأصل العظيم الذي بخط الأصيلي أدنى خبر.

معالم أصل الأصيلي في النقول عنه:

قد عرفنا بأن أصل الأصيلي ظل متداولا بمدرسة أبي الحسن الشاري، ثم فقد أثره، وغبر خبره بعد اندثار هذه المدرسة وخزانتها، وبالرغم من هذا التوقف في مآل هذا الأصل، فقد مضينا في التماس بعض ملامحه ومعالمه من خلال تتبعنا لبعض الإفادات الواردة عند القاضي عياض في كتبه وابن قرقول في مطالعه، وقد حتم علينا الاستقصاء حصر مواضع الاختلاف بين عبارة عياض وابن قرقول وإن كان الغالب فيها هو التطابق في المعلومات والعبارات.

منها قوله في باب ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك من كتابه الإلماع[1]: «وقد يقتصر بعض المشايخ على مجرد التخريج والتحويق والشق لإحدى الروايتين، ويكل الأمر إلى ذكره وما عقده مع نفسه من ذلك، **وقد رأيت أبا محمد الأصيلي التزم ذلك في كثير من كتابه في صحيح البخاري الذي بخطه.**

وسمع فيه على أبي زيد المروزي، وقيّد فيه روايته ورواية أبي أحمد الجرجاني الذي عليها أصل كتابه، فما سقط لأبي زيد ولم يروه عنه شقّ عليه بخطه أو حوق عليه.

وما سقط لهما معا شقّ عليه بخطين ليظهر سقوطه لهما، وما اختلفا فيه أثبت عليه اسم صاحبه».

ويفيد هذا النص إفادتين جليلتين:

(1) (ص190-191).

الفائدة الأولى: وهي أن القاضي عياض يروي- كما هو معروف- عن شيوخه المذكورين في الغنية وغيرها رواية أبي أحمد الجرجاني من طريق الأصيلي، لكن عمدته في ضبطها وتمييزها هو أصل الأصيلي.

الفائدة الثانية: وهي أن كتاب الأصيلي كان في أصله على رواية مختصة، هي رواية أبي أحمد الجرجاني، ثم سمع فيه الأصيلي بعد ذلك على أبي زيد المروزي، فما كانت فيه من زيادة ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرّج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه، وحديث عياض في كتبه طافح وعامر بضبط هذا الاختلاف.

ومن ذلك قوله في المشارق[1]: «ووقع في أصل الأصيلي عمرو ابن جريج، ثم كتب عليه: وابن، وأبقى ما في الأم، وكأنها رواية الجرجاني، والله أعلم»

ومنه قوله: «وفي أصل الأصيلي: صبح رابعة، ثم حوّق على صبح تحويقة واحدة، فدلّ على ثباته للجرجاني على عادته في الضبط لكاتبه عن شيخه، وثباته أبين»[2].

ومنه قوله: «وكان سليمان في أصل الأصيلي محوقا عليه، وكتب خارجا: قال أبو زيد: لم يكن في أصل الشيخ - يعني: الفربري- سليمان، ومثله في كتاب ابن السكن».

(1) (2/ 341).
(2) مشارق الأنوار (2/ 398).

ومنه قوله: «وكذا كان في أصل الأصيلي، ثم حوق عليه، ولم يكن عنده غدا، وثباته الوجه، وبه يستقل الكلام».

ومنه قوله: «وفي أصل الأصيلي يدعوك أن تسب عليا عند المنبر، ثم حوق عليه».

ومنه قوله: «وفي أصل الأصيلي: يعني سقما، ثم حوق عليه».

ومنه قوله: «وفي أصل الأصيلي: أن يقوم الرجل للرجل، ثم خطّ على الكلمة الثانية خطين».

وبما ذكره عياض في طريقة تمييز الأصيلي في أصله بين الروايتين: رواية أبي أحمد الجرجاني ورواية أبي زيد المروزي يُفهم المقصود بنسخة الأصيلي عن أبي أحمد، ويُفهم المقصود بنسخة أبي محمد عن أبي أحمد في عبارات أبي علي الغساني في تقييد المهمل[3]، ولذلك قال في بعض المواضع[4]: «وفي نسخة أبي محمد الأصيلي، عن أبي أحمد وأبي زيد».

ومن معالم نسخة الأصيلي ما ذكره أيضا أبو علي الغساني في تقييد المهمل[5]، من تقييد

(3) (2/ 738، 735، 727، 714، 712، 709، 708، 699، 697، 694، 693، 690، 673، 670، 667، 643، 604، 623، 608، 603، 580، 579، 570، 549، 748، 741).
(4) (2/ 725، 700).
(5) (1/ 63).

أسماء من حضر سماعه الثاني على أبي زيد المروزي ببغداد، قال: «ثم سمعه بعد ذلك أبو محمد ببغداد على أبي زيد المروزي في سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، وحضر مجلس أبي زيد هذا: أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري، ومحمد بن عبد الله الأبهري، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي البصري، رأيت هذا مقيّدا بخط أبي محمد في الجزء الأول من الجامع».

ونحو هذا ذكره عياض في المدارك[1]، في ترجمة أبي بكر الأبهري، قال: «سمع من أبي زيد المروزي، ورأيت سماعه في أصل الأصيلي بخطه».

ومنها ما ذكره في المشارق[2]، في سياق ضبط نسبة الفربري، قال: «وقد جاء ذكر بلده في صدر كتاب البخاري في نسخة الأصيلي والقابسي..».

ولا نريد أن نطيل أيضا بذكر كل المعالم والملامح والجزئيات التي استقريناها عن أصل الأصيلي حرفا حرفا، ولا نريد أن نطيل بما ذكره ابن قرقول، لكن حسبنا أن ما ذكرناه من الأمثلة والشواهد لا يتوافق بالكلية مع ما عايناه في القطعة موضوع البحث؛ وبذلك نستطيع أن نجزم بأن هذا الأصل المنسوب لابن دحية لا يرجع إلى الأصيلي ولا إلى أحد الفروع المنتسخة منه، فلم يبق إلا الاحتمال الثالث، وهو نسبته إلى أحد تلامذة أبي زيد المروزي من أهل المشرق، **فما هو تاريخ هذا الأصل؟**

تنقلاته بين العلماء وسياق هذا التنقل؟

قد عرفنا مما سبق أن القطعة الخطية- موضوع البحث- هي جزء من أصل عتيق، وأن هذا الأصل -بلا شك- قد تداولته أيدي العلماء مثل سائر الأصول، واتخذوه عمدة لعدد من الفروع التي انتسخوها منه.

ومن المؤكد أننا لا نستطيع الإجابة عن كل الجوانب الغامضة من هذا البحث، ولو حصلنا على تصوير رقمي من القطعة لأوضح لنا كثيرا من المبهمات في هذا الشأن؛ لأن الاطلاع على تصوير النسخة التي عندنا لا يبلغ في الدقة ما يبلغه الاطلاع على الأصل أو على تصويره الرقمي؛ ولأن الاختلافات التي قيّدها المصغوني-الآتي ذكره- ، وكذلك الاختلافات التي قيّدها غير المصغوني بين الصحيحين وموطإ مالك، كل ذلك يعتريه عدم الوضوح في جزء منه في مصورة الشيخ نظام يعقوبي، ومع الجهد في توضيحها بإعادة التصوير، لا يكشف مداد التصوير كل ما كُتب فيها، لكننا مع الجهد أيضا استطعنا الإلمام بجل ما خفي.

وحتى نتقي العجلة في هذا العرض، لا بد من معرفة مصطلح خطيتنا (قطعة منجانا وتتمتها) في الضبط، وأول ما نذكره من ذلك

(1) (6/ 183).
(2) (1/ 169).

أنها مقابلة ومصححة من طرف الناسخ نفسه على الأصل المنتسخ منه، تدل على ذلك علامات المقابلة والمعارضة واللحق والتصحيح من مثل: «قوبل وصح»[1] التي تلقانا في أقصى طرف الطرة الخارجية السفلى عند نهاية كل كراسة، أو «صح أصل»[2]، أو «أصل»[3]، أو «صح»[4] التي ترد بعد اللحق في الهوامش الموازية لعلامته في المتن، أو دون ذكر عبارة «صح» اكتفاء بعلامة اللحق في المتن[5].

ولعل عبارة «عورض وصحّ» التي درج الناسخ على كتابتها في آخر كل كراسة، دالة على مواضع انتهاء مجالس المعارضة، وليست للتدليل على المعارضة فحسب، فتكون عدد مجالس المعارضة بعدد الكراسات.

ومن المؤكد أن خطيتنا قد قُرئت وعُورضت من طرف شيوخ وأعلام، منهم المصغوني وغيره ممن سيأتي ذكرهم؛ ولذلك تلقانا عبارات أخرى، من مثل: «بلغ»[6]، «بلغ العرض»[7]،«إلى هنا بلغ السماع»[8]، «بلغ السماع»[9]، «بلغ قراءة»[10]، وهي عبارات ليست من كَتب الناسخ، وإنما هي للمصغوني وغيره.

ومما يدل على مقابلات المصغوني، عبارات أخرى تتضمن التصريح باسمه، من مثل: «بلغ مقابلة محمد المصغوني»[11]، «بلغ محمد المصغوني مقابلة فصح»[12].

والمصغوني إنما قابل خطيتنا بأصل مقابل بأصل أبي الوقت السجزي-كما سيأتي في موضعه-.

ومن أهم الشيوخ الذين قرئت عليهم خطيتنا في عدة مجالس بقراءة مختلفة- كما سيأتي-، الشيخ أبو المعالي منجب بن عبد الله الحر؛ ولذلك فبعض علامات المعارضة قد أُثبتت من خلال هذه المجالس، وهي معارضة برواية كريمة المروزية.

ومن الشيوخ الذين قرئت عليهم خطيتنا أيضا، الشيخ شمس الدين ابن عواد، يدل عليه ما ورد في الورقة (17/ ب)، وفيها: «الحمد لله

(1) 3/ ب، 13/ ب، 23/ ب، 34/ ب، 44/ ب.
(2) 2/ أ.
(3) 29/ أ.
(4) 13/ ب، 19/ أ، 22/ أ، 26/ أ، 31/ أ، 34/ أ، 38/ ب، 43/ ب، 68/ أ، 72/ أ.
(5) 3/ ب، 11/ ب، 14/ ب، 26/ ب، 33/ أ، 34/ أ، 47/ ب، 66/ أ، 66/ ب.
(6) 23/ ب، 52/ ب، 84/ ب، 107/ أ، 114/ ب، 136/ أ، 190/ أ.
(7) 26/ أ، 47/ ب، 76/ أ، 105/ أ، 135/ أ، 168/ أ، 187/ أ، 206/ أ.
(8) 35/ أ.
(9) 92/ أ.
(10) 108/ ب.
(11) 26/ ب، و78/ ب.
(12) 127/ ب.

وحده، تم بلغ الشيخ شمس الدين ابن عوّاد الخطيب قراءة على عثمان الدلجي».

وينضاف إلى ذلك السماعات التي سترد في موضعه من هذا البحث.

ومما تحسن الإشارة إليه أن تجزئة خطيتنا تختلف عن تجزئة الأصل المنتسخ منه، تشهد لذلك عبارات على الولاء، مثل: «آخر السادس من الأصل»[1]، التي كتبها الناسخ بموازاة باب قول النبي ﷺ: «إذا توضأ فليستنشق بمنخره الماء.... » من كتاب الصوم، تليها في مواضع أخرى: «آخر السابع من الأصل»[2]، «آخر الثامن من الأصل»[3].

ويستنتج من اختلاف التجزئة بأن الصفحة الواحدة من الأصل المنتسخ منه يقابلها في خطيتنا ما مقداره ورقة ونصف.

وسنكشف- فيما سيأتي- على عدة تجزئة الأصل الذي تنتسب إليه خطيتنا؛ إذ يقع في خمسة أجزاء، والأجزاء تتفاوت عدة أوراقها- كما هو معلوم- باختلاف عدة كراساتها، فقد يحوي الجزء كراسة واحدة، وقد يحوي كراستين أو أكثر، وعدة كراسات الجزء الثاني- موضوع هذه الدراسة كما سيأتي في موضعه- 26كراسة.

(1) 34/ ب.
(2) 81/ أ.
(3) 129/ أ.

ويستنتج من معدل عدد الأوراق الفاصلة بين التنبيه على آخر الجزء السادس والسابع والثامن من الأصل المنتسخ منه، أن معدل عدد أوراق الجزء في الأصل المنتسخ منه يعادل 48 ورقة بتقريب من خطيتنا.

رجوع وانعطاف:

ومن اصطلاحات الناسخ في التصحيح الضرب على الحرف أو اللفظ المضروب عليه من غير طمس؛ إذ يخط من فوقه خطا جيِّدا بيِّنا يدل على إبطاله، ثم يكتب فوقه اللفظ على الصواب[4]، وإذا ضاق ما بين الأسطر كتبه تحته[5].

ومن ذلك أيضا أنه يرسم فوق علامة الضرب علامة التخريج، ويكتب الصواب في الهامش مرفقا بعلامة «صح»[6]، أو يكتفي بالضرب عليه إن كان زائدا[7]، اللهم إلا في بعض المواضع القليلة، فيشطب عليه[8]، أو يجعله بين قوسين[9].

وفي بعض المواضع المشكلة[10] من الألفاظ المشتبهة يكتب أسفل اللفظ أو قبالته في

(4) كما في 29/ ب، و46/ أ، و39/ أ، و52/ ب، و53/ ب، و56/ أ، و75/ أ، و246/ ب.
(5) كما في 134/ ب.
(6) كما في 38/ ب، و55/ ب، و58/ ب، و94/ ب.
(7) كما في 83/ أ، و90/ ب، و102/ ب، و139/ أ.
(8) كما في 34/ ب، و43/ ب، و44/ ب، و64/ أ.
(9) كما في 79/ ب، و236/ ب.
(10) كما في 40/ ب، و41/ أ.

الهامش ما يشبهه مما صحّ، مرفقا بعلامة «صح»، للتدليل على صحة اللفظين معا، وقد يرسم اللفظ في الهامش مع نقطه وضبطه ليستبين أمره ويرتفع الإشكال عنه[1].

وأكثر ما في هذا الأصل مضبوطٌ بالحركات، وإملاؤه على الجادة، إلا في الهمزات، فيسهلها، نحو: «القايل»، «نايما»، «رايحة».....

ومما يتعلق بالضبط، رسم عبارة «معا»[2] فوق اللفظ للتنصيص بها على اللفظ المروي بالوجهين.

ومن اصطلاحات الناسخ -أيضا- إيراد علامة «هـ» مفردة آخر كل باب، دلالة على انقضائه، وفي آخر أغلب عناوين الأبواب، مع كتابة عبارة: «باب» ممددة بخط مغلظ وسط الصفحة، أو متصلة بنهاية الباب السابق، يليها أسفلها عنوان الباب اللاحق.

وأما قوله: «حدثني» و«حدثنا» و«أخبرنا»، فهو لا يختصرها، وإن جرت العادة من قديم الزمان باقتصار المحدِّثين على الرمز فيها، واستمر الاصطلاح عليه لكثرة دوره في الكلام، وقد غلب على كَتَبَة الحديث الاقتصار عليه، وشاع وظهر حتى لا يكاد يلتبس، لكن لا نعرف على وجه التحقيق متى شرع المحدثون في استخدام ذلك الترميز؟

ويستنتج من عدم اختصار الناسخ لأداء السماع، أن الأصل المنتسخ منه كان خاليا من الترميز؛ لأن الناقل لا ينبغي أن يصطلح لنفسه على شيء ليس في الأصل المنقول منه.

وفي سياق حديثنا عن ألفاظ الأداء، فإن صيغة «أخبركم فلان» و«حدثكم فلان»، قد استعملها المحدثون في افتتاح مجالس القراءة والسماع، وليست من الصيغ النادرة كما أشار إلى ذلك الأستاذ عبد السلام هارون في كناشة النوادر[3]، وممن استعملها الأصيلي نفسه.

والذي في هوامش هذا الأصل من غير خط الناسخ مكتوبٌ كلُّه بخطوط مشرقية.

ويلقانا ثبوت البسملة في قطعة منجانا بأول كتاب الزكاة[4]، وأبواب صدقة الفطر[5]، وكتاب الصوم[6]، ويلقانا ثبوتها -أيضا- في قطعة المتحف البريطاني بأول أبواب فضل ليلة القدر[7]، وكتاب الحج[8]، وكتاب البيوع[9]، وكتاب الشفعة[10]، وأبواب الإجارة[11]، وكتاب

(1) كما في 41/أ.
(2) كما في 29/أ، و36/ب، و77/أ، و122/ب، و125/ب.
(3) (ص82).
(4) 1/ب.
(5) 25/أ.
(6) 26/ب.
(7) 48/ب.
(8) 54/ب.
(9) 118/ب.
(10) 154/أ.
(11) 154/ب

الحـوالات[1]، وأبـواب الكفالـة[2]، وكتـاب الوكالـة[3]، وأبـواب المسـاقاة[4]، وكتـاب اللقطة[5]، وكتاب المظالم[6]، وكتاب الرهن[7]، وكتاب العتق[8]، وكتاب الشهادات[9].

وقد اختلفت الروايات في إثبات البسملة، وفي تقديم ذكرها على بعض كتب الصحيح أو تأخيرها، كما اختلفت في إفراد جملة من الأبواب بكتاب مستقل[10]، أو في إفراد حديث أو أحاديث بباب مستقل[11]، أو في تقديم كتاب على آخر، أو حديث على آخر[12]، أو ذكر عنوان باب[13]، أو إغفال بعضه[14] أو كله[15]، أو إغفال باب[16]؛ ولذلك عني المصغوني - الآتي ذكره- وغيره في هوامش هذه القطعة وتتمتها بإثبات الاختلاف في ذلك بينها وبين الأصول المقابل بها[17].

ثم نعود إلى صفحة العنوان بعد هذا الجرد الأولي لمصطلح الناسخ في القطعة الخطية- موضوع البحث-، فيلقانا السماع المؤرخ سنة 464هـ، وهو بخط مشرقي مغلظ قديم، يبدو في رسمه أنه أشبه بخط الناسخ، لكن بعد الفحص نكتشف بأن قاعدته في رسم الكاف تختلف اختلافا ظاهرا عن رسمها في خط الناسخ، إلا أنه مع الأسف قد وقع في هذا السماع تشطيب على اسم الشيخ المسمع الذي هو أحد تلامذة الشيخ أبي حفص الهوزني، ونصه:

«سمع مني أبو محمد عبد الله بن عبد السلام بن شجاع - **وكتابه هذا ممسكٌ له إلى آخره**- كتابي الذي سمعته على **الشيخ أبي حفص عمر بن الحسن الهَوْزني**، بقراءة **ولدي مروان** في أصل نسختي، وذلك **بثغر الإسكندرية** - حماه الله-..... ..... **في شهر رمضان سنة أربع وستين وأربعمائة**».

وطريقة التشطيب الواردة في هذا السماع تحملنا على الاعتقاد بأن عبث عابث هو من قام بذلك؛ لأن طريقتها تختلف عن طرق الشطب والضرب المتعارف عليها لدى العلماء و النساخ المهرة، لكن لا ندري ما الحامل على ذلك؟

(1) 161/ أ.
(2) 161/ ب.
(3) 164/ أ.
(4) 176/ أ.
(5) 190/ ب.
(6) 194/ أ.
(7) 209/ ب.
(8) 211/ أ.
(9) 236/ أ.
(10) كما في 97/ أ، و151/ ب، و154/ ب، و187/ أ
(11) كما في 74/ أ، و106/ أ، و150/ أ، و174/ أ، و194/ أ.
(12) كما في 138/ ب، و163/ أ.
(13) كما في 176/ أ.
(14) كما في 228/ أ.
(15) كما في 65/ أ، و127أ.
(16) كما في 164/ أ من خطيتنا.
(17) كما في 47/ ب، و50/ أ، و54/ ب، و62/ أ.

وبالرجوع إلى دراسة منجانا[1] نجده يذكر اسم المسمع من غير إشارة إلى الشطب المذكور، ونصه: « كتب عثمان بن محمد بن مروان بن عبد السلام».

لكن يبدو أن هذا محض تخمين، والأصل أن يقال: «وكتبه فلان بن فلان»، أو «وكتب فلان بن فلان... »إلخ، ولو أنه استعمل بعض الوسائل الكيميائية التي تعين على قراءة الكتابات المطموسة والممحوة لتوصل إلى تعيين اسم المسمع على الوجه، ولعله لم يستعن بذلك حفاظا على المخطوط كما هو.

ما بقي من هذا السماع يفيد أن صاحب هذا الأصل هو أبو محمد عبد الله بن عبد السلام بن شجاع، وأن هذا السماع كان بثغر الإسكندرية في شهر رمضان سنة أربع وستين وأربعمائة، وأن الشيخ المسمع يكنى بأبي مروان.

أما صاحب الأصل؛ فقد تطلبناه في كتب التراجم وأسانيد الصحيح فلم نعثر فيها على شيء، ولا يلزم أن يكون هو الناسخ للأصل أو مالكه الأصلي.

وأما الوزير والفقيه المحدث أبو حفص عمر[2] بن الحسن الهَوْزني الإشبيلي 392هـ-460هـ، فهو شيخ الشيخ المسمع، وكان قد رحل إلى المشرق سنة440هـ أو444هـ، قال المقري في النفح[3]: «وسمع في طريقه كتاب صحيح البخاري، وعنه أخذه أهل الأندلس ».

وعبارة ابن بسام في الذخيرة[4]: « وروى في طريقه كتاب الترمذي في الحديث، وعنه أخذه أهل المغرب».

ولا نريد أن نحقق في أول من أدخل هذه الأصول إلى الأندلس والمغرب؛ لأن قضية الأولية اعتبارية نسبية، لكن من المؤكد أن أبا حفص الهوزني لا يدخل في جملة المفترضين في هذه القضية؛ لأنه مسبوق، وعبارة المقري ليس فيها ما يناقض هذا النفي؛ لأن مراده انتشار الرواية وشهرتها.

ويبدو أن لأبي الحسن الهوزني أثرا كبيرا في انتشار رواية أبيه أبي حفص الهوزني للصحيح بالأندلس، والغريب أن القاضي عياض لم يذكر في مشارقه رواية أبي حفص في أصول صحيح البخاري التي اعتمدها مع شهرته، ولعلها لم تحصل له، لكنه قد ذكر الهوزني في أصول صحيح مسلم في رواية القلانسي، وكان ينبه عليه بعبارة: «وعند الهوزني»، «وقد رواه الهوزني»[5]، «كذا في رواية الهوزني»[6]،.....

(1) في (ص3).
(2) ترجمته في الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ق2/ (1/ ص81-93)، وترتيب المدارك (8/ 156-157)، وصلة ابن بشكوال (1/ 381) رت863، ونفح الطيب 2/ 93-94 رت50.
(3) (2/ 93).
(4) ق2/ م1/ (ص82).
(5) المشارق(1/ 160).
(6) المشارق(2/ 187).

والمهم من هذا كله أن خطيتنا موضوع البحث مقابلة بأحد الأصول المسموعة على أبي حفص الهوزني، وفي ذلك إشارة إلى أن روايتها **ليست من طريق الأصيلي**.

وفي السماع المذكور آنفا تعيين الزمان والمكان.

أما المكان؛ فالإسكندرية التي كانت مقصدا لكثير من الواردين عليها من الأندلسيين والمغاربة.

وأما الزمان؛ فشهر رمضان من سنة 464هـ.

ثم يلقانا أسفل العنوان بخط مشرقي غير خط الناسخ، سماع مؤرخ في شهر رجب، نصه:

«**سمع مني هذا الجزء من أوله إلى آخره بقراءة الشيخ أبي الحجاج....أيوب المصري: أبو الفتوح ناصر بن موهوب، والفقيه أبو محمد عبد الباقي بن الحسين بن مسافر، وأبو محمد عبد الغني بن عبد الرحمن القرطبي، وعبد السلام بن محمد....، وأحمد بن إبراهيم بن الفرات، وأبو الأشبال بن علي الأنماطي، والسر بن حسن بن علي العباسي، وأبو البركات حسن بن علي الأنماطي، وأبو الوفاء عبد الكريم بن علي بن عبيد الله، وعلي بن بركات الأنماطي، وعبد العزيز بن علي بن عطية الصواف، وأبو الحسن علي بن علس العراقي وابنه..... وكتب مرشد بن يحيى بن القاسم في رجب ...**».

ومكان النقط لم نستطع قراءته.

وفي هذا السماع تلقانا جملة من الأعلام المغمورين الذين عرفهم رجال عصرهم، ولم يرد لهم ذكر فيما استقريناه واستقصيناه من كتب الطبقات والتراجم والفهارس، لكن حينما تتبعناهم في السماعات الحديثية، عثرنا على ذكر بعضهم[1] في السماعات المثبتة على خطية الظاهرية لمسند أبي بكر الصديق لأحمد بن علي المروزي، وهو جزء حديثي حققه الشيخ شعيب الأرناؤوط في أوائل الثمانين، ورجّح ثمة بأنه بخط المحدِّث أبي الحسن علي بن بقاء بن محمد المصري الوراق ت450هـ، وذلك اعتمادا على ما ذكره الحافظ أبو طاهر السلفي في خصوص الأصول الخطية التي كان يمتلكها المحدِّث أبو صادق المديني الآتي ذكره.

وقد كتب في ظهرية هذا الجزء بخط الناسخ ما نصه: «هذا الكتاب هدية من إبراهيم بن سعيد لأبي صادق نفعه الله به في الدنيا والآخرة، وجعله من عباده الصالحين».

وفي خطية الظاهرية سماعات أخرى مؤرخة سنة 440هـ و443هـ بقراءة أبي الحسن بن بقاء المذكور.

(1) كالفقيه أبي محمد عبد الباقي بن الحسين بن مسلم بن مسافر، وأبي الفتوح ناصر، وأبي الأشبال ابن علي بن الأنماطي.

ومن طريق السماع المذكور في خطية الظاهرية استطعنا تعيين كاتب السماع المثبت أسفل عنوان الجزء الثاني من صحيح البخاري من خطيتنا، وهو الشيخ أبو صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني ت517هـ؛ وبذلك نكون قد حصلنا على أنموذج فريد من خط أبي صادق المذكور، ولم يسبق أن عثرنا عليه في موضع آخر، ولا أشار إليه أحد من الدارسين ممن ولعوا بتتبع خطوط العلماء.

وقد أثار انتباهنا احترام أبي صادق المذكور لبيانات السماع المؤرخ سنة 464هـ؛ لأنه حينما أراد كتابة اسمه ضاقت به الأسطر، فانحرف يسارا، وكتبه في أعلى الطرف الأيسر من سماع 464هـ بشكل هرمي، مما يدل على تأخر هذا السماع زمنا عن سماع464هـ، وإن كان أبو صادق قد توفي عن سن عالية.

لكن السؤال عن تعيين ناسخ خطيتنا لم يزل قائما، فرجعنا إلى خطية الظاهرية المذكورة آنفا لنقارن خطها بخط ناسخها، فوجدنا بين الخطين تقاربا وتشابها بيِّنا، اللهم إلا فيما يتصل بإهمال النقط ، فهو غالب في خطية الظاهرية، قليل في خطيتنا.

وقد لاحظنا-أيضا- اختلافا آخر يتصل بملامح تعجل الناسخ في النَّسخ في خصوص خطية الظاهرية، وأخذه بالتأني والتؤدة وحسن الإتقان والضبط في خطيتنا، وهذا لا غرابة فيه؛ لأن جل النسخ الخطية التي وصلتنا من صحيح البخاري يغلب عليها الإتقان والضبط.

ومن الطريف أن بعض اصطلاحات الناسخ في خطيتنا تلقانا أيضا في خطية الظاهرية، من مثل تعقيب كل حديث بعلامة: «هـ»، ومن مثل الاكتفاء في بعض الأحيان في الأسطر الأخيرة من ظهر بعض الأوراق بالكتابة في طرفها الأخير فيما يشبه التعقيبة.

ومما يحسن التنبيه إليه ذكر عبارات الترضي على الصحابة حيثما ذكروا في خطية الظاهرية، بينما لم ترد ولو مرة واحدة في أسانيد خطيتنا، مما يدل على أمانة الناسخ ودقته في النقل، وأن صاحب الأصل المنتسخ منه-والذي من المفترض أن يكون أحد الرواة عن أبي زيد المروزي- قد جرى في اصطلاحه على عدم كتابة عبارات الترضي في الأسانيد، اكتفاء بالتلفظ بها، كما جرى على كتابة لفظة «قال» قبل إيراد عبارة «حدثنا» ونحوها، وعدم الاكتفاء بالتلفظ بها كما جرى عليه أهل الاصطلاح فيما بعد، ولا غرابة في ذلك قبل شيوع كتب الاصطلاح في الرواية ابتداء من تواليف الخطيب البغدادي فمن بعده.

ومن الطريف أن ما ذكرناه من اصطلاحات الناسخ في النسخ، من مثل ختم كل حديث بعلامة «هـ»، ومن إيراد لفظ «قال»، ومن الاكتفاء في بعض الأحيان بالكتابة في طرف السطر الأخير من ظهر الورقة، كل ذلك يلقانا في بعض النسخ الخطية العتيقة والمنسوخة في

القرن الرابع، كخطية كتاب رفع اليدين في الصلاة للبخاري[1].

فهل ناسخ هذا الأصل هو أبو الحسن بن بقاء المذكور آنفا؟

لا شك أن القرائن السابقة تحملنا على ترجيح ذلك، على أن نسبته لابن بقاء لا تعارض المعطيات العلمية الواردة في سماع 464هـ.

وإلى هنا تنقطع عنا أخبار هذا الأصل في سائر **المائة الخامسة**.

وفي **المائة السادسة** يلقانا مقروءا من الشيخ **أبي الأمانة جبريل**[2] **بن جميل بن محبوب القيسي اللواتي المصري الحنفي ت600هـ** كما يفيد السماع المؤرخ بخطه المعروف لنا، ونصه- كما ورد في الطرة العليا من صفحة العنوان-:

«قرأته جميعه على محبِّسه، وكتب الفقير إلى ربه جبريل بن جميل الحنفي بتاريخ ذي الحجة سنة أربع وسبعين وخمسمائة».

هكذا غفلٌ عن التصريح بمزيد من المعلومات المتصلة بسياق هذا الاطلاع وهذه القراءة مع ما اعترى لفظ (محبِّسه)[3] من الالتباس في الخط والرسم.

وكنا قد جمعنا بعض المعلومات في خصوص جبريل المذكور في دراسة سابقة، فوجدته ينتمي إلى أسرة حديثية، ووقفنا على سماعين بخطه على فاطمة بنت سعد الخير بسندها إلى أبي القاسم الطبراني في خصوص معجمه الكبير، أولهما مؤرخ في العشر الأول من سنة أربع وتسعين وخمسمائة بالقاهرة،

(1) وهي مما فات محقق الكتاب.

(2) مترجم في التكملة للمنذري (2/ 50) رت850، والطبقات السنية للغزي (1/ 677)، وتاريخ الإسلام للذهبي الوافي بالوفيات (11/ 36) رت 2731، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (1/ 177)، وغيرها

(3) وقرأه الباحث أحمد السلوم في تحقيقه للمختصر النصيح (1/ 80)، وفي مساهمته في موقع ملتقى أهل الحديث: «منتخبه أو شيخه»، ولا وجه له في السياق، قال: «قرأت جميعه على صاحبه (هكذا قرأه منجانا بمساعدة... مرجليوث، والأقرب لقراءة اللفظة: منتخبه أو شيخه)»! وكان الأقرب عندي للصواب هو ما ذهب إليه منجانا، لولا ما وقفنا عليه في السماع الوارد من تتمة قطعة منجانا؛ وفيه التنصيص على عبارة التحبيس، ولأن الجزء الذي بين أيدينا ليس منتخبا، كما أن شيخه أو صحته لا معنى لها في السياق، وعندما ترد في كلام المحدثين عبارة: «قرأت جميعه على... »، فلا يذكرون بعدها إلا اسم أحد الشيوخ على التعيين مع تحليته أو بدون ذلك، وهذا معروف بالاستقراء، وبالتالي فلا يحتمل في السياق سوى ذكر اسم الشيخ أو ما يقوم مقامه عند العلم به، أما الاسم على التعيين فلا يظهر إلا باستقراء شيوخ جبريل المذكور، وهو متعذر، فلم يبق إلا الاحتمال الثاني، والمراد به محبّس النسخة وقتئذ، وهو الشيخ أبو المعالي منجب بن عبد الله المرشدي ت585هـ.

وثانيهما مؤرخ في ثامن المحرم من سنة خمس وتسعين وخمسمائة.

فإذا تعذر علينا الجزم بتحديد مكان السماع المخصوص بالجامع الصحيح، فإننا نستطيع أن نستأنس بما ورد في السماعات الأخرى في خصوص المعجم الكبير للطبراني فيما لو كان الزمن متقاربا، فنحدده بتقريب بالقاهرة، وهو الأمر الذي تعذر علينا في هذه السماعات مع عدم احتمال تصحيف تسعين إلى سبعين؛ لأن نبرة حرف التاء في رسم تسعين في خط جبريل واضحة، وهي غير ثابتة في سماع الجامع الصحيح، مما يجعلها لا تحتمل إلا وجها واحدا، وهو التأريخ بالسبعين وخمسمائة، وهو سماع متقدم بنحو عشرين سنة، يعني: في أول الطلب، لكن مدار أخبار الرجل وذكر شيوخه ورحلاته وعقبه خُصّ بمدينتين، هما: القاهرة والإسكندرية، وإيراد مكة إنما جاء في سياق حجِّه وخبر وفاته.

وهذا يحملنا على ترشيح القاهرة أو الإسكندرية مكانا للسماع المثبت بأول القطعة، وهو الذي يُحمل- أيضا- على سماع بلديه وعصريه عبد الحق[1] بن هبة الله القضاعي ت591هـ، وهو سماع مثبت أسفل سماع جبريل، نصه:

«مسموع عبد الحق بن هبة الله بن ظافر بن حمزة القضاعي من أوله إلى آخره وما قبله – غفر الله له ولوالديه-».

والمهم من هذا كله هو أن الشيخين: جبريل بن جميل وعبد الحق بن هبة الله من الموقعين على هذا الأصل في المائة السادسة، قبل أن يؤول إلى ابن دحية.

ثم لما اكتشفنا تتمة قطعة منجانا، واطلعنا على سماعاتها، وقفنا في آخر ورقة منها على تنصيص سماع جبريل بن جميل وعبد الحق بن هبة الله القضاعي المذكورين ومن معهما بمدرسة الحنفية بالقاهرة سنة أربع وسبعين وخمسمائة-وسيأتي ذكر السماع المفيد بذلك في موضعه-.

واللافت أننا لم نقف في هذه القطعة وتتمتها على ذكر لأبي طاهر السلفي بالرغم من كونه في أشهر شيوخ جبريل وأبيه وابنه يوسف، لكن مع كونه مغرى بجمع الكتب والاستكثار منها، كان لا يتفرغ للنظر فيها حسبما ذكره الذهبي في السير[2] نقلا عن المنذري، ومن ذلك أنه لما مات وجدوا معظم كتبه في الخزائن قد عفنت، والتصق بعضها ببعض لنداوة الإسكندرية، فكانوا يستخلصونها بالفأس، فتلف أكثرها.

وستأتي الإشارة إلى أن أصلنا - موضوع البحث- كان يُقرأ في المائة السادسة في مجالس الأمراء الكبراء بمصر، وهذا يعني أن

(1) مترجم في التكملة للمنذري (1/ 221) رت271، وتاريخ الإسلام للذهبي (12/ 963).

(2) (21/ 28).

ابن دحية قد آل إليه بعد استقراره بمصر وتوليه مشيخة الكاملية التي كانت تخول له- وقتئذ- الإشراف على جميع المدارس والأوقاف بمصر.

وتنقطع عنا أخبار هذا الأصل العتيق في المائة السابعة، اللهم إلا ما يتعلق بأسانيد ابن دحية المثبتة بأول الجزء الثاني، وهي أسانيد - كما يبدو في الطرر الخارجية- أُثبتت فيما بعد بخط تلميذ ابن دحية المعروف لنا، بل يدل على ذلك قطعا سماع جبريل بن جميل القيسي المؤرخ بأربع وسبعين وخمسمائة، وهو تأريخ رحلات ابن دحية العلمية بالأندلس والمغرب.

وفي **المائة الثامنة** يلقانا هذا الأصل في ملك المحدث أبي الفضل محمد بن أحمد بن فتوح المصغوني الإسكندراني ت740هـ.

والمَصْغُوني - بالميم والصاد المهملة والغين المعجمة وواو بعدها نون وياء النسبة- كذا ضبطه الصفدي بالحروف في الوافي بالوفيات[1]، وترجمه -أيضا- في أعيان العصر[2]، وترجمه ابن حجر في الدرر الكامنة[3]، ووفاته في ذي الحجة سنة 740هـ.

ومما يدل على تملك المصغوني لهذا الأصل التقييد المثبت في الطرة الخارجية أسفل صفحة العنوان، ونصه:

« قال محمد بن أحمد المصغوني: قابلت نسختي هذه بنسخة مقابلة بأصل عليه خط أبي الوقت، وعلّمت له: **قت**، ولما سقط عنده:**سـ قت**، هكذا ليُعلم ذلك.

وكان معنا نسخة مقابلة بأصل أبي ذر، فما كان فيه - أيضا- من الخلاف عليه **ذ**؛ فإنه له، وما كان عليه **خ**؛ فإنه له نسخة، والله الموفق.هـ».

وحيثما ذكر المصغوني «الأصل» أو «أصل» في الهامش، فالمراد به الأصل المقابل بالأصل الذي عليه خط أبي الوقت، وأحيانا يصرِّح بنسبته، كقوله في أول كتاب الصوم: «في النسخة المقابلة بأصل أبي الوقت كتاب الحج يلي كتاب الزكاة»[4]، وقوله في مواضع أخرى: «بلغ مقابلة بالأصل المقابل بأصل أبي الوقت. كتبه محمد بن أحمد المصغوني، وهنا كان آخر الجزء الثاني منه»[5]، «الذي في الأصل عند أبي الوقت: أَغْيَر، والله أعلم، وهو الصواب»[6]، «في الأصل: نحوه»[7].

ونستنتج من التقييد الذي يحوي رموز وعلامات المصغوني أمرين:

(1) (2/ 148).
(2) (4/ 254).
(3) (3/ 438).
(4) 26/ ب.
(5) 190/ ب.
(6) 172/ أ.
(7) 67/ أ.

أحدهما/ أن المصغوني آل إليه هذا الأصل، ثم قابله بنسخ أخرى مقابلة ببعض الأصول المشهورة في غير رواية أبي زيد المروزي، كأصلي أبي ذر وأبي الوقت في محاولة منه لإثبات فوارق هذه الروايات في الصحيح، فنبّه على العلامات والرموز التي اصطلح عليها في أول الجزء الثاني، والغالب أنه فعل ذلك أيضا في أول الجزء الأول وفي صدر بقية الأجزاء أو آخرها.

وهذه الرموز التي اصطلح عليها هي: «قت» لأبي الوقت، و«سـ قت» لما سقط عنده، و«ذ» لأبي ذر، و«خ» لنسخة.

واللافت أن المصغوني لم يقتصر على استعمال تلك الرموز المذكورة في إثبات اختلاف الروايات، وإنما استخدم رموزا وعلامات أخرى بعضها من اصطلاح الشرف اليونيني، ومن تلك الرموز: «كـ»، ويعني بها: رواية كريمة المروزية، و«ر»، ولعلها رمز لنسخة ابن بشار التي ورد ذكرها في الورقة(195/ أ)، و«ع»...

ومما يرجع لاصطلاح اليونيني: «هـ» للكشميهني، و«سـ» للمستملي، و«حـ» للحموي، و«ص» للأصيلي، و«ظ» أو «ط» - في بعض النسخ[1]- للسمعاني-وقف السميساطي-.

وقد لا يكتفي بذكر رمزَي أبي الهيثم الكشميهني وأبي إسحاق المستملي، فيسميهما[2].

وتلقانا أيضا الإشارة إلى رواية النسفي[3].

ولا نستطيع نسبة هذه الرموز للمصغوني على سبيل القطع إلا من خلال الوقوف على نسخة رقمية من أجل تمييز مداد الخطوط المتشابهة؛ ولاحتمال استعمال تلك الرموز من المتيحي أو غيره ممن ورد ذكرهم في السماعات، لاسيما مع قرب العهد باصطلاح اليونيني، لكن نسبتها للمصغوني أقوى وأرجح.

وفي هذا السياق تحسن الإشارة إلى أن استعمال رمز ص من الشواهد القاطعة على أن خطيتنا ليست من رواية الأصيلي.

ومن أقوى الأدلة على ذلك أيضا العبارات التي تلقانا في طرر قطعة المتحف البريطاني المتممة لقطعة منجانا، من مثل: «من المدينة زمن الحديبية، وعند الأصيلي: يريد الحديبية»[4]، «....قلت: ولم يتبع ذلك لا ولا بلى، وفي طرة نسخته: بلى، ليس في عرضة مكة، فعسى أن ذلك من كلام الأصيلي، وعسى أن ذلك معنى قول المقابلة: بلى، ليس في عرضة مكة، وبعد ذلك لأبي ذر عن

(1) تصحيفا.

(2) كما في 144/ أ، 163/ أ.

(3) كما في 82/ ب.

(4) 85/ ب.

المستملي وأبي الهيثم: وقال مسدد: قلت: بلى، ولو لم يقل: وقال مسدد، لما علم على من يعود الضمير في قوله: تابعه جرير، والله أعلم»[1]، «الشرب- بكسر الشين- أي: الحكم في قسمة الماء، للنسفي، وضبطه الأصيلي بالضم»[2]، ويُرجح عندنا النقل في هذه المواضع عن القاضي عياض.

وفي موضع آخر مما وقع فيه الاختلاف بين خطيتنا ونسخة الأصيلي وكريمة، في باب جوار أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من كتاب الكفالة[3]، حيث وقع تداخل في خطيتنا بين هذا الباب وباب الدين، فعلّم على ذلك المصغوني أو غيره بعلامة التقديم والتأخير:(مُؤخَّر) و(مُقدَّم)- وقد علّم المصغوني فوقها رمزه «قت صح» وكتب بإزاء حديث أبي هريرة: «هذا الحديث ليس عند أبي إسحاق»-، وكتب هو أو غيره في الهامش في نهاية الكتاب: «باب الدين، حدثنا يحيى بن بُكير، قال: حدثنا الليث عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين، فيسأل: هل ترك لدينه فضلا؟.....» إلى آخر الحديث.

قال ابن حجر في الفتح[4]: «قوله: (باب الدين)، كذا للأصيلي وكريمة، وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر وأبي الوقت، وسقط الحديث أيضا من رواية المستملي،.....»إلى آخر كلامه.

والأمر الثاني المستفاد من تقييد المصغوني هو أن صنعة الشرف اليونيني في خصوص نسخته المشهورة من الصحيح تمثل مرحلة مهمة من اهتمام المحدثين بضبط اختلاف الروايات في النسخ الخطية للصحيح باعتماد طريقة الترميز والعلامات في القرن السابع الهجري، وهذا الصنيع كانت له بلا شك وجاهته وشهرته في الواقع الحديثي، ولقي قبولا واستحسانا من شيوخ الوقت، وأصبح في الاستعمال أشهر وأسير في نسخ صحيح البخاري، لكن الشهرة التي حظيت بها نسخة الشرف اليونيني أو الصاغاني ترجع في نظري المتواضع إلى توافر عوامل الشهرة والذيوع، لا إلى كونها أحكم وأتقن من غيرها، كما أن طريقة الترميز لم تكن وليدة القرن السابع الهجري، فقد استعملها القدماء، ودعوا إليها، وممن استعملها من المذكورين في هذا البحث: أبو ذر الهروي وأبو الحسن القابسي وابن حزمون الكلبي ومحمد بن عمر الهوزني في أصلهم من الصحيح.

أما ما في هوامش القطعة وتتمتها من المقابلات بينها وبين صحيح مسلم وموطإ مالك فليس من صنيع المصغوني؛ لأنه ليس بخطه، وهو صنيع لم يعن فيه صاحبه بإثبات اختلاف ألفاظ الرواية على ما جرى عليه

(1) 95/ ب.
(2) 176/ أ.
(3) 163/ أوب، 164/ أ.
(4) (4/ 557).

المصغوني وغيره، وإنما هو تعليق على مواضع التفاوت في رواية الأحاديث المشتركة بين الأصول الثلاثة: صحيح البخاري ومسلم ومالك، مع الإشارة في بعض الأحيان إلى أطراف أسانيد الإمامين: مسلم ومالك، ويرد التنصيص على ذلك في عبارات، من مثل: «في كتاب مسلم: زيد[1] عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة»[2]، «في كتاب مسلم نحوه عن ابن وهب، عن هشام بن سعيد[3]، عن زيد بن أسلم.. »[4]، «في كتاب مسلم: سفيان، سألت عمرو بن يحيى. فأخبرني عن أبيه، عن أبي سعيد»[5]، «في الموطإ، وفي كتاب مسلم: عن يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك»[6]، «في كتاب مسلم بطوله»[7]، «في كتاب مسلم أتم منه»[8]، «في كتاب مسلم مثله»[9]، «بعض هذا في كتاب مسلم»[10]، «مختصر في كتاب مسلم: لم يتجاوز نصف صاع من بر. ابن نمير وأبو أسامة، عن عبيد الله، عن نافع»[11].

(1) الصواب: «سويد بن سعيد».
(2) 2/ ب.
(3) الصواب: «سعد».
(4) 3/ أ.
(5) 3/ ب.
(6) 15/ ب.
(7) 24/ ب.
(8) 32/ ب.
(9) 56/ أ.
(10) 99/ ب.
(11) 26/ أ.

وفي بعض الأحيان، ترد الإشارة إلى ذكر الحديث في الأصلين المقارنين في عبارة موجزة، من مثل: «في الموطإ»[12]، «في كتاب مسلم»[13]، «هذا في كتاب مسلم»[14]، وعلى هذا النحو يمضي التعليق إلى آخر الجزء.

وتعد هذه المقارنة أنموذجا فريدا للقراءة المقارنة بين الأصول الحديثية الثلاثة في مجالس السماع.

بقي في صفحة العنوان سماعان، لم نعثر لأصحابهما على ترجمة، وهما على التوالي:

«سمعه جميعه **وما قبله** أبو الفضل بن الصقلي الحنفي العثماني».

«سمعه **وما قبله** عبد العزيز بن صالح بن حمزة الحنفي».

وينضاف إلى ذلك تمليك غير مقروء أسفل صفحة العنوان، بقي من أثره ما نصه: «ملكه....حسين بن.....الكو..... ».

لكن يستفاد من سماع أبي الفضل بن الصقلي وعبد العزيز بن صالح الحنفيين بعض الفوائد المهمة، منها أن المذكورين قد سمعا هذه القطعة وما قبلها من الأجزاء، ونعني بذلك: الجزء الأول من الصحيح، وهذا يفيد وقوفهما على الأصل بأجزائه كاملة قبل أن يتفرق شذر مذر.

(12) 24/ ب.
(13) 7/ ب.
(14) 10/ ب.

ومنها أن سماع ابن دحية المثبت بأول الجزء الثاني يُوهم بأنه لا يتوفر على النسخة كاملة، والصواب عكس ذلك، ومما يشهد له عبارة المصغوني؛ إذ قال: «قابلت نسختي هذه»، ولم يقل: «قابلت هذا الجزء»، وينضاف إلى ذلك ما ورد في القطعة المتممة لقطعة منجانا؛ إذ في سماعاتها التنصيص على سماع جميع صحيح البخاري-كما سيأتي-.

ثم يلقانا هذا الأصل - بما عليه من مقابلات- متداولا بين العلماء بثغر الإسكندرية أيضا، وتحديداً **بمنزل تاج الدين محمد بن عثمان بن عمر بن كامل البلبيسي الكارمي التاجر ت749هـ** كما تدل على ذلك السماعات المثبتة بطرره- وحسبما ورد أيضا في النماذج التي انتقاها ونشرها منجانا في دراسته- وهي سماعات قُيدت بعد وفاة المصغوني بلا شك؛ لتأخر تأريخها، ولاحترامها مواضع تقييدات المقابلة التي بخط المذكور.

ونصها على التوالي:

«سمعت على القاضي الأجل تاج الدين محمد بن عثمان بن عمر البلبيسي التاجر من أول كتاب الصوم إلى هنا، فسمع..بقراءتي.. الفقيه جمال الدين حمزة[1] بن عمر بن أحمد الهكاري، بسماعه من العز الحراني، بسماعه من ابن البيع بسنده، وأجاز لنا، وصحّ ذلك ثالث شهر رجب الفرد سنة **خمسٍ وأربعين وسبعمائة**، وكتب أحمد بن عبد الرحيم بن المتيحي»[2].

«بلغت قراءة من أول كتاب الصوم إلى باب الصوم في السفر على القاضي تاج الدين المذكور... بسماعه لجميع الكتاب من العز الحراني، بسماعه من البيع، بسماعه من أبي الوقت، فسمع ذلك.. محمد بن إبراهيم بن عرفات، وولده ناصر الدين بن محمد... ونوار بنت علي بن شمس الدين...والشيخ شمس الدين محمد بن بدر الدين..، وصحّ ذلك بمنزل المسمع بالثغر، بقراءة كاتب الحروف أحمد بن عبد الرحيم بن المتيحي في شهر ربيع الأول سنة....**وأربعين وسبعمائة**، والحمد لله حق حمده، وصلى الله على سيدنا محمد...»[3].

«بلغت قراءة من أول كتاب الصوم على الشيخ الجليل الرئيس تاج الدين محمد بن عثمان بن عمر البلبيسي التاجر، بسماعه من العز الحراني، أنا ابن البيع، أنا أبو الوقت بسنده، فسمعه الشيخ الفقيه العدل شهاد الدين، وأبو العباس أحمد بن عبد الرحيم بن

(1) هو المحدث الفاضل أبو يعلى حمزة بن أحمد بن عمر الهكاري الدمشقي ت745هـ، مترجم في الوفيات لابن رافع، ص92، وفي مقدمة تحقيق محاسن الاصطلاح، (ص127) أنه توفي سنة 749هـ.

(2) 36/ أ.

(3) التعليق نفسه.

عبد الرحمن المتيحي، وصحّ في سابع عشر رمضان سنة **أربع وأربعين وسبعمائة بمنزل المسمع بثغر الإسكندرية**، وأجاز لنا. وكتب عبد الله بن محمد بن إبراهيم الواني – والحمد لله وحده–»[1].

والتاج البلبيسي والواني[2] كلاهما توفي في الطاعون العام الدائر والجارف في البلدان عام تسع وأربعين وسبعمائة.

ويلقانا إسناد التاج البلبيسي من طريق العز[3] ابن الصيقل الحراني ت686هـ الذي يروي صحيح البخاري عن الحافظ هبة الله بن البيع سماعاً، وغيره إجازةً، عن أبي الوقت، عن أبي الحسن الداودي، عن أبي محمد السرخسي، عن الفربري.

وقد كان العز الحراني هذا مسند الوقت في عصره، تفرَّد بعد أخيه النجيب عبد اللطيف، ورحل إليه لعلو سماعه وإتقانه.

ثم يلقانا هذا الأصل في نوبة محمد بن محمد بن عبد السلام المنوفي، يدل على ذلك التمليك المثبت في الطرة العليا يسرة العنوان، ونصه: « **تملّكه محمد بن محمد بن عبد السلام المنوفي – غفر الله له ولوالديه وللمسلمين–**».

والمنوفي، هو فيما نرجِّح: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد السلام بن موسى بن عبد الله المنوفي القاهري الشافعي ت865هـ، وهو مترجم في الضوء اللامع[4].

وبعد المنوفي يلقانا هذا الأصل في نوبة محمد ابن شرف الدين الشافعي، يدل على ذلك التمليك المثبت أسفل العنوان، ونصه: « **في نوبة الفقير محمد الشافعي ابن شرف الدين – عفا الله عنه–**»، والتمليك المثبت في الورقة(3/ أ)، ونصه: « **في نوبة الفقير محمد الشافعي**».

ونميل إلى الاعتقاد باستمرار بقاء هذه النسخة بالقاهرة تتوارثها الأجيال إلى أن تفرقت أجزاؤها شذر مذر، إلى أن وقعت هذه القطعة من الجزء الثاني منها في يد المستشرق منجانا الذي قدّره قدره، وعرف قيمته ونفاسته، فضمه إلى مجموعته.

ومن اللافت أن مجموعة منجانا تضم أصولا أخرى عتيقة من صحيح البخاري اطلعنا عليها من خلال موسوعة مغانم، ولا يتسع هذا البحث للحديث عنها، غير أنها ذات قيمة علمية كبيرة، وهي قرائن دالة– أيضا– على أن أغلب محتويات هذه المجموعة كانت

(1) 31/ أ.

(2) هو شرف الدين، أبو محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم الوافي، ذكره الحسيني فيمن توفي بالطاعون الجارف في ذيل تذكرة الحفاظ، (ص56)، وترجمه ابن فهد في لحظ الألحاظ، (ص127).

(3) ينظر أبو الفتح اليعمري (1/ 204) واستدعاءات الإجازة لابن رشيد، (ص272).

(4) (9/ 106) رت 279.

في الأصل ضمن محفوظات بعض الخزائن العامة والخاصة بمصر.

وما كدنا نفرغ من هذا البحث لنشره بمجلة لسان المحدث التي سيصدرها مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث في عددها الأول، حتى بشّرنا الأستاذ سالم العماري بمشروع موسوعة مغانم للسنة النبوية[1]، ونبّهنا إلى ضرورة الاطلاع على النسخ الخطية المرفوعة بهذه الموسوعة لعلنا نجد فيها بُغيتنا من الفروع الأصيلية حينما أخبرناه باشتغالنا على رواية الأصيلي منذ مدة طويلة وحصولنا على أهم النسخ، لا سيما وأن المشروع المذكور لم يزل في إطار التجربة- وقد يُحجب لا قدّر الله- .

وكان قد استقرّ في وهمنا أن القطعة التي حصل عليها منجانا قد ضاعت تتمتها فيما ضاع من التراث الإسلامي، فسارعنا إلى الاطلاع على نسخ الموسوعة المذكورة شيئا فشيئا، ثم استوقفتنا نسخة منسوبة لرواية كريمة المروزية، تبيّن لنا بالفحص أن مسطرتها وخطها وخوارجها مطابقة لمسطرة وخط وخوارج القطعة-موضوع البحث- عند المقارنة والمطابقة والمعاينة، نعني: اتفاقهما في نفس المعطيات الوصفية التي سلف ذكرها في وصف قطعة منجانا، من مثل التنصيص على عدة الكراسات، وورود عبارة: «قوبل وصح» عند نهاية كل كراسة، كما أن المكتوب على هوامشها بخطوط مشرقية مطابق للخطوط الواردة بهوامش قطعة منجانا، ويزيدك يقينا أن مواضع الخرم فيها مطابقة على وجه الإتمام والتكميل لمواضع الخرم في قطعة منجانا.

ولما رأينا المطابقة صحيحة بين القطعتين الخطيتين في الجوانب المذكورة، أيقنا بأنهما يرجعان لأصل واحد، ويعودان لنسخة واحدة.

وبهذه المعطيات العلمية الدقيقة التي جمعناها ودرسناها وفحصنا عنها، لا نتردد في أن نقطع بأهم نتائج هذا البحث، وهو اكتشاف تتمة قطعة منجانا بعد مرور حوالي ثمانين سنة على صدور دراسة منجانا.

ولعل السماعات المثبتة بآخر هذه القطعة المتممة هي معتمد القائمين على موسوعة مغانم في نسبتها إلى رواية كريمة المروزية، وكثيرا ما ترد مثل هذه الأخطاء من الباحثين والمفهرسين.

مصدر هذه القطعة المتممة هو المتحف البريطاني برقم OR7755، وقد سلمت هي الأخرى من عوادي الزمن، ويبدو جليا من خلال التصوير أنها قد احتفظت بمظهرها

(1) وهي موسوعة عظيمة النفع للمشتغلين بالحديث وعلومه من المختصين، فهي بحق مغانم، ومن منافعها العظيمة منع احتكار المخطوط، وتيسير الحصول عليه من غير كلفة، والاستفادة منه على أوسع نطاق، فجزى الله القائمين عليها خيرا كثيرا وأجرا عظيما.

الأصلي، ولم تتعرضت للتغييرات التي نلاحظها في بعض المخطوطات المحفوظة بأوربا، والتي ترجع إلى أسباب تقنية في الترميم والتجليد ونحو ذلك؛ ولذلك فقد عزمنا على إخراج وبعث هذه القطعة من مرقدها مع أختها التي كنا قد شرعنا في تحقيقها منذ حصولنا عليها من الأخ خالد السباعي، وذلك خدمة لمكتبة ابن دحية السبتي.[1]

من أجل ذلك، لا نستطيع- الآن-أن نفصل القول تفصيلا في كل ما احتوت عليه قطعة المتحف البريطاني، وفي كل الاختلافات المنصوص عليها في طررها.

أما ما يمكن تقديمه في هذا البحث؛ فهو التعريف بها على غرار تعريف منجانا بالقطعة الأولى من غير تعريج على ما تقدم ذكره في الوصف المشترك، اللهم إلا في إيراد ما يفيد فائدة زائدة؛ وهو شيء كثير، كشف لنا-بحمد الله- عن كثير مما توقفنا عنده في دراسة القطعة الأولى وتحقيقها، أعني: أن السماعات وقيود المطالعة والتعليقات ساعدت كثيرا على تعيين تاريخ هذا العلق النفيس، وملاحظة وجوده في أمكنة بعينها، ونسبته إلى أكثر من مالك في فترات مختلفة ومتقاربة.

(1) وهذا المشروع في جملة التوصيات التي سجلتها في أطروحتي حول ابن دحية، وأخذت على نفسي العمل على إنجازها شيئا فشيئا.

ومما تحسن الإشارة إليه ها هنا، هو احتواء هذه القطعة على الجمهور الأعظم من الجزء الثاني الذي تمثل قطعة منجانا مبتدأه، كما أن وجودها بالمتحف البريطاني مشعرٌ بمكان مصدرها الأصلي قبل تغريبها، وهو بلاد مصر بلا ريب، وربما تعود إلى المخطوطات الحديثية التي اقتناها هنري ريتشارد في مصر، وتم شراؤها سنة 1869م[2].

وصف قطعة المتحف البريطاني:

ولا شك أن وصفنا لهذه القطعة يقتضي أولا مراجعة فهارس المخطوطات القديمة التي وُضعت في الغرب، وتتعلق هذه المراجعة بالوصف المادي الكامل للقطعة؛ إذ المعهود في نص الفهارس الغربية هو الدقة في الوصف وعدم إهمال أيّ عنصر يتعلق بتاريخ المخطوط وتنقلاته.

وبرجوعنا للدليل الوصفي أو اللائحة الوصفية للمخطوطات العربية التي جلبها أمناء المتحف البريطاني منذ عام 1894م[3]، لم نقف سوى على وصفٍ موجز، من مثل التنبيه على كون القطعة مبتورة في بدايتها ونهايتها، مع

(2) ينظر: المخطوطات العربية في المكتبة البريطانية، ص3.

(3)A DESCRIPTIVE LIST OF THE ARABIC MANUSCRIPTS ACQUIRED BY THE TRUSTEES OF THE BRITICH MUSEUM SINCE 1894, Page18.

الإشارة إلى احتمال كتابتها سنة 581هـ، وترجيح كون السماعات المثبتة بآخر القطعة هي لعلماء معاصرين للناسخ، والتنبيه على أن الاختلافات المثبتة بهوامشها من صحيح مسلم وموطإ مالك هي بخط مختلف عن خط الناسخ، وأن عدة أوراقها198.

ومما أثار انتباهنا عند قراءتنا لمقدمة الدليل الوصفي المذكور آنفا، ورود اسم (مرجليوث Rev. G. Margoliouth) ضمن أسماء الأعضاء الذين قاموا بجمع المخطوطات المفهرسة في الدليل المذكور.

لكن المذكور في دراسة منجانا[1] هو المستشرق المعروف (ديفيد صامويل مرجليوث D. S. Margoliouth)، وهذه من المرجِّحات التي تدل على عدم اطلاع منجانا على قطعة المتحف البريطاني.

تبتدىء هذه القطعة من حيث وقع الخرم الأول في قطعة منجانا، أي: من بداية الكراسة السادسة من الجزء الثاني من الصحيح، حيث كتب الناسخ بأعلى الطرة الخارجية العليا من وجه الورقة (45)، ما نصه: «سادسة من الثاني من الصحيح»، أولها قوله: «أنه سأله-أو سأل رجلا وعمران يسمع- فقال: يا فلان أما صمت سرَرَ هذا الشهر؟....» إلخ، وهو تتمة حديث عمران بن حصين الوارد آخر الكراسة الخامسة، يليه: «باب الصوم يوم الجمعة وإذا أصبح صائما يوم الجمعة فعليه أن يفطر، يعني: إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده...» إلخ، تليها عند نهاية الكراسة، بقية الكراسات تباعا، حيث كتب الناسخ بأعلى طررها الخارجية العليا ما نصه: «سابعة من الجزء الثاني»[2]، «ثامنة من الجزء الثاني»[3]، وعند نهاية الورقة(56/ ب) من هذه الكراسة الثامنة عند قوله من كتاب الحج: «باب دخول مكة نهارا وليلا، أخبرنا البخاري، قال: حدثنا مسدد، قال: يحيى عن عبيد الله»، تلتئم هذه القطعة مع قطعة منجانا في موضع الخرم الثاني، وذلك في الورقة(66/ أ)، وهو قوله: «قال: حدثني نافع، عن ابن عمر، قال: بات النبي ﷺ بذي طوى حتى أصبح، ثم دخل مكة.... »، ثم تُتمم قطعة منجانا الخرم الذي وقع في القطعة المتتمة إلى نهاية الورقة (73/ ب) من الكراسة الثامنة، وبها تنتهي قطعة منجانا، وذلك عند قوله: «فطاف وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب»، من باب: من لم يقرب الكعبة ولم يطف به حتى يخرج إلى عرفة بعد الطواف الأول، ثم تُتمم هذه القطعة بقية الكراسة الثامنة في الورقة(74/ أ)، من حيث انتهى السياق في قطعة منجانا، وتتمته في بداية الورقة(74/ أ)، قوله: «الكعبة بعد طوافه بها

(1) (ص3)، الهامش1 و5.

(2) 55/ أ.

(3) 65/ أ.

حتى رجع من عرفة» إلخ، ثم تلي الورقة(74)- وهي نهاية الكراسة الثامنة- سائر الكراسات هكذا: «تاسعة من الجزء الثاني»[1]، «عاشرة من الجزء الثاني»[2]، «حادية عشرة من الثاني»[3]، «ثانية عشرة من الجزء الثاني»[4]، «ثالثة عشرة من الجزء الثاني»[5]، «رابعة عشرة من الجزء الثاني»[6]، «خامسة عشرة من الجزء الثاني»[7]، «سادسة عشرة من الجزء الثاني»[8]، «سابعة عشرة من الجزء الثاني»[9]، «ثامن عشرة من الجزء الثاني»[10]، «تاسع عشرة من الثاني»[11]، «العشرون من الثاني»[12]، «إحدى وعشرون من الجزء الثاني»[13]، «ثاني وعشرون من الجزء الثاني»[14]، «ثالث وعشرون من الجزء الثاني»[15]، «رابع وعشرون من الجزء الثاني»[16]، «خامس وعشرون من الجزء الثاني»[17]، «سادس وعشرون من الجزء الثاني»[18].

ومن الطريف أن هذه القطعة المتممة قد وصلتنا منتظمة في كراساتها بالرغم من الاضطراب الحاصل في ترقيم أوراقها مما أشرت إليه آنفا، ولا نجد لهذا من تفسير سوى أن يكون بعض العلماء أو الوراقين قد أعادها إلى جادتها حينما لاحظ ذلك، فرتب الكراسات على وفق ترتيبها العددي الذي نص عليه الناسخ الأصلي.

وتضم هذه القطعة في الكراسة السادسة بقية كتاب الصوم، وفي الورقة(54/ ب)-وهي نهايتها- يبدأ كتاب الحج، وسائر أبوابه في الكراسات:(7،8،9،10،11)، وتلقانا أبواب العمرة ابتداء من الورقة (97/ أ) من الكراسة(11)، ثم تلقانا أبواب كتاب المحصر ابتداء من الورقة(103/ أ) من الكراسة(11)، تليها أبواب كتاب جزاء الصيد ابتداء من الورقة(105/ ب)، تليها أبواب كتاب فضل المدينة ابتداء من الورقة(115/ أ) من الكراسة(13)، على أن أبواب العمرة والمحصر وجزاء الصيد وفضل المدينة غير مستقلة بعبارة: «كتاب كذا»، يليها كتاب البيوع

(1) 75/ أ.
(2) 85/ أ.
(3) 95/ أ.
(4) 105/ أ.
(5) 115/ أ.
(6) 125/ أ.
(7) 135/ أ.
(8) 145/ أ.
(9) 155/ أ.
(10) 165/ أ.
(11) 175/ أ.
(12) 185/ أ.
(13) 195/ أ.
(14) 205/ أ.
(15) 215/ أ، وتحتوي على إحدى عشرة ورقة، وقد أشرنا فيما سبق إلى إمكان وقوع زيادة ورقة أو أكثر.
(16) 226/ أ.
(17) 236/ أ.
(18) 246/ أ.

ابتداء من الورقة(118/ ب) من الكراسة(13)، تليه أبواب كتاب السلم ابتداء من الورقة(151/ ب) من الكراسة(16)، على أن أبواب السلم غير مستقلة بكتاب، يليها كتاب الشفعة، ثم أبواب الإجارة، ثم كتاب الحوالات، ثم أبواب الكفالة، ثم كتاب الوكالة، ثم كتاب الحرث، ثم كتاب المساقاة، ثم كتاب الاستقراض، ثم أبواب الخصومات، ثم كتاب اللقطة، ثم كتاب المظالم، ثم كتاب الشركة، ثم كتاب الرهن، ثم كتاب العتق، ثم أبواب المكاتب، ثم كتاب الهبة، ثم كتاب الشهادات، وبه تنتهي هذه القطعة في الورقة(152/ ب) من الكراسة(26)، وذلك عند قوله من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في باب القرعة في المشكلات: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفرا، أقرع بين نسائه، فأيتهن».

ثم تلقانا ورقة إضافية فيها تكملة حديث عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- من نسخة أخرى بخط بعض العلماء، وبعده كَتَب ما نصه: «وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، **ويتلوه في الجزء الذي يليه** كتاب الصلح. تمت والحمد لله وحده»، ولعله خط محمد الشافعي ابن شرف الدين المذكور آنفا.

وعبارة: «**ويتلوه في الجزء الذي يليه**»، تفيد انتهاء الجزء الثاني.

ثم تلقانا سماعات في الطرر الخارجية للورقة(250) و(251) على الشيخ أبي المعالي منجب[1] بن عبد الله الحر، بحق سماعه من مولاه الشيخ أبي صادق مرشد[2] بن يحيى المديني، بحق سماعه من كريمة المروزية، وبهذا نفسِّر الاختلافات المثبتة بهوامش هذا الأصل بين رواية أبي زيد المروزي ورواية كريمة المروزية.

وأول تقييدات تلك السماعات مثبت في طرة الورقة(250/ ب)، نصه: «سمع جميع هذه المجلدة على الشيخ الصالح أبي المعالي منجب بن عبد الله الحر، بحق سماعه من مولاه الشيخ أبي صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني، بحق سماعه من أم الكرام كريمة بنت أحمد المروزية، بحق سماعها من أبي الهيثم الكشميهني، عن الفربري، عن المصنف، السادة الأمراء الأجلاء الكبراء: الأجل السعيد الفاضل السديد ظهير الدين أبو بكر محمد، وابنته أم البركات فاطمة، وأخوه ضياء الدين أبو الخطاب عمر، وأخوهما بدر الدين أبو يعقوب إسحاق، بنوا الأمير الكبير عفيف الدين..... الأردوسي، والأمير الأجل

(1) يقال: إنه عاش مائة سنة، وكانت وفاته في يوم الأربعاء الخامش والعشرين من المحرم من 585هـ.
ترجمته في تكملة المنذري (1/ 111) رت72، وتاريخ الإسلام (12/ 810) رت200، وغيرها.

(2) كان أسند من بقي بمصر، قال السلفي: «كان ثقة، صحيح الأصول، أكثرها بخط ابن بقاء وبقراءته»، وفاته سنة571هـ.
ترجمته في تاريخ الإسلام(11/ 282) رت298.

نظام الدين أبو عبد الله محمد بن الأمير بهاء الدين أبي الثناء محمود بن محمد بن أيوب، وجلال الدين الفقيه أبو العباس أحمد بن يحيى بن علي بن أبي الطيب الدمشقي، والفقيه أبو الثناء محمود بن يحيى بن حسين الشيرازي، وأبو الفتوح نصر[1] بن جرو بن عِنان الحنفي، وأبو الإقبال عمر بن عبد الله الحسني الأستاذ مولى المولى ظهير الدين المقدم ذكره، بقراءة عبد القوي[2] بن عبد الخالق بن وَحْشي الكِناني- والخط له- وذلك في مجالس متفرقة، **آخرها الحادي عشر من شهر ذي القعدة من سنة إحدى..... وخمسمائة، وصحّ وثبت بدار الشيخ الأجل ظهير الدين، وصحّ وثبت**».

والثاني في طرة الورقة(250/ أ)، نصه: «**سمع جميع كتاب صحيح البخاري** على الشيخ أبي المعالي منجب بن عبد الله مولى الشيخ أبي صادق مرشد بن يحيى بن القاسم [بحق سماعه] المثبت في أصل مولاه أبي صادق- قراءة عليه- **من نسخة أبي صادق المحبّسة بمصر**، بقراءة أبي الحسن علي[3] بن محمد بن ....المالقي وغيره، الفقهاء: أبو الوحش محمد بن أحمد بن محمد بن نصير بن مروان النابلسي، وعلي[4] بن إبراهيم بن صالح المصري الأنصاري، [وأبو علي][5] ابن عبد الباقي بن أبي القاسم الصقلي المديني[6]- **وهذا خطه**-، ورياض بنت عبيد بن إسماعيل مولاته..... وأبو الحسن يحيى[7] بن عُقيل بن شريف بن غدير بن رِفاعة، وفاته من آخر الجزء الأول، من باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلس، **إلى آخر الجزء الأول من تجزئة خمسة أجزاء، وصحّ لهم ذلك**

(1) هو أبو الفتوح نصر بن جرو بن عنان بن محفوظ السعدي المصري، سمع بالإسكندرية من السلفي وجماعة، وبمصر من منجب المرشدي وغيره، وقدم مصر في آخر عمره، وسمع منه المنذري، مولده نحو سنة 549هـ، ووفاته سنة627هـ.
ينظر: تكملة المنذري (3/ 274) رت2315.

(2) هو أبو محمد عبد القوي بن عبد الخالق بن وحشي بن ناجي الكناني ت602هـ.
مترجم في تكملة المنذري (2/ 95) رت944.

(3) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن جميل المعافري الأندلسي المالقي ت605هـ، مترجم في تكملة المنذري (2/ 167) رت1087.

(4) هو أبو الحسن، وقفت على ذكره مع ابن الباجي في بعض السماعات على الجزء السابع عشر من كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي من نسخة مكتبة فيض الله برقم1515.

(5) بتر في الأصل بسبب الترميم، أثبته من سماعات جزء المذكور نفسه.

(6) هو أبو علي الحسن بن عبد الباقي بن أبي القاسم الصقلي المديني المالكي العطّار، المعروف بابن الباجي، مولده سنة540هـ، ووفاته سنة598هـ، قال الذهبي في تاريخ الإسلام(12/ 1140) رت434: «محدث مجتهد، كثير العناية والتحصيل، كتب بخطه الكثير....وتفقّه في صباه، وسمع أبا طاهر السلفي...وجماعة بالثغر،.... ومنجب بن عبد الله المرشدي... ».

(7) هو أبو الحسن السعدي المصري، توفي مجاورا بالمدينة سنة سبع وستمائة، ترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام (13/ 262) رت570.

بمصر في العشر الأول من ذي الحجة من سنة ثمان و.....، والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وسلم إلى يوم الدين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

والثالث في طرة الورقة(250/ ب)، نصه: «سمع جميع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ الصالح أبي المعالي منجب بن عبد الله الحر، بحق سماعه من الشيخ الإمام أبي صادق مرشد بن يحيى بن القاسم المديني، عن كريمة، عن أبي الهيثم الكشميهني، عن الفربري، عن البخاري: الشيخ الإمام العالم مجد الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الخشني، والشيخ الإمام العالم أبو محمد القاسم بن بردة الشاطبي المقرىء، ونظام الدين أبو الفضل محمد بن أبي بكر الصماني الحنفي، ونجم الدين صديق بن يوسف.... الحنفي، وعز الدين أبو القاسم هبة الله بن عمر القرشي، وأخوه محمد، وصفي الدين أبو علي بن سليمان بن أبي بكر البلخي الحنفي، وجمال الدين عبد الكريم بن الشيخ الإمام زين الدين أبي الحسن علي بن مجاهد القاري الواعظ سبط سعد الخير، ونجم الدين أبو النجم بن رسلان الدمشقي الواعظ، ورضي الدين أبو الجود بدر بن عبد الغني الأنصاري، وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمود ..... فارس بن يوسف الحنفي، وحسن بن أبي محمد بن حسن الدمياطي، وسراج الدين أبو الثناء صالح..... السجستاني، وولداه أحمد ومحمد، **وصاحب الجزء الشيخ**..... **أبو الفتح منصور بن محمد بن إسماعيل المصاحفي**، ومحمد بن علي الشاطبي، ومحمد بن الشيخ الإمام ظهير الدين عبد الله الهمداني، و..... ومحمد بن أحمد بن محمد بن ..... وأبو علي بن صالح بن علي بن خليفة النجار، وعبد العزيز بن صالح بن حمزة الحنفي، وإبراهيم بن لولو بن عبد الله الحنفي، و..... بن صقيل بن رباب العامري، و..... بن عبد الله الحنفي، و.....الدين محمود الناصري، و.... بن يوسف..... الكناني، و.... مولى الشيخ الإمام مجد الدين ابن محمد الحسني، **بقراءة... أبي الأمانة جبريل بن جميل الدمياطي الحنفي، وثبت.... عبد الحق بن هبة الله بن ظافر بن حمزة القضاعي**.

سمع الجميع، وسمع من باب ما أدي زكاته فليس... إلى آخر الجزء علي بن علي السراوي الحنفي، وسمع أكثره.... ابن.... الصنهاجي، وسمع من كتاب.... إلى آخر الجزء الشيخ الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن حسن بن محمد...، **وذلك في الثالث من ذي الحجة سنة أربع وسبعين وخمسمائة بالقاهرة المحروسة بمدرسة الحنفية. صح**».

ويبدو جليّاً من خلال هذه الأسمعة الثلاثة ذكر مُقام هذا الأصل وتحبيسه في مكان معيّن،

وأنه كان يُقرأ في مجالس الدرس والسماع من حينٍ لآخر بين يدي شخصٍ معروف هو الشيخ المعمَّر منجب بن عبد الله المرشدي، وهذا يحملنا أيضا على افتراض استخدام هذا الأصل لنسخ نسخٍ أخرى، ولعلنا نعثر على أثر بعضها.

على أن هذه الأسمعة في بعضها من المعلومات ما ليس في الأخرى؛ إذ لم تكن في زمن واحد أو مكان واحد بالرغم من كون السماع فيها على شخص واحد، فأيها -إذن- كان أسبق؟

ومن ذلك التصريح بسماع **جميع صحيح البخاري** في السماع الثاني الذي بخط أبي على الصقلي في الترتيب السابق، فلنجعله -إذن- هو الأولى بالتقديم في البحث والدراسة.

وأول ما أثار انتباهنا هو نسبة هذا الأصل لأبي صادق مرشد بن يحيى المديني، والتصريح بكونه نسخته المحبّسة بجامع عمرو بن العاص بمصر، وأنها تقع في خمسة أجزاء، وفيها سماع أبي المعالي منجب بن عبد الله على مولاه المذكور.

أما تاريخ كتابة السماع، فلم تتضح عشراته، وهو على كل حال في سنة ثمان و.... وخمسمائة.

أما السماع الأول، فهو بخط عبد القوي بن عبد الخالق بن وَحْشي الكِناني، وكان في مجالس متفرقة، **آخرها الحادي عشر من شهر ذي القعدة من سنة إحدى..... وخمسمائة، بدار الشيخ الأجل ظهير الدين**، وفيه عدم التنصيص بسماع جميع الصحيح.

وأما السماع الثالث؛ فهو بقراءة جبريل بن جميل، **وذلك في الثالث من ذي الحجة سنة أربع وسبعين وخمسمائة بالقاهرة المحروسة بمدرسة الحنفية، وليس فيه التنصيص على سماع جميع الصحيح**.

وقد يسبق الوهم إلى اكتفاء السماع على الجزء الثاني من الصحيح كما هو الظاهر في نص السماع الأول والثالث، لكن إذا استحضرنا ما ذكرناه آنفا عند وصفنا ودراستنا لقطعة منجانا في خصوص سماع جبريل المذكور، واستحضرنا أيضا عادات المحدِّثين في تقييد السماعات آخر الأجزاء، ارتفع الإشكال.

بقي أن نحدِّد ولو بتقريب تاريخ عشرات السماع الأول والثاني، والغالب أن السماع الأول في إحدى وثمانين وخمسمائة، ولعله هو معتمد التأريخ المذكور في الدليل الوصفي للمخطوطات العربية بالمتحف البريطاني.

وأما تأريخ السماع الثاني؛ فلا يفترض إلا في سنة ثمان وسبعين وخمسمائة؛ لأن وفاة أبي المعالي في سنة خمس وثمانين وخمسمائة.

وبتحديدنا لتواريخ الأسمعة الثلاثة، نكتشف بأن هذا الأصل كان أولا بثغر الإسكندرية، ثم يلقانا بمدرسة الأحناف

بالقاهرة، ثم حبّس بعد ذلك بجامع عمرو بن العاص بمصر من طرف منجب المذكور، ثم سمع على مُحبِّسه بدار الشيخ ظهير الدين، ثم يلقانا بعد ذلك بالإسكندرية من خلال السماعات على البلبيسي.

ونجد أيضا في الأسمعة المذكورة التنصيص على رواية كريمة المروزية؛ ولذلك فلعل الاختلافات التي تلقانا في خطيتنا منسوبة إلى كريمة، قد دُونت خلال هذه المجالس، في عبارات من مثل: «هنا غير منسوب في نسخة كريمة»[1]، «هذا ساقط في نسخة كريمة»[2]، «هكذا في نسخة الأصل التبويب من هنا إلى كتاب الصوم، ليس من سماع كريمة، وذكر محله قال، وحديث التبويب قالت في نسخة كريمة»[3]، «عند كريمة»[4]، «ليس هذا عند كريمة»[5]، بالإضافة إلى استخدام الرمز: «ك»[6].

ثم تلقانا في خطيتنا تعليقات لمتأخرين على سبيل البيان في سياق ضبط ألفاظ أو التعريف ببعض الرواة أو الأمكنة والمواضع، بعضها نقول عن صاحب المحكم وابن بطال والقاضي عياض وعبد المومن بن خلف الدمياطي[7]، وأحيانا تكون مصدرة بعبارة: «حاشية»[8].

بقي أن نشير إلى أن ما ورد في السماع الثالث من نسبة الجزء الثاني-موضوع البحث- إلى أبي الفتح منصور بن محمد بن إسماعيل المصاحفي لا يعارض النتائج العلمية التي أثبتها هذا البحث.

والذي يهمنا تحقيقه في مختتمه أشياء متصلة بالأسمعة الثلاثة الأخيرة نفسها، وسنكتفي ههنا بعرض أهمها، وهو ما أثير في السماع الثاني بقراءة أبي الحسن ابن جميل المعافري في خصوص نسخة أبي صادق، **فهل المقصود بنسخة المذكور خطيتنا موضوع البحث؟**

إذا ثبت هذا؛ فنكون قد كشفنا- أيضا- عن نسخة أبي صادق المديني التي قابل بها الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي- رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أصله الذي اعتمده الشرف اليونيني في نسخته الشهيرة على وفق اصطلاح المقابلة التي سار عليها صاحب الأصل المذكور.

ومن المعلوم أن الحافظ عبد الغني المقدسي قد قابل نسخته بأصل أبي الحسين

(1) 45/أ.
(2) 56/ب.
(3) 103/أ.
(4) 162/أ، و169/أ.
(5) 161/أ.
(6) 32/أ، 38/ب، 39/أ، 126/أ، 162/أ، 169/أ، 175/أ، 176/أ 179/ب.

(7) 76/أ، 170/ب، 172/أ، 173/ب، 174/أ، 175/أ، 176/أ، 221/ب، 222/أوب، 223/أوب، 225/ب، 231/ب.
(8) 17/أ، 23/أ، 81/أ، 134/أ، 136/أ.

الفراء الموصلي ونسخة أبي صادق، فما نقص من نسخته كتبه بالحمرة، وما نقص فيهما كتب عليه «لا»، وكانت نسخته موافقة لهما، قليلة الاختلاف إلا في شيء يسير في التقديم والتأخير، وهو معلَّمٌ في نسخته.

وكان أصل الحافظ عبد الغني موقوفا بالمدرسة الضيائية بسفح قاسيون، وهو في مجلدات ست، وهي مسموعة على الشيخ سراج الدين أبي عبد الله الحسين ابن الزبيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

ولهذه المعطيات العلمية؛ يلقانا- خلال البحث- التنصيص على نسخة أبي صادق في سياق الحديث عن رموز وعلامات الشرف اليونيني[2] في النقول عنها، في سياق بيان اصطلاحه في النسخ الخطية الفرعية التي وصلتنا، ومن ذلك ما نصه: «فما كان من ذلك بالحمرة؛ فهو ثابت في النسخة التي قرأها الحافظ عبد الغني المقدسي على الحافظ أبي عبد الله الأرتاحي، بحق إجازته عن أبي الحسين الفراء الموصلي، عن كريمة، عن الكشميهني، وفي نسخة أبي صادق مرشد بن يحيى المديني-وقف جامع عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بمصر-»[3].

ومنه: «وما كان بالحمرة؛ فهو ثابت في النسخة التي قرأها الحافظ تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي على الحافظ أبي عبد الله محمد بن حامد الأرتاحي، بحق إجازته من أبي الحسين الفراء الموصلي، عن كريمة بنت أحمد.....ونسخة أبي صادق مرشد بن يحيى المديني التي هي وقف بجامع عمرو بن العاصي بمصر.... »[4].

لأجل ذلك؛ رجعنا إلى بعض الفروع اليونينية، فشرعنا في مقابلة بعض ما هو معلّم فيها بالحمرة ومدون في هوامشها على ما هو ثابت في خطيتنا، فوجدنا بين ذلك تطابقا وتوافقا، لكن لا نستطيع الجزم إلا بعد الاستقراء.

تقويم عمل منجانا

إن دراسة منجانا التي عرَّفتنا بنسخة ابن دحية ونشرت لأول مرة سنة1936م، قد قدمت لنا في الواقع معطيات علمية مهمة حول القطعة الخطية في الجانب الفيلولوجي، ونحن بدورنا نثمن هذا العمل الذي قام به منجانا؛ لأنه إلى جانب دراسته الماتعة نشر صورا شمسية لأهم نماذج القطعة، في الوقت الذي يضن بمثل هذا الصنيع بعض أبناء جلدتنا فيما دون ذلك، وقد استفدنا من تلك المصورات كثيرا قبل حصولنا على القطعة الخطية كاملة،

(1) ينظر طباقات سماعات المشايخ المثبتة بنسخة كوبريلي برقم362.

(2) لم يذكر ذلك في الفرخة، وإنما ذكره في بعض أجزاء نسخته كما شوهد ونقل عنه.

(3) خطية الزاوية الناصرية بتامكروت، وإرشاد الساري(1/ 40).

(4) خطية أيا صوفيا برقم 841.

واعتمدنا دراسة منجانا فيما لا نحسنه وليس لنا إليه من سبيل، ونعني بذلك: تعيين موضع كيان المخطوط وتعيين أوانه؛ لأن من شرط ذلك أن يكون الأصل بين يديك، ناهيك عن إخضاعه لبحث المختبرات العلمية المتخصصة، لكن الجمهور الأعظم من بحث منجانا قد سلك فيه مسلكا ضعيفا، وهذا راجع إلى ضعف معلوماته في طرق اشتغال المحدثين وتاريخ علم الحديث، ونحن نعرف بأن المستشرقين لا يعرفون رواة الحديث وأسانيدهم، ومن أجل أن يستدل على عتاقة القطعة الخطية التي حصل عليها وجدناه قد شغل نفسه كثيراً بإثبات بعض الفوارق بينها وبين الطبعة السلطانية التي هي من رواية أبي ذر، وهذا المسلك لا يكفي دليلا على المراد؛ إذ الاختلاف كما هو ثابت في الأصول، ثابت في الفروع بناء على اختلاف الروايات، فالمسلك قاصرٌ على إثبات نوع الرواية، لا على عتاقة النسخة.

ثم إن الرواية نفسها يقع فيها من الاختلاف والإئتلاف بحسب النسخ ما هو معلوم عند المختصين لأسباب كثيرة ترجع إلى السامع أو المسمع أو النسخ المرجوع لها وما تفرع عنها من فروع اعتمدت في هذا الإسماع أو ذاك.

ومخرجات بحث منجانا لا تعدو أن تكون ملاحظات واستنتاجات.

ومن ملاحظاته في الدراسة المقارنة بين خطيتنا والنسخ الأخرى أن أسماء الصحابة لا تعقبها عبارات الترضي، باستثناء عبارات التصلية والتسليم المخصوصة بالرسول ﷺ.

وتعقيبا على هذه الملاحظة تحسن الإشارة إلى أن الترضي على الصحابة قد ورد وثبت في عناوين الأبواب.

ومن ملاحظاته أن كل حديث سواء كان طويلا أو قصيرا يستفتح بعبارة أخبرنا البخاري، وأن أي قارىء يستنتج بأن ناسخ هذا المخطوط هو أحد التلاميذ أو الأتباع، وأن هذه الفرضية تتقوى بالأسانيد المذكورة في أول الكتب من نحو: حدثنا أبو زيد محمد بن أحمد المروزي....

فهذه العبارات تبين بأن كاتب هذه النسخة كان محدثا مهما، وأن هذه المعلومات التي تلقاها إنما أخذها من نصوص مكتوبة أو أمليت عليه من طرف محدثين وسطاء، كالمروزي والفربري، ولذلك استنتج في نهاية هذا البحث بأن الكاتب هو الأصيلي.

وتعقيبا على ذلك نقول بأن هذا الافتراض صحيح، لكن نسبة هذه النسخة للأصيلي غير صحيحة كما أثبتناه.

ومن ملاحظاته أن الاختلافات التي تميز هذه النسخة مقارنة مع النسخ الأخرى تظهر في الصياغة والأسلوب، وذكر أنموذجاً لها بالمقارنة بين كتاب الحج في هذه النسخة وفي طبعة القاهرة الصادرة سنة 1345هـ، وأن كُتب الصحيح ليست في نفس الترتيب بالمقارنة بين هذه النسخة وبقية النسخ الأخرى، فكتاب

الصوم يسبق الحج، والمصغوني الذي قارن بين هذه النسخة ونسخة أبي الوقت وأبي ذر يثبت ذلك.

وتعقيبا على هذه الملاحظة نقول بأن هذا الاختلاف معروف ومشهور في نسخ صحيح البخاري، وليس دليلا على عتاقة النسخة أو أفضلية الرواية.

وقد استطعنا تقويم بعض الأخطاء الأخرى التي وقع فيها منجانا وغيره، وذلك بفضل معلوماتنا المتواضعة حول الحافظ ابن دحية السبتي، وبفضل اكتشافنا لقطعة المتحف البريطاني.

نتائج البحث وآفاقه:

إن هذه الصفحات التي نقدمها اليوم إلى **جمهور الباحثين المختصين** تسد فراغا حول ما كنا نجهله لحد الآن، ونسأل عنه كثيرا باستمرار، عن صحة ما يروج من معلومات بين المختصين في خصوص أقدم نسخة خطية لصحيح البخاري، فهذا البحث الذي ننشره ههنا مع نماذج من هذه النسخة المذكورة يعالج جزءا من هذا النقص في معلوماتنا، ويسمح لنا في الوقت نفسه بتصحيح بعض الأخطاء التي قيلت في هذا الموضوع؛ ولذلك فمحك هذا البحث ومحزه هو دراسة هذه النسخة وتحليل معطياتها العلمية تحليلا دقيقا، وقد سلكنا في هذا التحليل أمرين أساسين:

أحدهما التعريف بها تفصيلا وبيانا وشرحا وتعليلا واستنتاجا وتصويرا بما في ذلك قطعة المتحف البريطاني.

وثانيهما التعريف بدراسة ألفونسو منجانا ونتائجها بيانا ونقدا وتفصيلا.

وقد أثمر البحث في هذين الاتجاهين تحقيق النتائج التالية:

1 – اكتشاف تتمة قطعة منجانا بعد مرور حوالي ثمانين سنة على صدور دراسته، وعسى أن يأذن الله باكتشاف باقي التتمات والأجزاء.

2 – اكتشاف تتمة قطعة منجانا ساعد على إعادة بناء تاريخهما بفضل السماعات والعديد من الطرر والتقييدات والتملكات وغير ذلك من خوارج النص التي وُجدت في قطعة دون أخرى.

3 – لم نعثر في القطعتين الخطيتين موضوع البحث على خط ابن دحية، مما يدل على أنها لم تقرأ عليه، ولعله لم يفرغ لقراءتها، لكن خلو القطعتين من إسناد دحيوي يرتفع إلى أبي زيد المروزي يفسر عدم تحصيله لهذا الطريق؛ إذ لو اتصل إسناده بالسماع إلى أبي زيد من طريق الأصيلي أو غيره لذكره على عادته.

أما كونه قد اطلع على أصل الأصيلي ونقل منه، فهذا أمر ثابت- بلا ريب-من خلال الشواهد والأدلة التي أوردناها في موضعه من هذا البحث.

4- القطعتان الخطيتان- موضوع البحث- يرجعان لنسخة من رواية أبي زيد المروزي، لا يُعرف ناسخها ولا صاحبها الأصلي، ولا علاقة لها بالأصيلي وروايته؛ لأن ترتيب أصل الأصيلي مخالف لترتيبهما.

5- نستطيع أن نجزم بأن ابن دحية آل إليه الأصل الذي يحتوي الجزء الثاني (القطعتان الخطيتان)- موضوع البحث- حينما استقر بمصر وتولى مشيخة الكاملية، ويغلب على الظن أن هذا الأصل قبل أن يؤول إلى الشيخ أبي صادق المرشدي، كان يؤول إلى أحد الأسر العلمية بالإسكندرية في القرن الرابع الهجري أو أوائل القرن الخامس الهجري، وهذا أقرب شبها بالإسناد الذي ساقه ابن خير في فهرسته من طريق أبي مروان الباجي، عن أبيه وعمّيه وابن عمه، عن الفقيه أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله، عن أبيه، عن **بعض ثقات أصحابه المصريين**، عن أبي زيد المروزي، وهذا يعني أن رواية المروزي كانت معروفة بمصر في القرن الرابع والخامس والسادس من طرق أخرى كرواية أبي نعيم الأصبهاني قبل اشتهار رواية الأصيلي والقابسي فيما بعد بالمشرق من طريق مشارق القاضي عياض، وبهذا يفسَّر ما ذكره التاج السبكي في طبقات الشافعية[1] في خصوص رواية الحاكم عن أبي زيد المروزي، قال: «عجبت من إغفال الحاكم سماع صحيح البخاري منه إن كان أغفله، ثم عجبت من إغفال الناس أخذه عن الحاكم إن كان لم يغفله».

6- كانت رغبتنا في الكشف عن الملامح العامة لأصل الأصيلي وتاريخه مقارنة لرغبتنا في الكشف عن تاريخ قطعة منجانا والمتحف البريطاني، وذلك من أجل دراسة وتحقيق الافتراضات الواردة حول القطعتين المذكورتين، ومن أجل تصحيح بعض المعلومات المتصلة بأصل الأصيلي وروايته.

7- تعويل اليونيني في تمييز رواية الأصيلي في نسخته الشهيرة على فرع صحيح للحافظ ابن عبد البر الأندلسي، واستفادته من نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي المقابلة بنسخة أبي صادق المديني.

8- كان أصل الأصيلي متداولا بين العلماء بمجلس أبي الحسن الشاري بالجامع الأعظم بسبتة إلى أواخر سنة647هـ، ولا يُعرف مصيره بعد ذلك.

9- اعتماد المشارقة على شروح الأندلسيين والمغاربة في تمييز وضبط وتصحيح رواية الأصيلي، ويظهر ذلك بجلاء في تعويلهم كثيرا على أبي على الغساني في تقييد مهمله، والقاضي عياض في مشارقه، وابن قرقول في مطالعه.

10- اعتماد طريقة الترميز في ضبط اختلاف الروايات ظهرت بشكل أجلى وأوضح في القرن السابع الهجري.

(1) (3/ 72).

11- أبان البحث بأن المزايا الأربعة التي ذكرها منجانا في سياق حديثه عن الملامح المعنوية للقطعة الخطية موضوع البحث وأهميتها لا تختص بها ضرورة؛ لأنها موجودة في فروع أخرى.

12- وقوفنا على أنموذج فريد من خط المحدِّث المعمَّر أبي صادق المرشدي المديني.

13- كشفنا عن نسخة أبي صادق المرشدي التي كانت وقفا بجامع عمرو بن العاص بمصر.

توصيات البحث:

1- كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري هو خير كتاب حديثي أخرج للناس، وقد تسلسلت عناية المحدثين به في القديم والحديث، وستبقى هذه العناية متصلة به إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو حقيق بهذه المنزلة من التقديم والإجلال بلا ريب، ومن أجل تحقيق الوصل بالعناية المذكورة أسسنا خلال الموسم الجامعي(2013-2014م) مجموعة للبحث في الكتب الحديثية الستة والتراث الناشيء عنها بكلية اللغة العربية بمراكش[1]، وتتبعنا في مشاريعنا العلمية المقترحة خطى القاضي عياض، وإننا نرجو أن نوفق في إخراج قطعتي منجانا والمتحف البريطاني إن شاء الله تعالى خدمة للمكتبة الدحيوية، كما نرجو أن نوفق في الحصول على بعض النسخ الأصيلية المتوارية، لتكون مع النسخ المغربية التي بين أيدينا معتمد طبعة متقنة الضبط، مجودة الإخراج، يقدمها مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء، وتحسب فيما يذكر له من عناية بذخائر التراث الحديثي الأندلسي المغربي.

ولا نستطيع أن نتجاوز هذا الموضع دون أن نذكر التشجيع البالغ الذي نلقاه من السيد الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء ومن السيد رئيس مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، والشكر لا يحيط بفضلهما، ولكننا لا نملك لهما إلا الشكر والوفاء.

2- ضرورة الاهتمام بالخروم الموجودة في خزائن المخطوطات، وتكوين مختصين في علم المخطوطات وفهرستها لفرزها وتوثيقها، وتوظيف التقنيات الحديثة في حفظها والاستفادة منها حتى لا تضيع، ولا بد في هذا السبيل من تضافر الجهود بين خزائن المخطوطات والمختبرات العلمية بالجامعات ومراكز الدراسات المختصة[2].

(1) قمنا خلال الموسم الجامعي (2015-2016م) بإدماج مشروع هذه المجموعة في مختبر اللغة والنص الشرعي: نصوص وقضايا ومناهج، وهو المختبر الذي نديره حتى الآن، وقد قمنا بتأسيسه بعد إدراج كلية اللغة العربية ضمن المؤسسات الجامعية التابعة لجامعة القاضي عياض بمراكش.

(2) وفي هذا السبيل يندرج التعاون الوثيق بين مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء، ومختبر اللغة والنص الشرعي: نصوص وقضايا ومناهج، التابع لكلية اللغة العربية بمراكش.

نماذج خطية من قطعة منجانا والمتحف البريطاني

أـ نماذج خطية من قطعة منجانا

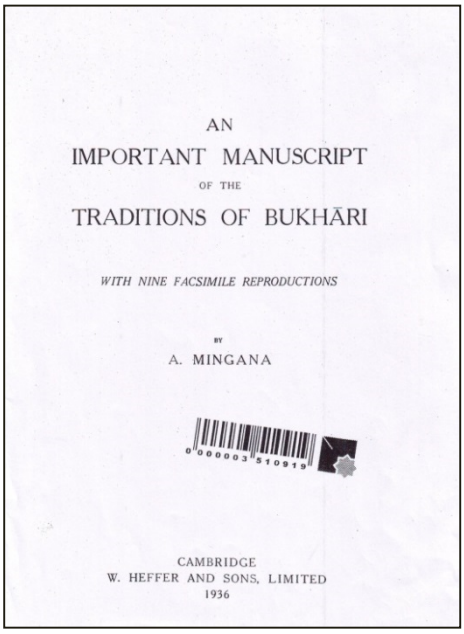
AN
IMPORTANT MANUSCRIPT
OF THE
TRADITIONS OF BUKHĀRI

WITH NINE FACSIMILE REPRODUCTIONS

BY
A. MINGANA

CAMBRIDGE
W. HEFFER AND SONS, LIMITED
1936

صفحة غلاف دراسة منجانا/ نسخة مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء

الورقة(1/ أ) من قطعة منجانا، وهي بداية الجزء الثاني الجامع الصحيح

الورقة(31/ أ) من قطعة منجانا
وبهامشها سماع على البلبيسي

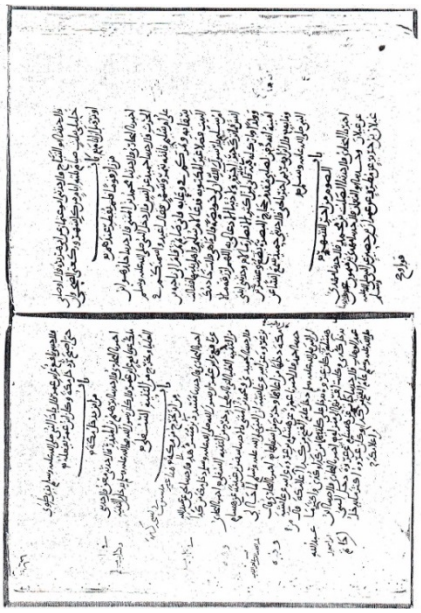

موضع الخرم في قطعة منجانا

الورقة(36/ أ) من قطعة منجانا،
وبهامشها سماعات

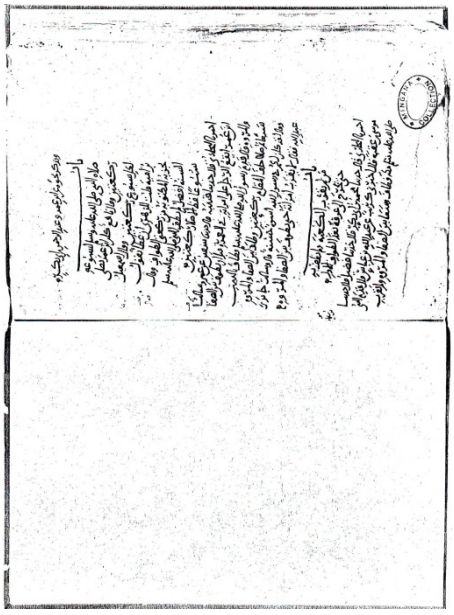

الورقة الأخيرة من قطعة منجانا

ب ـ نماذج خطية من قطعة المتحف البريطاني

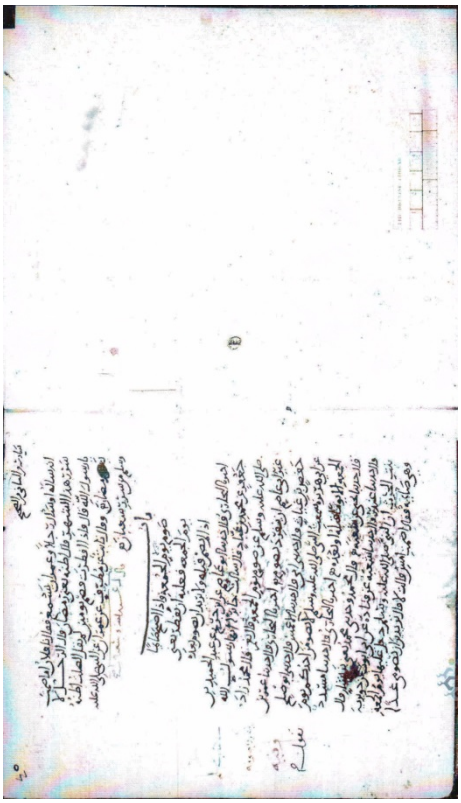

الورقة (45/ أ)، وهي بداية قطعة المتحف البريطاني، وأول ورقة من الكراسة السادسة حيث وقع الخرم في الموضع الأول من قطعة منجانا في نهاية الورقة(44/ ب)

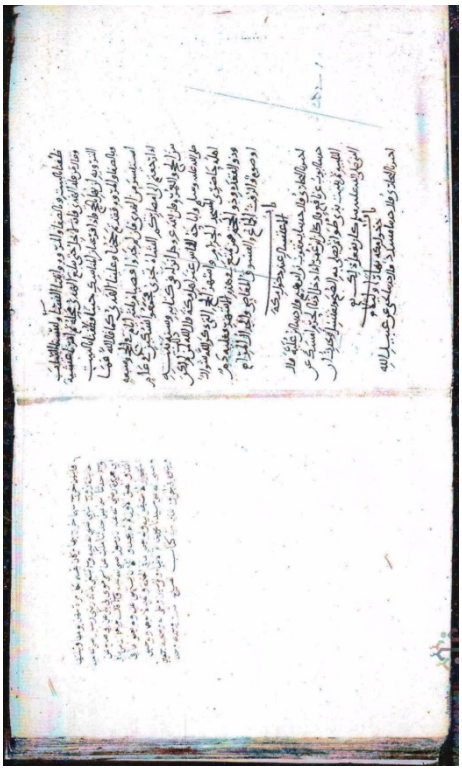

الورقة(66/ أ)، حيث تلتئم هذه القطعة مع قطعة منجانا في الكراسة الثامنة،
وأما ما يلي هذه الورقة مما كتب بغير خط الناسخ فهو تتمة الورقة(153/ أ) المفقودة،
وهي مختتم الجزء الثاني

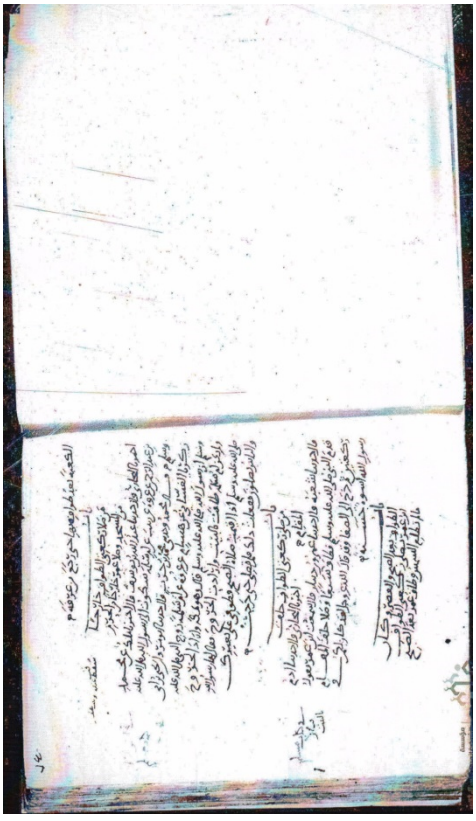

الورقة(74/ أ) من قطعة المتحف البريطاني، حيث وقع الخرم في الكراسة الثامنة من قطعة منجانا

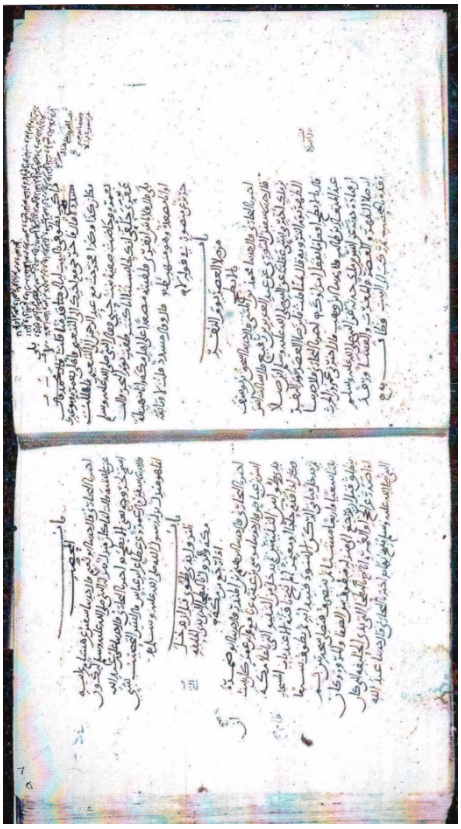

أنموذج من قطعة المتحف البريطاني، وهي الورقة(95/ ب) و(96/ أ)، ويظهر فيها الاضطراب في الترقيم

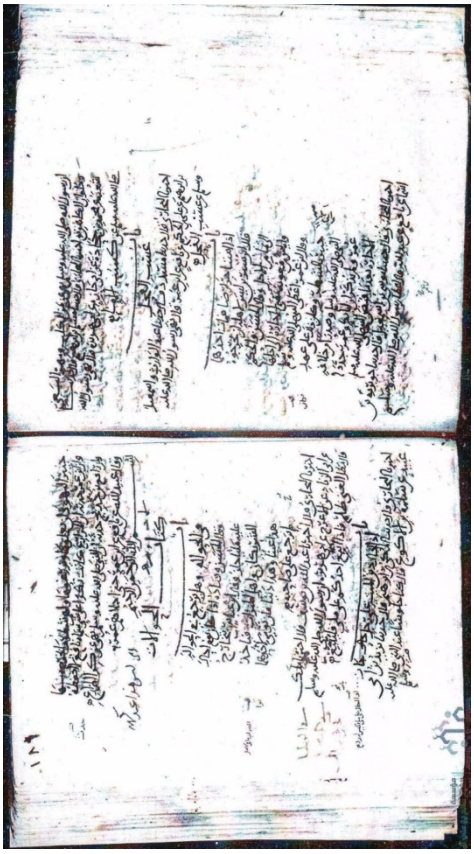

أنموذج من قطعة المتحف البريطاني، وهي الورقة(160/ ب)و(161/ أ)، ويظهر فيها الاضطراب في الترقيم

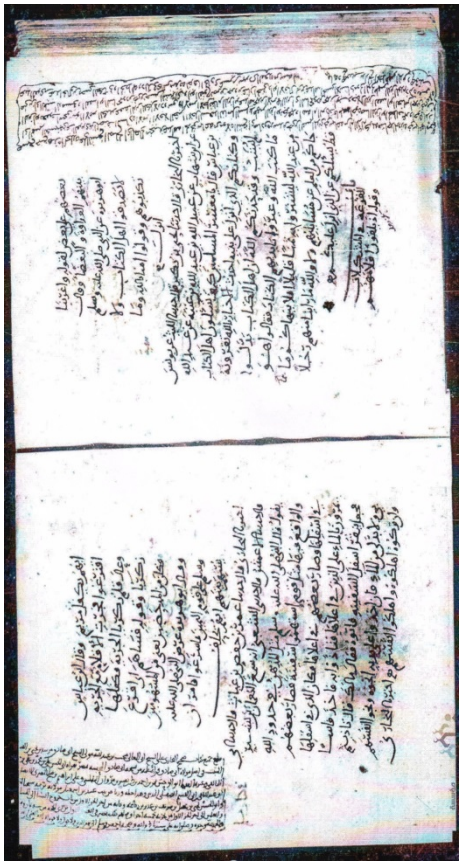

سماعات قطعة المتحف البريطاني في الورقة(150/ ب) و(151/ أ)

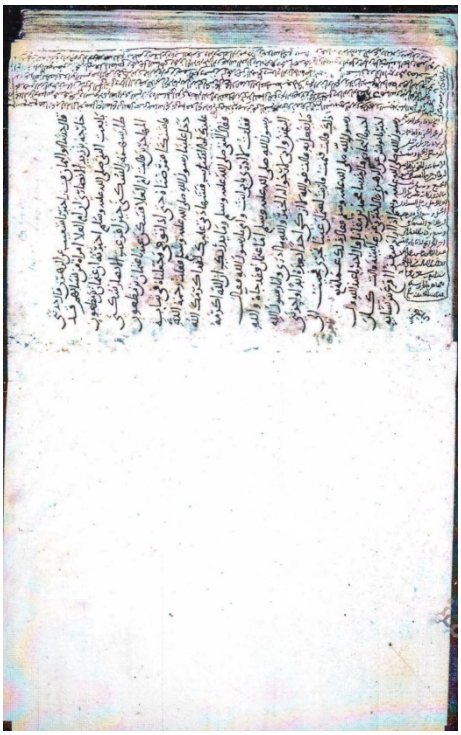

نهاية قطعة المتحف البريطاني، وهي الورقة (152/ ب)

لائحة المصادر والمراجع العربية والأجنبية

أولا/ المخطوطات

1- **التنوير في مولد السراج المنير**؛ لابن دحية، مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة الأسد.

2- **العلم المشهور في فوائد فضل الأيام والشهور**؛ لابن دحية، مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم 61 تصوف.

3- **خطية صحيح البخاري بأيا صوفيا برقم 841.**

4- **خطية صحيح البخاري بالزاوية الناصرية بتامكروت.**

5- **خطية كتاب رفع اليدين في الصلاة للبخاري.**

6- **خطية صحيح البخاري برواية الأصيلي بالجامع الأعظم بوزان.**

7- **خطية صحيح البخاري برواية الأصيلي بخزانة ابن يوسف بمراكش.**

8- **خطية صحيح البخاري برواية الأصيلي بخزانة الإمام علي بتارودانت.**

9- **خطية صحيح البخاري بالبابطين برقم 1120.**

10- **خطية صحيح البخاري بكوبريلي برقم 362.**

11- **خطية صحيح البخاري بالمكتبة الملكية بالرباط، برقم 10802.**

12- **خطية كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، نسخة فيض الله برقم1515.**

13- **المستوفى في أسماء النبي المصطفى؛ لابن دحية، مصورة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم 3586.**

14- **مقدمة الشرف اليونيني(الفرخة)، نسخة المكتبة الملكية بالرباط 10802.**

ثانيا: المطبوعات

-أ-

1- **الآيات البينات**؛ لابن دحية، تحقيق د. جمال عزون، نشر مكتبة العمرين العلمية بالشارقة، (ط1) 1420هـ/ 2000م.

2- **أبو الفتح اليعمري: حياته وآثاره وتحقيق أجوبته**، لـ د. محمد الراوندي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1410هـ/ 1990م.

3- **أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي**؛ لـ د. محمد إبراهيم البنا، نشر دار البيان العربي بجدة، (ط1) 1405هـ/ 1985م.

4- **إرشاد الساري**؛ للقسطلاني، نشر المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق، (ط7) 1323هـ.

5- **استدعاءات الإجازة**؛ لابن رشيد السبتي، دراسة وتحقيق د. عبد اللطيف الجيلاني، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1428هـ/ 2007م.

6- **أعيان العصر وأعوان النصر**؛ للصفدي، تحقيق د. علي أبو زيد ومن معه، نشر دار الفكر بدمشق، (ط1) 1418هـ/ 1998م.

7- **إفادة النصيح**؛ لابن رشيد السبتي، تحقيق د. محمد الحبيب بلخوجة، طبع الشركة التونسية 1974م.

8- **أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم**، للدكتور كوركيس عواد، نشر وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، دار الرشيد للنشر، 1982م.

9- **ألف باء**؛ للبلوي، تصحيح مصطفى وهبي، نشر المطبعة الوهبية.

10- **الإلماع**؛ للقاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، نشر دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، (ط1) 1389هـ/ 1970م.

11- **الأمالي**؛ لأبي القاسم السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، نشر مطبعة السعادة، 1970م.

-ب-

12- **البرديات العربية**، لـ د. عبد العزيز الدالي، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، (ط1) 1404هـ/ 1983م.

13- **برنامج شيوخ الرعيني**، تحقيق إبراهيم شبّوح، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1381هـ/ 1962م.

-ت-

14- **تاريخ الإسلام**؛ للذهبي، تحقيق د. بشار عواد، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، (ط1) 1424هـ/ 2003م.

15- **تاريخ بغداد**؛ للخطيب البغدادي، طبعة الخانجي بالقاهرة، 1349هـ/ 1931م.

16- **تاريخ التراث العربي**، تأليف د. فؤاد سزكين، نشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ/ 1991م.

17- **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**؛ لابن الفرضي، تحقيق السيد العطار الحسيني، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، (ط2) 1408هـ/ 1988م.

18- **تاريخ الوراقة المغربية**؛ للأستاذ محمد المنوني، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، (ط1) 1412هـ/ 1991م.

19- **ترتيب المدارك**؛ للقاضي عياض، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، تحقيق سعيد أعرب، 1403هـ/ 1983م.

20- **تقييد المهمل**؛ لأبي علي الغساني، تحقيق علي بن محمد العمران ومحمد عزير شمس، نشر دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، (ط1) 1421هـ/ 2000م.

21- **التكملة لوفيات النقلة**؛ للمنذري، تحقيق د. بشار عواد معروف، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، (ط4)، 1408هـ/ 1988م.

-ث-

22- **ثبت مسموعات الضياء المقدسي**، تحقيق د. محمد مطيع الحافظ، نشر دار البشائر الإسلامية، 1419هـ.

-ج-

23- **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**؛ لابن أبي الوفاء الحنفي، تحقيق د. محمد عبد الفتاح الحلو، نشر هجر للطباعة والنشر، (ط2) 1413هـ/ 1993م.

-ح-

24- **الحافظ أبو الخطاب ابن دحية ت633هـ وجهوده في علم الحديث مع تحقيق كتابيه: أعلام النصر المبين ومن ألقم الحجر**، أطروحة دكتوراه في الحديث وعلومه بكلية الآداب/ ظهر المهراز بفاس، نوقشت في 22/ 09/ 2001م.

25- **حول مؤلفات البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ**، وخاصة كتابه الجامع الصحيح، بحث للأستاذ محمد البايك، بمناسبة ندوة الإمام البخاري، 24 رمضان 1407هـ.

-خ-

26- **خزانة ابن يوسف ومخطوطاتها: نظرة تاريخية**؛ للصديق بن العربي، بحث منشور ضمن أعمال ندوة: المخطوطات العربية في الغرب الإسلامي: وضعية المجموعات وآفاق البحث، نشر مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، 1990م.

-د-

27- **الدرر الكامنة**؛ لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، نشر أم القرى للطباعة والنشر بالقاهرة.

-ذ-

28- **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، لابن بسام الشنتريني، تحقيق د. إحسان عباس، نشر دار الثقافة ببيروت، 1417هـ/ 1997م.

29- **ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**؛ لعبد العزيز الكتاني، تحقيق د. عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد، نشر دار العاصمة بالرياض، (ط1) 1409هـ.

30- **ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني مع لحظ الألحاظ**، لابن فهد، نشر دار الكتب العلمية ببيروت.

31- **الذيل والتكملة**؛ لابن عبد الملك المراكشي، السفر الخامس، تحقيق د. إحسان عباس، نشر دار الثقافة ببيروت.

-ر-

32- روايات ونسخ الجامع الصحيح: دراسة وتحليل، تأليف د.محمد بن عبد الكريم بن عبيد، (ط1)، 1426هـ، نشر دار إمام الدعوة بالرياض.

-س-

33- **سير أعلام النبلاء**؛ للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومن معه، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، (ط11) 1417هـ/ 1996م.

-ش-

34- **شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى**؛ لأبي شامة المقدسي، تحقيق د. جمال عزون، نشر مكتبة العمرين العلمية بالشارقة، (ط1) 1420هـ/ 1999م.

-ص-

35- **الصلة**؛ لابن بشكوال، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، (ط2) 1414هـ/ 1994م، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

-ض-

36- **الضوء اللامع**؛ للشمس السخاوي، نشر دار الجيل ببيروت، (ط1) 1412هـ/ 1992م.

-ط-

37- **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**؛ للتقي الغزي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1390هـ/ 1970م.

38- **طبقات الشافعية الكبرى**؛ للتاج السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، نشر دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

-ع-

39- **عيون الإمامة ونواظر السياسة**؛ لأبي طالب المرواني، تحقيق بشار عواد وصلاح محمد جرار، نشر دار الغرب الإسلامي بتونس، (ط1) 1431هـ/ 2010م.

-غ-

40- **الغنية**؛ للقاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، (ط1) 1402هـ/ 1982م.

-ف-

41- **فتح الباري**؛ لابن حجر العسقلاني، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي وتصحيح الشيخ محب الدين الخطيب، نشر دار الريان للتراث بالقاهرة، (ط2) 1409هـ/ 1988م.

42- **فتح المغيث**؛ للسخاوي، تحقيق الشيخ علي حسين علي، نشر مكتبة السنة بالقاهرة، (ط1) 1415هـ/ 1995م.

43- **فهرس الفهارس**؛ للشيخ محمد عبد الحي الكتاني، باعتناء د. إحسان عباس، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، (ط2) 1402هـ/ 1982م.

44- **فهرس مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء.**

45- **فهرس مخطوطات خزانة ابن يوسف بمراكش**، للصديق بن العربي، نشر دار الغرب الإسلامي، (ط1)، 1994م.

46- **الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة المسجد الأعظم بوزان**، إنجاز د. بدر العمراني وذ. محمد الغازي، بإشراف د. عبد اللطيف الجيلاني، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، (ط1)، 1429هـ/ 2008م.

-ق-

47- **قبس من عطاء المخطوط المغربي**؛ للأستاذ محمد المنوني، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، (ط1)، 1999م.

48- **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية**؛ لابن طولون، تحقيق محمد أحمد دهمان، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، 1401هـ/ 1980م.

-ك-

49- **كرونولوجيا أربيل**؛ لمشيحا زحا، ترجمة وتحقيق عزيز عبد الأحد نباتي، نشر دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، (ط1) 2001م.

50- **كناشة النوادر**؛ للأستاذ عبد السلام هارون، نشر دار الطلائع بالقاهرة، (ط1) 2010م.

-م-

51- **مجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم**، تأليف د. فؤاد سزكين، نشر جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، 1411هـ/ 1991م.

52- **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح**؛ للبلقيني، تحقيق دة. عائشة عبد الرحمن، نشر دار المعارف بالقاهرة، (ط2) 1409هـ/ 1989م.

53- **المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح**؛ للمهلب بن أبي صفرة، تحقيق د. أحمد

فارس السلوم، نشر دار أهل السنة للنشر، ط(1) 1430هـ/ 2009م، الرياض، المملكة العربية السعودية.

54- **المخطوطات الألفية**، ليوسف زيدان، إيجيبت بوكس، 2013م، الإسكندرية.

55- **مخطوطات الحديث الألفية**، لـ د. محمود مصري، بحث مقدم إلى مؤتمر المخطوطات الألفية بمكتبة الإسكندرية 72-30 أيلول 2004م.

56- **المخطوطات العربية في المكتبة البريطانية**؛ كتيب تعريفي بمجموعة المكتبة، دار كنوز التراث العربي والإسلامي

57- **مشارق الأنوار**؛ للقاضي عياض، طبعة المطبعة المولوية بفاس، 1328هـ.

58- **مطالع الأنوار**؛ لأبي إسحاق ابن قرقول، تحقيق دار الفلاح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، (ط1) 1433هـ/ 2012م.

59- **مقدمة ابن خلدون**، نشر دار البيان.

-ن-

60- **نظرة حول الخط الأندلسي**؛ للدكتور محمد بن شريفة، مقال منشور ضمن أعمال ندوة: المخطوط العربي وعلم المخطوطات.

61- **نفح الطيب؛ للمقري**، تحقيق د.إحسان عباس، نشر دار صادر ببيروت، 1388هـ/ 1968م.

-و-

62- **الوافي بالوفيات**؛ للصفدي، باعتناء جماعة من الباحثين، نشر دار النشر فرانز شتاير بفيسبادن.

63- **الوفيات**؛ لابن رافع السلامي، تحقيق صلاح مهدي عباس و بشار عواد معروف، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، (ط1)1402هـ/ 1982م.

ثالثا: مواقع إلكترونية

1- **موسوعة مغانم للسنة النبوية**.

رابعا: المراجع الأجنبية

1- **أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية**، لأدولف جروهمان، ترجمة د. حسن إبراهيم حسن، نشر مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1934م.

2-*AN IMPORTANT MANUSCRIPT OF THE TRADITIONS OF BUKHARI*, By A. MINGANA, CAMBRIDGE, 1936.

3-*A DESCRIPTIVE LIST OF THE ARABIC MANUSCRIPTS ACQUIRED BY THE TRUSTEES OF THE BRITISH MUSEUM* SINCE 1894, COMPILED BY A. G. ELLIS, AND EDWARD EDWARDS, LONDON, 1912.